

# جامعة سعد دحلب بالبليلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص : بنوك، نقود و مالية

إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري

من طرف

مروان بن قيذة

أمام اللجنة المشكلة من :

رئيسا	أستاذ محاضر، جامعة البليلة	بوخاري محمد
مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	باشي احمد
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر، جامعة البليلة	بن حمودة فطيمة
عضوا مناقشا	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليلة	شارفي ناصر

البليلة، جوان 2009

## ملخص

تعالج هذه المذكرة موضوع الاقتصاد الموازي بشكل عام مع الإشارة إلى حالة الجزائر، إذ تم دراسة الظاهرة من عدة جوانب بداية من الاكتشاف والتطور واستعراض مجموعة من المفاهيم الدالة عن الظاهرة، التطرق إلى العناصر المكونة للاقتصاد الموازي وأسبابه الرئيسية، كما تم التطرق إلى أهم المناهج المعتمدة عالمياً لتقدير حجم الاقتصاد الموازي، أما فيما يخص الاقتصاد الجزائري فتطرقتنا لتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر، كما تطرقنا لآثار الاقتصاد الموازي بشكل عام على الاقتصاديات، وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وفي الأخير تم التطرق لآليات دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد الموازي، الإنتاج الخفي (تحت ارضي)، إنتاج القطاع غير الرسمي، التوظيف غير الرسمي، الإنتاج غير المشروع، الإنتاج العائلي، السوق الموازية، السوق السوداء، الدخل الضريبي، التهرب الضريبي، التجنب الضريبي، عبء الضرائب.

## Abstract:

This memorandum is treating generally the issue of Parallel Economy, with reference to the case of Algeria. Have been studying the phenomenon of the parallel economy from many Sides Starting with of the discovery , development and showing group of the concepts of function phenomenon, showing the components of the parallel economy and its main causes, was also to showing the most important international methods to estimate the size of the Parallel economy. As for the Algerian economy, I try to examine the development of this kind of economy in Algeria and its general influences on the international economics, and in particular the Algerian economy. And in the latter was addressing the mechanisms to integrate the parallel economy in the formal economy.

Keywords: formal Economy, Parallel Economy, Underground Production, Informal Sector Production, Informal employment, Illegal production, Household Production, Parallel Market, Black Market, Tax Income, Tax evasion, Tax avoidance, tax burden.

## شكر

أقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل و اخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور/ احمد باشي على قبوله الإشراف على هذا البحث ،وما أبداه من نصائح و توجيهات قيمة.

إلى كل من ساندني في انجاز هذا البحث ومد لنا يد العون و المساعدة من قريب أو بعيد .

ولا يفوتني أن أقدم بالشكر المسبق إلى كل أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا البحث هاته.

كما أقدم بالشكر إلى كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة -سعد دحلب- بالبليدة على إعانتهم لي ومعاملتهم الطيبة.

## قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01	25
02	32
03	34
04	38
05	42
06	48
07	53
08	56
09	81
10	104/103
11	107/106
12	108/107
13	109
14	111/110
15	114/113
16	116/115
17	117
18	118
19	120/119

121	20	حجم الاقتصاد الموازي في(17) بلد من بلدان (OECD) للفترة(1994-1998).
123	21	حجم الاقتصاد الموازي في(17) بلد من بلدان (OECD) للفترة(1999-2003).
129	22	تطور سعر الصرف دج / \$ بين السوق الرسمية للصرف والسوق السوداء.
134	23	تطور عدد السكان القادرين على العمل،البطالة،أعمال في المنزل (1999- 2004).
135	24	توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب عدد البطالين (2000).
146	25	تطور وتوزيع أرباب العمل المستقلين حسب حجم المؤسسة(1992 - 2004).

## قائمة الأشكال

الصفحة	الرقم
30	01 الأنشطة الموازية حسب معيار المشروعية.
32	02 مكونات الاقتصاد الموازي حسب معيار السوق .
36	03 مجموع الأنشطة الاقتصادية الكلية الرسمية والموازية.
47	04 الإطار التحليلي لمكونات الاقتصاد الموازي حسب «Istat».
48	05 العلاقة بين العناصر المكونة للاقتصاد الموازي.
59	06 مظاهر الاقتصاد الموازي.
62	07 العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأنشطة المتملصة.
68	08 أثر الضرائب على تفضيلات الأفراد للعمل في الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي.
100	09 تطور الاقتصاد الموازي مع الوقت من خلال الأسباب والمؤشرات
124	10 معدلات حجم الاقتصاد الموازي في بلدان (OECD) وبعض الدول النامية ودول التحول الاقتصادي للفترة(1999-2003) .
161	11 تقاطعات العبء الزائد للتهرب الضريبي.
183	12 الراحون والخاسرون من عملية دمج الاقتصاد الموازي.

## الفهرس

ملخص

شكر

قائمة الجداول و الأشكال

الفهرس

10	.....مقدمة
16	.....1. الحقل التصوري للاقتصاد الموازي
18	.....1.1.1. الاقتصاد الموازي الاكتشاف والتطور
18	.....1.1.1.1. تطور مقارنة الاقتصاد الموازي
25	.....2.1.1. الاستفسار عن ظاهرة الاقتصاد الموازي
31	.....2.1. مكونات الاقتصاد الموازي
31	.....1.2.1. مكونات الاقتصاد الموازي حسب معايير مختارة
40	.....2.2.1. مكونات الاقتصاد الموازي حسب (CIS, IMF, ILO, OECD)
52	.....3.1. التوظيف في القطاع غير الرسمي ومظاهر الاقتصاد الموازي
52	.....1.3.1. التوظيف في القطاع غير الرسمي
56	.....2.3.1. مظاهر الاقتصاد الموازي
66	.....2. أسباب ومناهج قياس حجم الاقتصاد الموازي
67	.....1.2. أسباب توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي
68	.....1.1.2. عبء الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي
75	.....2.1.2. الحظر واللوائح الحكومية
82	.....3.1.2. خدمات القطاع العام والفساد
86	.....2.2. مناهج قياس حجم الاقتصاد الموازي
88	.....1.2.2. المناهج المباشرة
90	.....2.2.2. المناهج غير المباشرة

101	.....3.2.2. بناء النماذج.....
105	.....3.2. عرض محاولات تقدير حجم الاقتصاد الموازي في بعض بلدان العالم.....
105	.....1.3.2. تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في البلدان النامية.....
113	.....2.3.2. تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في البلدان المتحولة.....
121	.....3.3.2. تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في دول (OECD).....
129	.....3. الاقتصاد الموازي الآثار وسبل الترويض مع الإشارة إلى حالة الجزائر.....
130	.....1.3. واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر.....
130	.....1.1.3. نشأة وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر.....
134	.....2.1.3. مصادر الاقتصاد الموازي في الجزائر.....
138	.....3.1.3. مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر.....
146	.....4.1.3. المقاربات الكمية للاقتصاد الموازي في الجزائر.....
150	.....2.3. الآثار المرتقبة للاقتصاد الموازي.....
150	.....1.2.3. الآثار على مستوى العائدات الضريبية.....
152	.....2.2.3. الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي.....
161	.....3.2.3. الآثار على مستوى الاقتصاد الجزئي.....
164	.....3.3. آليات دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.....
166	.....1.3.3. تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية.....
171	.....2.3.3. النظام الضريبي الإستراتيجية الأكثر تطوراً.....
174	.....3.3.3. تفعيل دور الحكم الراشد ومحاربة الفساد.....
186	.....الخاتمة.....
196	.....قائمة المراجع.....



## مقدمة

إن حاجات الأفراد اللامتناهية، تقودهم للممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية، وتتميز هذه الأخيرة بالاختلاف والتنوع من أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة، أنشطة وأعمال تظهر في السجلات الرسمية للحسابات القومية مسجلة كلياً أو مسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية، خاضعة للضرائب وأخرى بعيدة عن أعين رجال الضرائب. إن مسألة تسجيل الأنشطة وخضوعها للضرائب تقسم الاقتصاد ككل إلى قسمين، قسم من الأنشطة وارد في الحسابات القومية ومجموع هذه الأنشطة يشكل ما يعرف بالاقتصاد الرسمي، أما القسم الثاني من الأنشطة فقاسمها المشترك أنها غير واردة في الحسابات القومية وغير خاضعة للضرائب كلياً أو جزئياً، ومجموع هذه الأنشطة يشكل ما يعرف بالاقتصاد الموازي من الاقتصاد ككل. وهذه الأنشطة في حقيقة الأمر هي ليست منفصلة عن المجتمعات، إذ تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي، وتتمثل في شبكة متسعة من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع، كما تشكل نسباً هامة من إجمالي الناتج المحلي في معظم الاقتصاديات النامية والمتقدمة. ولقد جلبت ظاهرة الاقتصاد الموازي في العقود الأخيرة اهتمام عددا من الباحثين، لمعرفة كيف تطورت الظاهرة أسبابها، وتحليل آثارها على الاقتصاد الرسمي، ومحاولة إيجاد طرق لقياسها وضمها في سجلات رسمية.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول النامية التي تمثل فيها الأنشطة الموازية دوراً مهماً في الحياة اليومية للكثير من الأشخاص، كما توسعت دائرتها في الفترة الأخيرة مخلقة معها آثاراً مختلفة.

على ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن قياس حجم الاقتصاد الموازي وتحليل آثاره على اقتصاديات العالم عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؟

و من أجل إثراء هذه الإشكالية وضعنا التساؤلات التالية :

- فيما تتمثل ظاهرة الاقتصاد الموازي، وما هي العناصر المكونة لها؟
- ما هي الأسباب الرئيسية التي تقف وراء نمو وتوسع الاقتصاد الموازي؟
- كيف يتم قياس حجم الاقتصاد الموازي؟

- ما واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر؟
- فيما تتمثل آثار الظاهرة ، وما هي الاستراتيجيات المتاحة للحكومات لدمج أنشطة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي ؟

### فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على جملة من الفرضيات وهي:

- قد يمكننا حصر الاقتصاد الموازي في مجموعة من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة التي تفلت من السجلات الرسمية كما تتهرب من دفع الضرائب .
- ربما يكون السبب الرئيسي لتوسع دائرة الأنشطة الموازية زيادة العبء الضريبي.
- قد تلعب المسوحات والتدقيقات الضريبية دوراً مهماً في قياس جزء هام من الأنشطة الموازية .
- الاقتصاد الموازي في الجزائر يظهر في صور شتى ،ربما تطورت نتيجة لتحويلات وثغرات في الاقتصاد الجزائري نفسه .
- قد تكون الخسائر الضريبية من بين أهم آثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي ، كما يمكن لإصلاح الأنظمة الضريبية ،وتخفيض عدد الإجراءات الإدارية لبداية أنشطة رسمية في الاقتصاد الرسمي أن تلعب دوراً مهماً في جذب الأنشطة الموازية ودمجها في الاقتصاد الرسمي .

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تحديد مفهوم شامل ومقبول لظاهرة الاقتصاد الموازي.
- البحث في أسباب نمو الاقتصاد الموازي ،والطرق المثلى الكفيلة بقياس حجمه في اقتصاديات العالم .وبالتالي تحليل آثاره على الاقتصاد الرسمي ،والعمل على إيجاد استراتيجيات لدمجه وترويضه في الدائرة الرسمية .

### أهداف الدراسة

تهدف دراستنا إلى تحديد وإبراز النقاط التالية:

- تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية .
- الإشارة إلى أهم الطرق الحديثة المعتمدة في العالم لقياس حجم الاقتصاد الموازي في اقتصاديات العالم .
- محاولة معرفة خصوصيات الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- إبراز مكانة الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد ككل وتحليل آثاره من جميع النواحي الايجابية والسلبية .

### حدود الدراسة

ركزنا في دراستنا لهذا البحث على تطور الاقتصاد الموازي منذ اكتشافه في بداية السبعينيات، واهم الصور الحديثة له، مع الإشارة إلى بعض المحاولات لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في الفترة الأخيرة، كما تطرقنا لتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2007 بعرض بعض التقديرات المتعلقة ببعض الأنشطة المكونة له .

### مبررات اختيار الموضوع

كان اختيارنا لهذا الموضوع لعدة مبررات ودوافع والتي تتمثل في:

- قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية فيما يخص الاقتصاد الموازي خاصة في الوطن العربي .
- الاقتصاد الموازي من بين الظواهر الهامة التي جذبت اهتمام الباحثين في جميع اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية في الوقت الحاضر .
- الاهتمام الشخصي بالموضوع كونه مازال غير مكتمل المعالم ولا يكاد ينفصل عن تطور المجتمعات.

### صعوبات الدراسة

وتتمثل صعوبات البحث فيما يلي:

- ندرة وقلة المراجع والدراسات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد الموازي بالدراسة والتحليل.
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات والبيانات المتعلقة بالأنشطة المكونة للاقتصاد الموازي في الجزائر.

- طابع التعقيد والسرية في بعض أنشطة الاقتصاد الموازي ما يجعل تحليلها أمر صعب للغاية.

### منهج الدراسة

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في أغلب محاور الدراسة، و ذلك بعرض و وصف لتطور الاقتصاد الموازي ، و عرض وتحليل محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الموازي من قبل بعض الباحثين، وتحليل آثاره على الاقتصاديات وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة .

### الدراسات السابقة

براع محمد،الاقتصاد غير الرسمي،مظاهره وأسبابه«حالة الجزائر»،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع المالية والنقود،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2002/2001 .تناولت هذه الدراسة في هذه الفترة بعض الجوانب المهمة من الاقتصاد الموازي كمظاهره وأسبابه رغم قلة البيانات، لكن لم تتطرق هذه الدراسة بشكل جيد للطرق والأساليب الحديثة لقياس حجم الاقتصاد الموازي ،ولآليات دمجها في الاقتصاد الرسمي ،كما أنها لم تتطرق إلى المقاربات العالمية الحديثة بشأن الاقتصاد الموازي .

### أدوات الدراسة

أما عن أدوات الدراسة فنلخصها فيما يلي :

- المراجع و الوثائق المكتبية و بعض المجالات.
- الإحصاءات و التقارير المتعلقة بالبحث من طرف المراكز والهيئات الوطنية و المنظمات الدولية مثل:
  - \* المديرية العامة للجمارك .
  - \* وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب.
  - \* مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية.
  - \* الديوان الوطني للإحصاء .
  - \* المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.
  - \* صندوق النقد الدولي ،المكتب الدولي للعمل،المنظمة الدولية للعمل،منظمة الشفافية الدولية،منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة كومنولث الدول المستقلة.

- الملتقيات الوطنية و بعض المواقع على شبكة الإنترنت .

## خطة البحث

للإمام بجوانب الظاهرة الهامة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة عامة تحتوي على مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات فيما يخص الاقتصاد الموازي .

تضمن الفصل الأول عرضاً لمفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، إذ خصصنا المبحث الأول لتطور مفهوم الاقتصاد الموازي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الهيكل التصوري للاقتصاد الموازي حسب معايير مختلفة ومقاربات بعض الهيئات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكتب الدولي للعمل.. ) ، والمبحث الثالث خصصناه لأهم مظاهر الاقتصاد الموازي والتوظيف في القطاع غير الرسمي كجزء من الاقتصاد الموازي.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى أسباب ومناهج قياس حجم الاقتصاد الموازي، إذ قسم إلى ثلاث مباحث، إذ خصصنا المبحث الأول لأسباب توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه المناهج العالمية المعتمدة لقياس حجم الاقتصاد الموازي، وخصصنا المبحث الثالث لأهم محاولات تقدير حجم الاقتصاد الموازي.

أما بالنسبة للفصل الثالث تطرقنا فيه لآثار الاقتصاد الموازي وآليات دمجها في الاقتصاد الرسمي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، إذ تناولنا في المبحث الأول عرضاً عاماً لتطور للاقتصاد الموازي في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل عام لآثار الاقتصاد الموازي على اقتصاديات العالم والاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لآليات دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي .

## الفصل 1 الحقل التصوري للاقتصاد الموازي

لقد تطور الاقتصاد الموازي منذ اكتشافه في بداية السبعينيات، من حيث المفهوم وهيكله التصوري، ومظاهره المختلفة وعلاقته بالاقتصاد الرسمي. كما أن للظاهرة ارتباطات بظواهر أخرى من السلوك الاجتماعي كالتهرب الضريبي.

في هذا الإطار ومن أجل معرفة الحقل التصوري للاقتصاد الموازي ركزنا في دراستنا لهذا الفصل على بعض المفاهيم العامة حول الظاهرة، وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، إذ خصصنا المبحث الأول لتطور مفهوم الاقتصاد الموازي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الهيكل التصوري للاقتصاد الموازي حسب معايير مختلفة ومقاربات بعض الهيئات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكتب الدولي للعمل..)، والمبحث الثالث خصصناه لأهم مظاهر الاقتصاد الموازي والتوظيف في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الموازي.

### 1.1. الاقتصاد الموازي الاكتشاف والتطور

لقد تطور مفهوم الاقتصاد الموازي منذ اكتشافه من ناحية المفهوم والمكونات، والنظرة إلى الظاهرة مقارنة بالاقتصاد الرسمي. لكن ما ينبغي الإشارة إليه أنه في الفترة الأخيرة توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مهمة فيما يخص الاقتصاد الموازي.

#### 1.1.1. تطور مقاربة الاقتصاد الموازي

قبل أن نتطرق لاكتشاف ظاهرة الاقتصاد الموازي نحاول قدر الإمكان إعطاء لمحة حول علم الاقتصاد وحدود التحليل الاقتصادي الكلي، ووحدة الإنتاج، ثم نستعرض أهم التيارات الفكرية التي اهتمت بظاهرة الاقتصاد الموازي بعد اكتشافه.

##### 1.1.1.1. الاقتصاد الرسمي وحدود التحليل الاقتصادي الكلي

يعبر الاقتصاد الرسمي عن قطاع الأجور والدفعات الشهرية للرهون العقارية، والمعدلات الصافية للائتمان، والالتزام تجاه السلطات الضريبية، والواجبات المنتظمة، وغطاء الصحة الجيدة، والمساهمات في صناديق التقاعد، والرسوم المدرسية، والعطلات الصيفية. لكن العامل الوحيد الذي يجعل أسلوب الحياة هذا رسمياً يكمن في التنظيم والترتيب، وهو إيقاع متوقع غالباً ما يكون مضموناً [1] ص(17).

### 1.1.1.1.1. علم الاقتصاد

هو العلم الذي يدرس العلاقة ما بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية [2] ص(07). وبعبارة أخرى علم الاقتصاد هو دراسة القواعد والوسائل التي تحكم تسيير وإدارة الموارد المادية لهدف إشباع الحاجات البشرية. ويعتمد على مرحلتين [3] ص(11):

- مرحلة تحليل النشاط البشري واكتشاف قواعده فيما يخص إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات الاقتصادية في شكل سلع أو خدمات.
- تحديد قواعد ووسائل تسيير وإدارة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

### 1.1.1.1.1. النشاط الاقتصادي

هو إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات والخدمات لإشباع حاجات البشر اعتماداً على ربط علاقات بين الأفراد يظهر عنها سعر لهذه الخيرات يحكم توظيفها بالكم في الإنتاج أو الاستهلاك وتوزيعها ما بين الأفراد في إطار أسواق، تكون هذه الأخيرة خاضعة لعملية تخطيط أو غير ذلك. ويهدف النشاط الاقتصادي الوصول إلى أعلى درجة في إشباع الحاجات بأقل نفقة من العمل والجهد والتعب البشري ويعتمد هذا المبدأ على عدم التبذير. يرتبط النشاط الاقتصادي [4] ص(17-21) :

- بوجود نظام للأسعار يحدد استخدام الموارد النادرة واستهلاك الخيرات.
- بوجود نظام للملكية مضمون من طرف أجهزة سياسية مثل الدولة. تكون هذه الخيرات الملكية الفردية أو الجماعية لضمان استخدام الموارد واستهلاك الخيرات.

وبالتالي يحتاج النشاط الاقتصادي مهما كان وأينما وجد إلى تشريع تطبقه وتشرف عليه الدولة. ويقوم النشاط الاقتصادي على: الأفراد، المؤسسات، الهيئات الجماعية مثل الإدارات أو المنظمات. ويعتمد على نوعين من التحليل [3] ص(12):

- التحليل الجزئي وموضوعه نشاط الأفراد والمؤسسات الفردية .
- التحليل الكلي وموضوعه نشاط المجتمع ككل .

ويطرح التحليل الكلي مسألتين:

- مسألة إمكانية جمع وإدماج المعطيات الفردية ولذا ظهرت منهجية خاصة بهذه العملية تعتمد على وسائل علمية مختلفة مثل المحاسبة الوطنية وجدول المداولة الكلية.
- تطابق نتائج التحليل الكلي مع التحليل الجزئي .

ليست محاولة جمع وإدماج معطيات النشاط الفردي عملية ممكنة أو سهلة في كل الأوضاع، فهناك نشاطات فردية من الصعب قياسها مثل المعاملات غير الشرعية أو التصرفات الخارجة عن الإطارات النظامية مثل الاكتناز أو العمل المنزلي أو العمل خارج الساعات الرسمية، والذي يؤدي إلى إنتاج وتوزيع واستهلاك من الصعب قياسه أو معرفته. كذلك نشاط المجموعات المنعزلة مثل بعض العائلات الريفية والتي تقوم على الإنتاج الذاتي، لا يظهر في الأسواق واستهلاكه ذاتي. كذلك بعض النشاطات السرية التي تهم الدفاع الوطني والتي لا تقاس بدقة .

#### 2.1.1.1.1. حدود التحليل الكلي [3] ص(13):

- معرفة معطيات النشاط الجزئي وإدماجها.
- وجود ما يسمى بالاقتصاد الموازي، حيث أنشطته غير واردة في مجتمعات الإنتاج المختلفة .

#### 2.1.1.1.1. 1. مجتمعات الإنتاج

#### 2.1.1.1.1. 1.1. الإنتاج الداخلي الخام

وهو يعبر عن مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة، والتي تكون موضوعا للاستخدامات النهائية فقط. ورياضيا يحسب بمجموع القيم المضافة ومجموع الرسم على القيمة المضافة، إضافة إلى مجموع الحقوق الجمركية. وهو مجمع حقله الإنتاجي ضيق باستبعاده لقطاعي المؤسسات المالية والإشغال العقارية. لذا هو لا يصلح للمقارنات الدولية مثلا [5] ص(138).

#### 2.1.1.1.1. 2.1. إجمالي الناتج المحلي (GDP)



وهو مجمع يتميز باتساع حقله الإنتاجي مقارنة بالمجمع الأول، كما يصلح للمقارنات الدولية ، ورياضيا يمثل مجموع القيم المضافة ومجموع الرسم على القيمة المضافة، إضافة إلى مجموع الحقوق الجمركية أي المجمع الأول، بالإضافة إلى القيمة المضافة الخامة لكل من (فرع الشؤون العقارية ، المؤسسات المالية، الإدارات العمومية، الخدمات المنزلية ) مطروحا منه مشتريات من الخدمات المسوقة غير الإنتاجية من قبل فروع الإنتاج (إيجارات وخدمات مالية ) كذلك التعديلات للخدمات البنكية المحملة [6] ص(88). ويعتمد هذا المجمع على معيار الإقامة، كما يستعمل بشكل كبير في العالم .

### 3.1.2.1.1.1.1.1 إجمالي الناتج الوطني (GNP)

وهو عبارة عن القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية (عادة سنة) [2] ص(21).

ويعتمد على معيار الجنسية، ورياضيا يعبر عن مجموع إجمالي الناتج المحلي إضافة إلى إنتاج الأعدان الوطنيين غير المقيمين، مطروحا منه إنتاج الأجانب المقيمين [5] ص(140).

### 4.1.2.1.1.1.1.1 الدخل الوطني (NI)

وهو عبارة عن إجمالي الناتج الوطني مطروحا منه الاهتلاك، والناتج هو (صافي الناتج الوطني) وبعد طرح منه الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتحويلات وإضافة إعانات الإنتاج نتحصل على الدخل الوطني [2] ص(22).

### 2.1.1.1.1.1 قياس الناتج الوطني

تستخدم في العادة ثلاث طرق لتقدير الناتج الوطني وهي [2] ص(17-20):

- طريقة الإنتاج وذلك من خلال طريقتين :

\* طريقة القيمة المضافة .

\* طريقة إضافة المنتجات النهائية.

- طريقة الدخل .

- طريقة الإنفاق.

### 3.1.1.1.1. حدود الناتج الوطني

لا يدخل في حساب الناتج الوطني البضائع والخدمات التالية [2] ص(20-21):

- خدمات ربات البيوت : فالخدمات التي تؤديها ربة الأسرة إلى باقي أفراد الأسرة مثل الطهي والتنظيف ومساعدة الصغار لا تدخل في حساب الناتج الوطني رغم أنها قيمة جدا وهذا لأنها تقدم دون مقابل .
- الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي: مثل الأقمشة المختلفة المنسوجة في البيوت للاستعمال الخاص لا تدخل في حساب الناتج.
- الأنشطة الاقتصادية غير القانونية: مثل إنتاج المخدرات، الإنتاج غير المصرح به هروبا من دفع الضرائب، كذلك هذا النوع لا يدخل في حساب الناتج الوطني.

### 4.1.1.1.1. البضائع التي تدخل في حساب الناتج بعد إعطائها قيمة تقديرية

- الإنفاق العسكري: مثل بناء سفن حربية، صنع الأسلحة، تتحدد قيمتها من خلال تكلفتها الإنتاجية.
- الإنتاج المنتج والمستهلك في المزارع: وتقدر قيمة هذا الإنتاج عن طريق قيمة الإنتاج المشابه في الأسواق والمعد للبيع.
- المساكن المشغولة من قبل أصحابها: وتقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية وتضاف إلى حساب الناتج .

في إطار البضائع التي تدخل في حدود الإنتاج، والبضائع والخدمات المستثناة منه، فإن الشكل البياني الملحق رقم (01) يبين حد الإنتاج (Production boundary) من إجمالي الناتج المحلي [7] ص(02).

### 5.1.1.1.1. المشاكل التي تواجه إجمالي الناتج الوطني كوسيلة للقياس

إن إجمالي الناتج الوطني ليس أداة مثالية لقياس الإنتاج الجاري والدخل الجاري، حيث تستبعد من حسابه بعض البنود رغم أنها قد تعد جزءا من الإنتاج الجاري، وفضلا عن ذلك قد يؤدي الإنتاج إلى خلق آثار جانبية ضارة لا تؤخذ كاملة بالحسبان، ومن بين المشاكل التي تواجه إجمالي الناتج الوطني كقياس للأداء الاقتصادي [4] ص(52-53) :

- التغيرات في الأسعار .
- استبعاد بعض البنود كاستبعاد الإنتاج الذي لا ينساب إلى السوق.
- استبعادات أخرى كالأنشطة الاقتصادية الخفية .
- استبعاد قيمة الآثار الاقتصادية السيئة المتولدة عن الإنتاج .
- استبعاد وقت الفراغ والتكاليف البشرية.
- مشكلة السلع الجديدة والمتغيرة .

### 2.1.1.1. اكتشاف ظاهرة الاقتصاد الموازي

في حقيقة الأمر الاقتصاد الموازي سبق نشأة الدول والاقتصاد الرسمي نفسه، فمن الناحية التاريخية، عندما كان الأفراد يعيشون في مجموعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة، كان عليهم أن يقوموا بأنشطة اقتصادية وتجارية، من زراعة ورعي ومقايضة، ولم تكن هناك حاجة للحصول على تراخيص من أية جهة للقيام بمثل هذه الأنشطة. وإلى اليوم، تنشأ مشروعات وصناعات وحرف متناهية في الصغر، تكاد تكفي بالكاد لتوفير القوت لأصحابها وأسره، ولا يمكن معها تصور أن يلجأ صاحب المشروع أو الحرفة إلى الدولة للحصول على ترخيص أو بناء هيكل إداري ومحاسبي يتفاعل مع القوانين واللوائح الرسمية وجهات تحصيل الضرائب [8] ص(02).

غير أن الحديث عن ظاهرة الاقتصاد الموازي لم يكن إلا حديثاً، إذ يعود الفضل في ذلك إلى "كيث هارت" (keith hart) منذ حوالي أربعة عقود لوصف النشاطات غير المنتظمة التي يقوم بها فقراء المناطق الحضرية في دول العالم النامي، إذ استعملت مصطلح «القطاع غير الرسمي» «Informal Sector» أو «القطاع غير المهيكل» «Sector Non- Structure» [9] ص(77) وقد شرحت هذه الفكرة بطرح ورقة عمل في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا، والذي انعقد سنة 1971، حيث قدمت هذه الورقة اعتماداً على عملها الميداني في عشوائيات مدينة أكرا، عاصمة غانا، ناقشت من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم «ليسوا عاطلين عن العمل» بل كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة، وبطرق مخفية عن التنظيم الإداري. وبعد هذه الفترة (1971) بقليل نشر المكتب الدولي للعمل تقريراً بعنوان «الأجور والتوظيف والنوعية في كينيا» سنة 1972 حيث تضمن وصفاً للقطاع غير الرسمي كمساهم محتمل في الاقتصاد المحلي [1] ص(17).

### 3.1.1.1. الاقتصاد الموازي حسب بعض التيارات الفكرية

لقد جذب هذا التقرير انتباه الباحثين فيما يخص الظاهرة. من تيارات فكرية أو خبراء مستقلين، الكل ينظر إلى الظاهرة من زاوية مختلفة، وذلك حسب معايير اعتمدت لتحديد النشاطات التي تدخل في دائرة الاقتصاد الموازي بالمفهوم التصوري في تلك الحقبة-(فترة السبعينيات)- من التاريخ. إذ تفيد الدراسات أنه منذ تاريخ إعداد التقرير 1972 والنقاش حول الظاهرة بقيادة التيارات الفكرية التالية [10] ص(26):

التيار الإزدواجي «الثنائي»، التيار البنوي، التيار الوظيفي، التيار القانوني، التيار التنموي. ومن بين هذه التيارات يمكننا انتقاء التيار الإزدواجي و الوظيفي اللذان كان لهما دوراً كبيراً في رسم معالم الاقتصاد الموازي منذ تلك الفترة، وذلك باستخدام بعض المعايير.

### 1.3.1.1.1. التيار الإزدواجي

من بين أهم رواد هذا التيار نجد «Mazumdar, Weeks, Bruno Lautier» [11] ص(202). حيث يتبنى هذا التيار معايير كان قد وضعها المكتب "الدولي للعمل في تقرير كينيا انطلاقاً من أعمال "هارت"، فقد شملت المعايير السبعة التالية [12] ص(39):

- سهولة دخول السوق.
- استعمال الموارد المحلية.
- الملكية العائلية للمؤسسات.
- نشاطات على نطاق صغير.
- الكثافة العالية للعمل.
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- أسواق ذات المنافسة غير المنتظمة .

وفي هذه الإطار فقد تواصلت البحوث، وذلك بوضع خصائص أخرى لم تكن معروفة من قبل سنة 1976 مع برنامج «Sethuraman» ارتفعت هذه المعايير إلى أكثر من خمسة عشر معياراً، فقد أكد «Mazumdar» على انعدام الحماية الاجتماعية، في حين ركز "Weeks" على الخاصية التنافسية للأسواق، أما "Bruno Lautier" فقد لخص جملة من المعايير والخصائص لتحديد القطاع غير الرسمي، مبيناً صعوبة التحديد وطابع التعقيد لهذا القطاع، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي [13] ص(30)- (31):

- التشغيل في مؤسسات صغيرة الحجم يتراوح عدد العمال بها من 5 إلى 10 عمال.
  - غياب تنظيم حكومي لسير النشاط.
  - مشاركة أفراد عائلة صاحب المؤسسة في نشاط هذه الأخيرة.
  - مرونة أوقات العمل.
  - تركيبات المظاهر مؤقتة، ظرفية ومتحركة.
  - عدم استعمال الكهرباء أو استعمالها ضعيفا.
  - عدم اللجوء للاقتراض الرسمي.
  - البيع مباشرة للمستهلك في غالب الأحيان.
  - المستوى الضعيف والمتدني من حيث التكوين والتعليم لإفراد المؤسسة.
  - غياب التجهيزات المتطورة.
  - غياب نظام توحيد نمط المنتجات، وغياب رخص الإنتاج.
  - تحضير المواد الغذائية دون مراعاة الشروط الصحية.
  - الأسعار المنخفضة للسلع والخدمات.
  - اللجوء للموارد المحلية.
  - ضعف حواجز الدخل وممارسة النشاط.
  - غياب تنظيم الأسواق.
  - ضعف الإنتاجية.
  - غياب الحماية الاجتماعية.
  - الأجر المنخفض عن الحد الأدنى القانوني، وعدم استقرار المداخيل.
- وجهت لهذا التيار انتقادات فيما يخص الحجم واحترام القانون ومشاكل تمييز الأنشطة .

### 2.3.1.1.1. التيار الوظيفي

من بين أهم رواد هذا التيار نجد «Bose, Sigal, Lconikoff, Gerry» [11] ص (202) أصحاب التيار الوظيفي يركزون على علاقة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرأسمالي العصري، معتمدين مقاربات هيكلية [9] ص (164-165)

«Lebrun etgerry1975, Moser1978, Mezzera1984» ، انطلاقا من نقطتين هما [13] ص (37):

- الإنتاج السلعي الصغير.

- التهميش «Marginal group» ويقصد بالتهميش هنا الجماعات من السكان التي قبلت جزئياً قيم وأساليب حياة أخرى بعيداً عن النظام المهيمن [14] ص(492-493).

وقد أشاروا أصحاب هذا التيار إلى علاقة استغلالية للقطاعين السابقين، أحدهما متخلف والآخر متطور [15] ص(96-97)، في إطار هذه العلاقة للتيار الوظيفي، ومع تطور الدراسات غالباً ما تم نقد عبارة "القطاع" «Sector»، مبررين ذلك بازواجية قائمة، اقتصاد رسمي مسجل واقتصاد موازي غير وارد في الحسابات الوطنية، لكل واحد مساهمته الخاصة في الاقتصاد ككل، فحسب (Philippe Adair 1984) يؤكد علاقة متبادلة بين ثلاثية قائمة «اقتصاد رسمي، اقتصاد موازي، اقتصاد منزلي» [16] ص(106). ولقد استعملت عدة مفاهيم ومصطلحات لوصف ظاهرة الاقتصاد الموازي، منها ما يعكس جميع جوانب الظاهرة أو جزء منها فقط.

### 2.1.1. الاستفسار عن ظاهرة الاقتصاد الموازي

هناك عدة مصطلحات شائعة للدلالة عن الاقتصاد الموازي، منها ما يعبر عن كافة الأنشطة المكونة للظاهرة، ومنها ما يعبر عن جزء فقط من عناصر الظاهرة، وذلك تبعاً لمعايير مختلفة، كما أن النظرة إلى الاقتصاد الموازي تختلف من باحث لآخر الكمال حسب توجهاته، رغم وجود شبه إجماع حول مفهوم الظاهرة من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية.

### 2.1.1.1. المصطلحات المستعملة للدلالة عن الاقتصاد الموازي

قبل تحديد مفهوم الظاهرة نقوم بعرض مختلف المصطلحات المستعملة للتعبير و الدلالة على الاقتصاد الموازي، إذ هناك مجموعة من المصطلحات و هي واردة حسب معايير مختلفة من بينها [17] ص(12-13): معيار السرية، معيار اللانظامية، معيار العلاقة بالاقتصاد القومي.

### 2.1.1.1.1. حسب معيار السرية

أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها: اقتصاد تحت الأرض « Underground Economy »، أو الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود « Black Economy »، الاقتصاد الخفي « Hidden Economy »، الاقتصاد السري

« Secret Economy »، اقتصاد الأبواب الخلفية «Back Door Economy». و تعطي المسميات السابقة انطباعا بأن أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة، كما تشير للطبيعة السرية لها، لكن لا يمكن الجزم بان كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، و يرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة بيد أنها غير معلنة، لذا فالسرية لا تعبر عن كافة الظاهرة.

### 2.1.2.1.1 معيار اللانظامية

فحسب هذا معيار يستخدم للتعبير عن الظاهرة مصطلح الاقتصاد غير الرسمي «Informal Economy»، الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المهيكل ، الاقتصاد غير المنظم «Irregular Economy»، و حسب هذا المعيار فالظاهرة تتضمن قطاع الصناعات الصغيرة و القطاع الحرفي، و من ثمة فهو مفهوم ضيق لا يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة غير المشروعة .

### 2.1.2.1.1 معيار العلاقة بالاقتصاد القومي

من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد الظاهرة . مفهوم الاقتصاد الظلي «Shadow Economy» و الاقتصاد الموازي «Parallel Economy»، الاقتصاد غير المرصود «Unobserved Economy»، و تعبر هذه المصطلحات عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة، و يأخذ هذا المعيار عناصر أشمل للظاهرة فإلى جانب الأنشطة غير المشروعة هناك أنشطة مشروعة غير مصرح بها .

والجدول الموالي يعرض بعض المصطلحات المرادفة للاقتصاد الموازي حسب المعايير السابقة الذكر.

الجدول رقم (1): بعض المصطلحات الشائعة المرادفة للاقتصاد الموازي. من إعداد الطالب بالاعتماد على: [17] ص (12- 13)، [18] ص (03).

المعيار المستخدم	حسب معيارا لسرية والوجهة القانونية	حسب معيار اللانظامية	حسب معيار الاتصال بالاقتصاد القومي
المصطلحات الواردة	- اقتصاد تحت الأرض - الاقتصاد الأسود - الاقتصاد الخفي - الاقتصاد السري - اقتصاد الأبواب الخلفية - اقتصاد غير شرعي - اقتصاد غير قانوني	- الاقتصاد غير الرسمي - الاقتصاد اللانظامي - اقتصاد غير المنظم - اقتصاد غير مهيكّل	- الاقتصاد الظلي - الاقتصاد الموازي - اقتصاد غير المرصود

في إطار هذه المصطلحات، أدرج « J.C Williard » جدولا يضم ستة وعشرون (26) مصطلحاً للنشاطات غير الخاضعة لقانون الإحصاء [19] ص (14). غير أن «Van Eck ,kazemier» «1989» وضع جدولا اشتمل من السابق يضم خمسة وأربعون (45) مصطلحا كما هو موضح في الملحق رقم (02) [20] ص (233).

### 2.2.1.1. استفسارات بعض الاقتصاديين

تتعدد المفاهيم المستخدمة للاقتصاد الموازي، وذلك باختلاف الإيديولوجية التي تعتنقها الدول، رغم وجود اتفاق عام في الدول المتقدمة حول الجوانب العامة للظاهرة في السنوات الأخيرة، إلا أنه في الدول العربية كل دولة تتبنى مفاهيم خاصة.

يعد « Guttman, 1977 » أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة بعد تقرير كينيا (1972)، عندما نشر بحث استعمل فيه مصطلح الاقتصاد السفلي « Subterranean Economy » ، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج الوطني ليست بالقدر الهين الذي يمكن إهمالها [21] ص (20- 21). دعم هذا البحث بالدراسة الكمية فيما بعد.



وينظر الاقتصاديون في الدول الرأسمالية إلى الاقتصاد الموازي، بأنه محدد بالدخل غير المعلن للسلطات الضريبية و/أو الدخل غير الوارد في الحسابات القومية. في إطار هذين المعيارين نعرض المفاهيم التالية [17] ص (13-15):

إذ يرى «Vito Tanzi» أن الاقتصاد الموازي هو مجموع الدخل المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخل غير الواردة في الحسابات القومية. أو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية، لعدم إعلانه، أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية. كما يرى في عبارة أخرى أن الاقتصاد الموازي يعبر عن كافة الدخل التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني [22] ص (13).

أما «Edgar L Feige 1989» فيعرفه بمجموع الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبيا، أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.

ويعرف «Ingowalter» الاقتصاد الموازي، بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات، تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية التهرب من شيء كالضرائب، واللوائح والروتين الحكومي.

أما «Ingmar Hansson» فيعرف الاقتصاد الموازي بأنه مجموع الأنشطة التي لا تدخل في إطار الحسابات القومية، وقسمها إلى أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة، اقتصادية ذاتية.

وفي دول التخطيط المركزي، حيث تتحدد أساليب وأنماط التوظيف الإنتاج والتوزيع، أسعار السلع والخدمات والأجور إداريا وفق خطط مركزية شاملة، فيتحدد الاقتصاد الموازي، بتلك الأنشطة التي تتلافى ضوابط الرقابة المركزية.

أما «Feldbrugge» فيرى أن الاقتصاد الموازي. هو القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية، بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج .

ويرى «Grossman, 1989» في إطار الرقابة المركزية، الاقتصاد الموازي يشمل الأنشطة التي يرتبط وجودها: إما بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة.

ويذهب «Smith PHilip, 1994» إلى القول أن الاقتصاد الموازي يتمثل في إنتاج السلع والخدمات على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعاً أو غير مشروع، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية لإجمالي الناتج [23] ص(15).

وإذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي، فإن الاقتصاد الموازي يعبر عن ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الوارد في الحسابات الرسمية، أي الفرق بين الواقع الاقتصادي والاقتصاد الرسمي « Arnold Heertje, PHilippe Barthelemy, 1984 » [24] ص(08).

وحسب «Friedrich Schneider, Dominik Eneste. 2002»، الاقتصاد الموازي يتمثل في مجموع الأنشطة المشروعة و/أو غير المشروعة التي يتولد عنها دخل من إنتاج السلع والخدمات، سواء من المعاملات النقدية أو التي تتم بنظام المقايضة. غير المبلغ عنها والتي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما صرح بها للسلطات الضريبية [25] ص(02).

كما يعرف الاقتصاد الموازي على أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات غير نظامية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تنهرب من الضرائب و رقابة الدولة [26] ص(167).

### 3.2.1.1 استفسارات بعض الهيئات الدولية

نخص بالذكر بعض المنظمات والمكاتب الدولية التي لعبت دوراً مهماً في تحديد مفهوم الاقتصاد الموازي.

#### 1.3.2.1.1 استفسار مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة

وحسب هذا المكتب يتمثل الاقتصاد الموازي في الأنشطة الاقتصادية التي يترتب عنها مداخيل، ولا يمكن قياسها من طرف الإحصاءات الرسمية الممثلة عادة في الناتج والدخل القوميين [27] ص(04)

#### 2.3.2.1.1 استفسار المكتب الدولي للعمل

استعمل المكتب الدولي للعمل للتعبير عن الظاهرة مصطلح الاقتصاد غير الرسمي « Informal Economy»، وحسب ما جاء في التقرير المقدم من طرف المكتب الدولي للعمل في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين 15<sup>th</sup> (I.C.L.S) (1993)، يتمثل الاقتصاد الموازي في

مجموع المشاريع من (أعمال منزلية، أعمال حرة، المشاريع المملوكة للعائلات) ، التي تتضمن المعايير التالية [28] ص(11):

- المؤسسات المملوكة للخوادم، التي تستخدم أفراد العائلة و /أو مساهمين أو عمال على قاعدة عريضة.
- مشاريع أرباب الأعمال الذين يستخدمون عامل أو أكثر على قاعدة مستمرة، كما يجب أن تحقق معيار أو أكثر من المعايير التالية:

\* عدد العمال محدد.

\* المشروع غير مسجل.

\* عدم تسجيل العمال.

كما أن المفهوم الوارد في (I.C.L.S) يسمح للبلدان لتكييف المعايير السابقة حسب ظروفهم الخاصة بالعمالة، كالمرونة في الحد الأعلى للعمال ، عدم التسجيل من المؤسسة أو العمال، إدراج أو استثناء قطاع الزراعة.

غير انه في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء العمل الإحصائيين 17<sup>th</sup> (I.C.L.S) ، المنعقد بتاريخ (نوفمبر/ديسمبر 2003). تم مراجعة الهيكل التصوري للاقتصاد الموازي بإضافة بعض التعديلات عما كان عليه في 15<sup>th</sup> (I.C.L.S) ، وهذا بعد دراسة قام بها كل من (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OECD» ، منظمة العمل الدولية «I.L.O.» ، صندوق النقد الدولي «IMF» ، «CIS» ) اللجنة الإحصائية بين الولايات من كومنولث الدول المستقلة، سنة 2002 تم خلالها وضع هيكل تصوري للاقتصاد الموازي ، إذ أصبح المفهوم المستخدم لدى المكتب الدولي للعمل يعبر عن جزء فقط من الظاهرة إلى جانب مكونات أخرى يتم التطرق إليها فيما بعد [29] ص(19).

### 1.1.3.2.3. اقترا ب (CIS, IMF, ILO, OECD)

في إطار هذه الدراسة تم استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ «Non-Observed Economy» كمصطلح معبر عن ظاهرة الاقتصاد الموازي. وهو يضم مجموع الأنشطة الخفية (الإنتاج تحت ارضي «Underground Production»)، الإنتاج غير المشروع «Informal Sector Production» ، إنتاج القطاع غير الرسمي «Illegal Production» ، الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص «Household Production for Own Final Use» ،



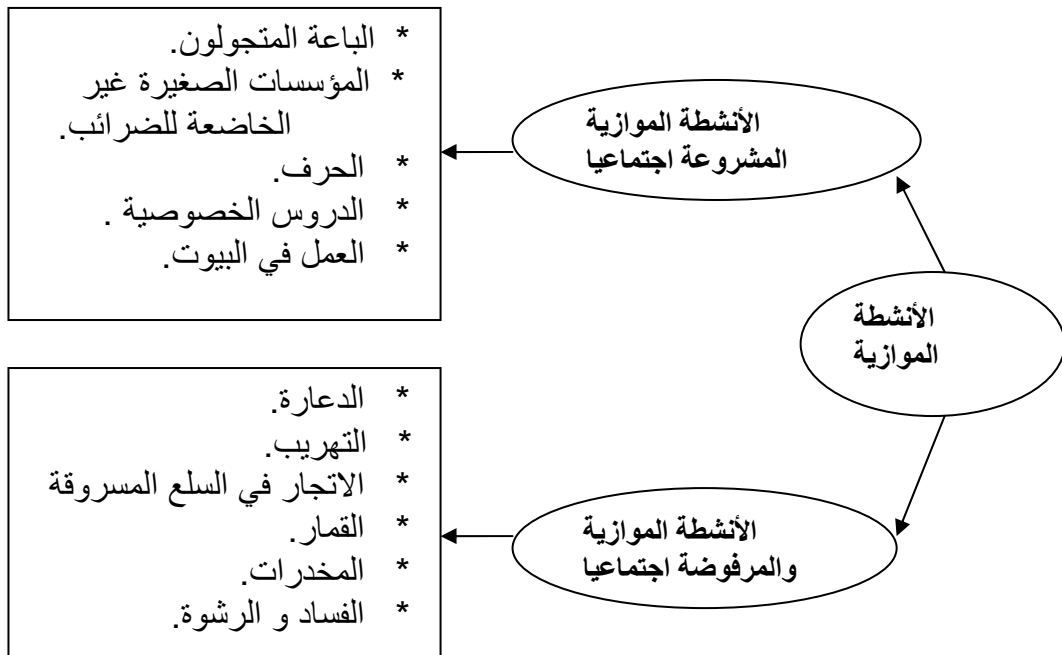
وهي أنشطة اقتصادية تنتج سلعا وخدمات مشروعة، يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة، والقطاع الحرفي والمهني، حيث يترتب عليها خلق سلع وخدمات، عوائدها غير معروفة للسلطات المالية والاقتصادية.

### 2.1.1.1.2.1. أنشطة غير مشروعة

و تضم ثلاثة أقسام :

- الأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات غير مشروعة، و من أمثلتها أنشطة الجريمة كتهريب المخدرات ، الرشوة، الاتجار بالرقيق الأبيض، و هي أنشطة تجرمها معظم القوانين الدولية.
- أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لأهداف ما، مثل الاتجار بالصرف الأجنبي أو تهريب السلع المشروعة .
- أنشطة تتم بالمخالفة لقوانين العمل و الهجرة مثل مخالفة بعض شروط العمل كالعمر، عدد ساعات العمل... الخ.

والشكل الموالي يوضح مكونات هذه الأنشطة . [15] ص(101).



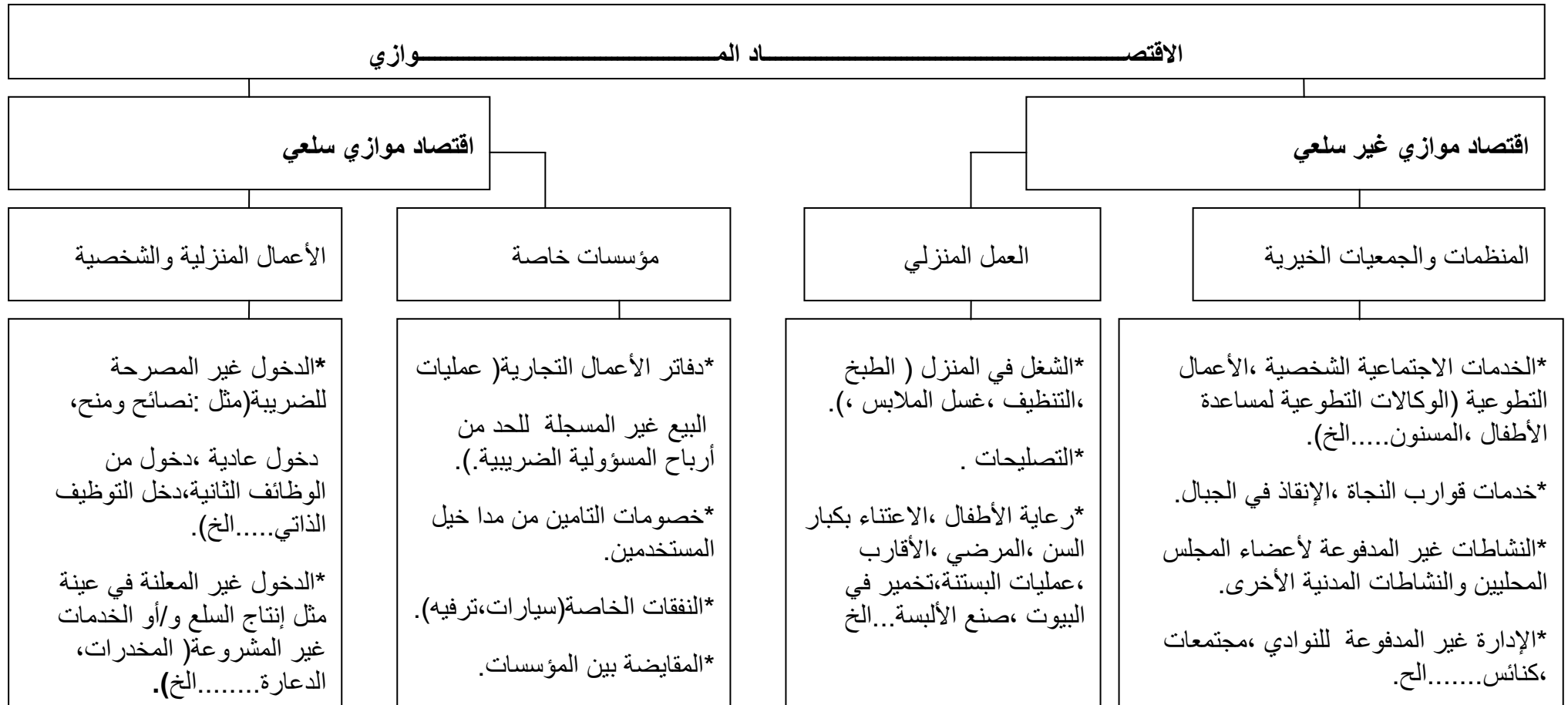
الشكل رقم 01: الأنشطة الموازية حسب معيار المشروعية. [15] ص(101).

## 2.1.1.2.1. معيار خصائص السوق

و تقسم حسب الأنشطة إلى:

- أنشطة نقدية: و هي الأنشطة التي تنتج سلعاً و خدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق و تستخدم النقود كوسيط للتبادل، و قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.
- أنشطة غير نقدية: و هي الأنشطة التي يتمخض عنها سلعاً و خدمات حقيقية ، و لكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق حيث تستهلك ذاتياً أو يتم مبادلها بالمقايضة بطرق غير رسمية.

والشكل الموالي يبين تقسيم الاقتصاد الموازي حسب معيار السوق .



الشكل رقم 02 : مكونات الاقتصاد الموازي حسب معيار السوق . [31] ص(04).

## 1.2.1.2.1. حساب معيار الدخل

### 1.2.1.2.1. معيار الدخل

و هذا المعيار يستخدم مفهومين للدخل، الدخل الاقتصادي الكلي و الدخل الضريبي.

### 1.1.2.1.2.1. الدخل الاقتصادي الكلي

و حسبه يقسم الدخل الاقتصادي إلى جزأين [17] ص(20):

- الدخل المسجل: و هو مسجل بالحسابات القومية، متولد من الأنشطة المشروعة و الأنشطة غير السوقية.

- الدخل غير المسجل: و هو الدخل الذي لم يدرج ضمن الحسابات القومية و يضم الدخل المتولد من أنشطة غير مشروعة ( سوقية أو غير سوقية)، و من أنشطة مشروعة و لم تدرج في الحسابات القومية لعدة اعتبارات، و من أنشطة مشروعة غير سوقية.

و تبعا لهذا المعيار يتم تقسيم الاقتصاد الكلي إلى قسمين:

قسم رسمي معلن و قسم موازي غير معلن. كما هو موضح في الجدول الموالي .

جدول رقم 02 : مكونات الاقتصاد الموازي حسب معيار الدخل الاقتصادي [17] ص(20).

الأساس النظري	تصنيف السوق	الوضع القانوني للنشاط	الوضع من التسجيل	مكونات الاقتصاد الكلي
	الدخل السوقي	أنشطة غير مشروعة	دخل غير مسجل	قطاع نقدي غير مرصود
الدخل الاقتصادي الكلي		أنشطة مشروعة	دخل مسجل	إجمالي الناتج الوطني المقدر
	الدخل غير السوقي	أنشطة مشروعة	دخل ضمني	
		أنشطة غير مشروعة	دخل غير مسجل	قطاع غير نقدي غير مرصود



## 1.2.1.2.1.2.1. الدخل الضريبي

يعبر الدخل الضريبي الدخل المحدد من وجهة نظر التشريع الضريبي و يعكس القاعدة الضريبية للدولة.

و يمكن التعبير عن الاقتصاد الموازي بدلالة الدخل الضريبي(المالي) حسب طبيعة الدخل ، خاضع للضريبة أم لا،الذي بدوره يمكن قياسه بمقدار الفرق بين الدخل الواجب الإقرار عنه و بين الدخل المعلن فعليا للإدارة الضريبية، و طبقا لهذا المفهوم فإن الأنشطة التي يتولد عنها دخول قابلة للخضوع للضريبة. لكن لم يعلن عنها للسلطات الضريبية تعبر عن الاقتصاد الموازي .

والجدول الموالي يوضح الإطار النظري للدخل الضريبي الذي يعبر عن الاقتصاد الموازي .

جدول رقم 03: الإطار النظري للدخل الضريبي الذي يعبر عن الاقتصاد الموازي [17] ص(22).

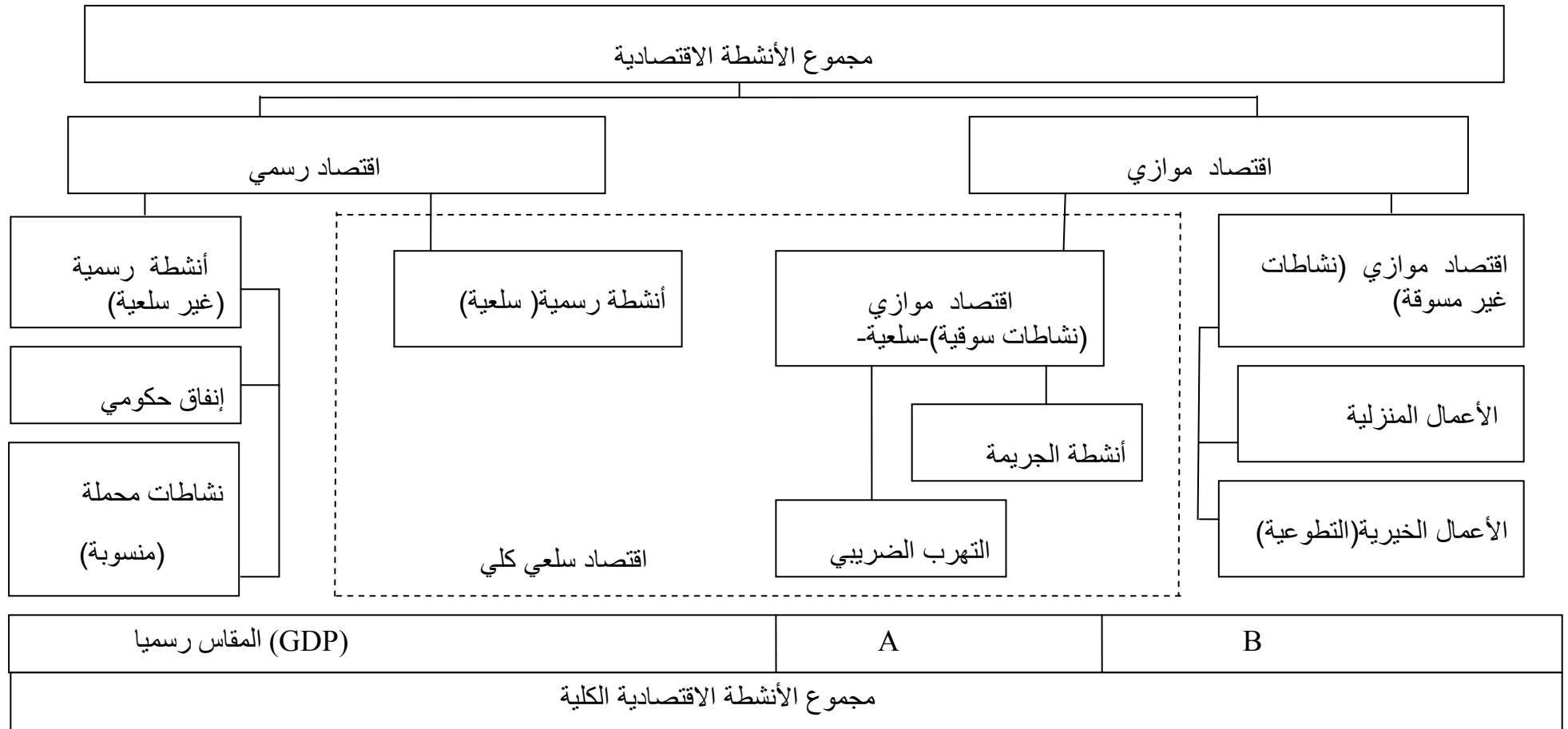
القاعدة الضريبية الممكنة	التصنيف القانوني	الوضع القانوني تجاه السلطات الضريبية	القاعدة الفعالة للضريبة	العلاقة بالحسابات القومية للدخل و الإنتاج
دخل غير خاضع للضريبة		دخل لا يقر عنه طبق للقانون	التجنب الضريبي	
		دخل غير مقر عنه للسلطة الضريبية	التهرب الضريبي	
إجمالي الدخل الاقتصادي	دخل خاضع للضريبة	دخل مقر عنه للسلطة الضريبية	دخل إجمالي معدل	الدخل الشخصي
		دخل غير مقر عنه للسلطة الضريبية	تهرب ضريبي	
		دخل غير خاضع للضريبة	تجنب ضريبي	

### 1.2.1.3. حسب معيار الاتصال بالدولة والاقتصاد الرسمي

و حسب هذا المعيار يقسم «Rosavallon» [17] ص(22- 23).،الاقتصاد الكلي إلى ثلاثة مكونات: (اقتصاد عام رسمي، اقتصاد خاص رسمي، اقتصاد موازي) ، ويرى يجب أن ينظر إلى الاقتصاد الموازي في إطار البيئة الاقتصادية الكلية،لذا يستند إلى معيار الاتصال بالدولة بدل النظر إلى المعايير الأولى. إذ أن معاملات الاقتصاد الموازي تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة،وذلك من خلال مسارين:

الأول،مسار سري أو خفي فيما يسمى بالاقتصاد السري والثاني ذاتي تلقائي اسماه بالاقتصاد الذاتي «Autonomous Economy». وبالتالي فإن الاقتصاد الموازي يتكون من قطاعين:احدهما سري ولآخر ذاتي،إذ يضم القطاع السري (الخفي) مجموعة من الأنشطة المخالفة لقوانين وتشريعات الدولة ، وتوجد علاقة عضوية بين القطاع السري والاقتصاد الرسمي ،ومؤدى تلك العلاقة أن القطاع السري هو نتيجة للجمود المؤسسي والاجتماعي في الاقتصاد الرسمي.أما القطاع الذاتي فأنشطته لا تخالف قوانين ولوائح الدولة،ينتج سلعا وخدمات تستهلك ذاتيا أو يتم تبادلها بالمقايضة . و قطاع ذاتي أو تلقائي أنشطته مشروعة و الأول أنشطته غير مشروعة.

والشكل الموالي يوضح مكونات الأنشطة الاقتصادية الكلية الرسمية والموازية والعلاقة بينهما.



(A) : أنشطة غير مقدرة مبدئياً ضمن (GDP) ، بسبب أنها متخفية . / (B) : أنشطة مستثناة من (GDP) بالاتفاقية .

الشكل رقم 03 : مجموع الأنشطة الاقتصادية الكلية الرسمية والموازية. [31] ص(04).

و على ضوء المعايير السابقة يمكن تقسيم الاقتصاد الموازي إلى مكونين هما [17] ص(24-25):

### 1.2.1.3.1. مكون الأنشطة غير المشروعة

- و يشمل هذا المكون الأنشطة التي تتم بمخالفة قوانين و لوائح الدولة، و يمكن تقسيمها إلى :
- أنشطة الجريمة و تشمل عمليات إنتاج و تهريب و توزيع المخدرات، و عمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمور و الأسلحة، عمليات الرشوة...الخ.
  - أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها ، و لكن يترتب عن ممارستها إنتاج سلع و خدمات مشروعة.

### 1.2.1.2.3.1. مكون الأنشطة المشروعة

و هي أنشطة مشروعة لا تخالف قوانين الدولة، و لكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة، و من ثم لا تخضع دخولها للضرائب، و لا تدخل في إطار القياس الفعلي للدخل القومي و يمكن تقسيمها إلى جزأين:

- أنشطة غير نقدية ، إما تستهلك منتجاتها ذاتيا أو تتم عن طريق الوحدات المنتجة لها، أو يتم تبادل منتجات تلك الأنشطة بالمقايضة مقابل سلع و خدمات أخرى.
- أنشطة يتولد منها دخولا نقدية، و لكن لا تكون معلومة على وجه التحديد للدولة من أمثلتها:

- \* أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة و القطاع الحرفي.
- \* الكثير من أنشطة القطاع المهني كالأطباء، و المهندسين...الخ.
- \* أنشطة الوساطة و السمسرة.
- \* أنشطة الباعة المتجولين.

وحسب هذا المعيار صنف «Lippert and Walker 1997» مكونات الاقتصاد الموازي في الجدول الموالي .

الجدول رقم 04 : الأنشطة المكونة للاقتصاد الموازي . [32] ص(04).

نوع النشاط	المعاملات النقدية	المعاملات غير النقدية
الأنشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة، الاتجار في المخدرات وتصنيعها، الدعارة، القمار، التهريب، الاحتيال.	مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي.
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
الأنشطة المشروعة	دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه، الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها والتي تتصل بالخدمات، والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين .
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
	تبادل الخدمات والسلع المشروعة .	جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه .

1. 2. 2. مكونات الاقتصاد الموازي حسب (CIS, IMF, ILO, OECD)

لقد تم تطوير هيكل تصوري شامل ومتقدما للاقتصاد الموازي في سنة (2002) من قبل ( صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنظمة الدولية للعمل، لجنة كومنولث الدول المستقلة). كما أن للاقتصاد الموازي مظاهر تتجلى في الإنتاج والتوزيع مولدة معها أسواقا موازية وأخرى سوداء، غير مسجلة ومتهربة من الضرائب .

وحسب مقارنة (CIS, IMF, ILO, OECD). فإن الهيكل التصوري للاقتصاد الموازي يتكون من خمسة عناصر أساسية [30] ص (33):

- الإنتاج الخفي (الإنتاج تحت ارضي).
- الإنتاج غير المشروع.
- إنتاج القطاع غير الرسمي.
- الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص.
- الإنتاج المفقود بسبب النقص في برنامج مجموعة البيانات الأساسية المتعلقة به.

### 1.2.2.1. الإنتاج الخفي (الإنتاج تحت ارضي) و الإنتاج غير المشروع

#### 1.2.2.1.1. الإنتاج الخفي (الإنتاج تحت ارضي) «Underground Production»

ويتمثل في مجموع الأنشطة الاقتصادية المنتجة والقانونية، لكنها أخفيت بتعمد عن الإدارة العامة وذلك للأسباب التالية [30] ص (37-38) :

- لتفادي دفع الضرائب على الدخل أو على شراء السلع، وضرائب أخرى.
- لتفادي دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- لتجنب امتلاك المطابقة للموصفات القانونية مثل (الحد الأدنى للأجور، ساعات قصوى، معايير الصحة أو الأمان.....الخ).
- لتجنب الامتثال إلى بعض الإجراءات الإدارية مثل اكتمال الاستفتاءات الإحصائية، أو الأشكال الإدارية الأخرى.

فالنشاطات والمشاريع التي لا تعلن عن جزء أو كل الدخل لكي تتفادي دفع ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، أو لا تحترم قوانين العمل، أو قوانين الهجرة باستئجار العمل، أو الاشتغال بشكل غير قانوني لتجنب الإجراءات البيروقراطية الغالية ولمدة طويلة، أو حيث يعلن عمال أصحاب مهن حرة باحتيال بأنهم عاطلون لكي يسحبوا معونات البطالة. تدخل في إطار الأنشطة الخفية.

#### 1.2.2.1.2. الإنتاج غير المشروع «Illegal Production»

حسب نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (SNA 1993)، يدخل في دائرة الإنتاج غير المشروع ما يلي [33] ص (05) :

- 1- إنتاج وتوزيع السلع غير الشرعية مثل (المخدرات الممنوعة و/ أو المادة الخلاعة... الخ).
- 2- إنتاج الخدمات غير الشرعية مثل الدعارة.
- 3- نشاطات الإنتاج القانونية، والتي تصبح غير ذلك عندما تنفذ من قبل المنتجين غير المخول لهم مثل (النشاطات الطبية غير المجازة، ممارسات القمار غير المجازة، الإنتاج غير المجاز من الكحوليات... الخ).
- 4 - إنتاج وبيع المنتجات المزيفة مثل (إنتاج الساعات والمنتجات الأخرى بالعلامات التجارية الخاطئة والنسخ غير المخولة من الأصليين الفنيين مثل، البرامج وأقراص مدمجة).
- 5- تهريب، بشكل خاص من التبغ، الكحول، أسلحة، الغذاء، سواء كان البيع بالجملة أو التجزئة.
- 6- الاتجار في السلع المسروقة .
- 7- الرشوة: تعتبر الرشوة من اكبر الجرائم التي يمكن أن تؤدي إلى الحصول على أموال طائلة غير مشروعة [34] ص (194)، وهي أحد أوجه الفساد . تعبر عن وسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية، وتتضمن أي شيء (سواء كان نقدي و/أو مادي و/أو معنوي) يقدم لشخص ما صاحب سلطة - (وزيرا، مديراً، عاملاً، مستخدماً، أجبيراً، عضواً في لجنة... الخ) - ليحمله على ما يريد، وتدفع عادة لوحد أو أكثر للإغراض التالية [35] ص (67- 68) :

- الحصول على حقوق أو امتيازات باطلة .
- لإبطال امتيازات أو التزامات مستحقة، ربح الوقت وتجنب الضوابط القانونية.
- لدفع ضرر أو خوف أو خطر متوقع، بالتأثير على نتائج العمليات القانونية والتنظيمية.

8- غسل الأموال: ويعبر عن تلك الإجراءات التي يتم اتخاذها لإخفاء مصادر الأموال المحققة بطرق غير شرعية، والعمل على إدخالها إلى الاقتصاد الرسمي (المشروع)، من خلال سلسلة من العمليات المالية والنقدية. أو بعبارة أخرى غسل الأموال يعبر عن العمليات التي يحاول مرتكبو الجرائم المختلفة، إخفاء مصادر هذه الأموال، الناتجة عن الأعمال غير المشروعة وطمس هويتها، بحيث يصعب التعرف على حقيقتها [36] ص (217).

ويتم غسل الأموال من خلال الطرق التالية [37] ص (08) :

- تعدد الودائع الصغيرة بحيث تقل كل وديعة عن الحد الأدنى الذي يشترط الإبلاغ عنه.

- التلاعب في فواتير التصدير، والتزوير في خطابات اعتماد الواردات وتصريحات الجمارك، مما يخفي التحويلات عبر الحدود، مثل عوائد تجارة المخدرات.
  - المقايضة، الممتلكات المسروقة (مثل الآثار أو السيارات) يمكن أن تتم مبادلتها عبر الحدود الوطنية، ومحليا مقابل مواد غير قانونية.
  - عمليات الائتمان الموازية يمكن استخدامها لتجنب الاقتصاد الرسمي، باستثناء الاستخدام النهائي للعوائد الصافية للنشاطات غير الشرعية لشراء سلع وخدمات بصورة قانونية.
  - التحويلات البرقية بين المصارف قد لا تكون خاضعة للإبلاغ عن غسل الأموال حالات دفع رشاوى مثلا.
  - يمكن استخدام المشتقات التي تضاعف فرص جرائم المطلعين على البيانات الداخلية للبورصات (مثل اصطناع نسخة في الأوراق المالية لشركة خاضعة للدمج أو الاستيلاء) لتجنب اكتشاف أي تغيير غير عادي في أسعار الأوراق المالية المسجلة.
- كما يتم غسل الأموال عبر ثلاث مراحل في المعتاد وهي: ( الإيداع، الترفيد، الدمج) [38] ص(6-8).

#### 9- تزييف الأوراق النقدية، العقود، عمليات التجسس... الخ.

في إطار الإنتاج غير الشرعي، ما ينبغي أن نشير إليه وجود اختلاف في تحديد الإنتاج غير الشرعي ما بين البلدان، فما هو غير شرعي في بلد ما قد يكون قانونياً في بلد آخر، من منظور التخمينات الشاملة لإجمالي الناتج المحلي. مثال على ذلك الدعارة وإنتاج المشروبات الكحولية غير شرعي في بعض البلدان وقانوني في بلدان أخرى. وقد تتغير صفة الإنتاج من غير شرعي إلى قانوني، أو العكس مع مرور الوقت، مثل الإجهاض في إيطاليا قبل وبعد (1978)، تغيير من الصفة غير الشرعية إلى الصفة القانونية. وهو ما يؤثر على تقديرات إجمالي الناتج المحلي من حيث المصروفات العالمية أو غير ذلك [30] ص(39).

من بين المشاكل المتعلقة بالإنتاج غير الشرعي كذلك، نجد أيضا تحديد الحد الفاصل بين الإنتاج غير الشرعي والإنتاج الخفي (تحت ارضي) «Underground Production»، فالحد الفاصل بينهما غير واضح كليا، على سبيل المثال الإنتاج الذي لا يمثل إلى معايير الأمان الضرورية (الصحة، أو معايير أخرى). يمكن أن يعتبر إنتاجا غير شرعيا، وفي الوقت نفسه يتجنب دفع الضرائب، إذ يعد هنا مخالفة إجرامية. في المقابل توجد نقطتين هامتين لتوضيح الحد الفاصل [20] ص(237):

- التفويض الإداري غير كاف لكي يكون الإنتاج غير شرعي.
- الإنتاج غير الشرعي مرتبط بالدرجة الأولى بسلوك إجرامي، أي بانتهاك قانون العقوبات.



## 1.2.2.1 الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص و إنتاج القطاع غير الرسمي

### 1.2.2.2.1 إنتاج القطاع غير الرسمي «Informal Sector Production»

إنتاج القطاع غير الرسمي يمثل جزء هام من الاقتصاد وسوق العمل، خصوصاً في الدول النامية، حيث انه يزود الاقتصاد بسلع وخدمات إنتاجها وتوزيعها قانوني جداً، هذا ما يميزها عن الإنتاج غير الشرعي والنشاطات الخفية السابقة الذكر. بالرغم من وجود بعض التشويش والتداخل بين القطاع غير الرسمي والأنشطة الخفية، فنشاطات القطاع غير الرسمي لا تؤدي بالضرورة المتعمدة بنية تجنب مساهمات الضمان الاجتماعي أو دفع الضرائب أو احترام قواعد العمل أو الإجراءات الأخرى [30] ص(37). "القطاع غير الرسمي قد يتميز بشكل واسع، إذ يشمل وحدات تشتغل في إنتاج السلع أو الخدمات بالهدف الأساسي لتوليد التوظيف والدخول إلى الأشخاص تعلقاً به. تشتغل هذه الوحدات نموذجياً في مستوي منخفض من المؤسسة، مع قليلاً أو قسم بين العمل ورأسمال كعوامل إنتاج وعلى نطاق ضيق. علاقات عمل - بحيث يجدون- مستند في الغالب على التوظيف العادي، قرابة أو علاقات شخصية واجتماعية بدلا من ترتيبات تعاقدية بالضمانات الرسمية." [20] ص(237).

" مجموعة الوحدات الاقتصادية التي لا تمتثل كلياً أو جزئياً بالتعليمات الحكومية " «Loayza 1997» [39] ص(08).

والجدول الموالي يوضح الإطار العام للقطاع غير الرسمي حسب 15<sup>th</sup> (I.C.L.S).

الجدول رقم 05 : الإطار العام للقطاع غير الرسمي حسب 15<sup>th</sup> (I.C.L.S). [30] ص(150).

مشاريع الحساب الخاصة	مشاريع الحساب الخاصة الأخرى	مشاريع الحساب الخاصة غير الرسمية
مشاريع أرباب الأعمال	مشاريع أخرى من أرباب الأعمال	مشاريع أرباب الأعمال غير الرسمية

مشاريع القطاع غير الرسمي. المشاريع (غير المقامة شرعياً) المنزلية الأخرى.

"Other household unincorporated Enterprises"

وحسب المكتب الدولي للعمل، في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين (I.C.L.S) 15<sup>th</sup>، تم الإشارة إلى القطاع غير الرسمي على أنه " كل الأنشطة الاقتصادية المنفذة من قبل العمال أو الوحدات الاقتصادية - في إطار القانون أو ممارسته - ليست مغطاة أو غطيت بشكل غير كاف في الترتيبات الرسمية" (ILO 2002 a). [29] ص(12). وبعد تقرير المكتب الدولي للعمل (ILO 2002 b) «Decent work and the Informal Economy» تم مناقشة أشكال التوظيف في القطاع غير الرسمي ، إذ تم تمييز أكثر من شكلين للتوظيف غير الرسمي هما [28] ص(11) :

- التوظيف في القطاع غير الرسمي .

- التوظيف غير الرسمي خارج القطاع غير الرسمي.

بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول المصطلح الأكثر تعبيراً، توظيف غير رسمي أو التوظيف في القطاع غير الرسمي، حتى لا تكون هناك صعوبات بالنسبة للإحصائيين، أو استعمال المصطلح لإغراض السياسة. فقد احتفظ المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء العمل الإحصائيين (I.C.L.S) 17<sup>th</sup> بمصطلح " توظيف غير رسمي" .

## 1.2.2.2. الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص

### (Household Production for Own Final Use)

إن الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص يمثل جزء كبير من الإنتاج الكلي في العديد من البلدان ويشمل ما يلي:

- إنتاج عائلي للاستعمال النهائي الخاص، بضمنه ذلك المحاصيل و الماشية، إنتاج السلع الأخرى للاستهلاك الخاص، تكوين حساب رأس مال ثابت خاص.
- الخدمات المنزلية في البيوت.
- دفع خدمات محلية، بتوظيف عمال محليين ذوو رواتب.

حسب نظام الحسابات القومية (SNA 1993)، قائمة الأنواع الأكثر شيوعاً من سلع الاستعمال

النهائي الخاص ما يلي [30] ص(164):

- إنتاج المحاصيل الزراعية وتخزينها اللاحق، جمع الفواكه والمحاصيل غير الناضجة، عمليات البستنة، جمع الحطب ومعالجته، صيد السمك... الخ.

- إنتاج المنتجات الأولية مثل تعدين الملح، تجهيز الماء.
- معالجة المنتج الزراعي، إنتاج الحبوب بالدراسة، إنتاج الطحين، إنتاج ومعالجة الجلود، إنتاج وحفظ منتجات السمك واللحم، حفظ الفواكه بالتجفيف والتعبئة، منتجات الألبان (الزبد، الجبن)، إنتاج الجعة والنبيد، السلال والحصائر... الخ.
- أنواع أخرى من الإنتاج، مثل الخياطة، نسج الأقمشة، إنتاج الأحذية، إنتاج الفخاريات والأثاث... الخ.

و في الإطار العام يمكن تقسيم الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص إلى قسمين رئيسيين [30] ص(165) :

- الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص وفيه نميز بين شكلين هما :
  - الإنتاج الزراعي للاستهلاك الخاص : ويعبر هنا عن الزراعة المعيشية، التي كانت ولا تزال منذ فترة طويلة الجزء الرئيسي للإنتاج غير المسوق العائلي، خاصة في كثير من الدول الإفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتتمثل في تربية قطعان الماشية بمختلف أنواعها، وصيد السمك والعمليات المتعلقة بالغابات. وعموماً هذا النوع مستثنى من الاقتصاد الموازي وذلك حسب البلدان كما سبق الذكر. ويتم تثمين الإنتاج الأولي للاستهلاك الخاص اعتماداً على أسعار السوق للمنتجات الأولية في الأسواق الريفية والحضرية، باستثناء بعض الأعمال كجمع الحطب وتجهيز الماء.
  - إنتاج آخر للاستهلاك الخاص : ويتمثل في نشاطات المنتج الزراعي المنفذة من قبل النساء كنشاطات ثانوية وهي غير مسوقة لذا نادراً ما تدخل في استطلاعات البيانات العائلية لقوة العمل، لذلك فالمعلومات المتوفرة لا تزود البيانات على التثمين النقدي في أسعار السوق، وهنا تعتمد بعض البلدان اشتقاق غير مباشر انطلاقاً من جميع مناضد استعمال التجهيز (مثل أوزباكستان، لجأت إلى جمع إحصائيات لتضمين الإنتاج العائلي للخبز للاستهلاك الخاص) ومثل هذا الحل وارد في نظام المحاسبة القومية (SNA1993).

- إنتاج الخدمات العائلية للاستعمال النهائي الخاص خارج حد الإنتاج (SNA1993):  
 باستثناء (الخدمات المحلية المدفوعة والخدمات المقدمة تحت إدارة مالك السكن)، وفيما يخص الخدمات نميز بين الخدمات المقدمة جزئياً والدائمة المدفوعة الأجر أو غير ذلك (عمالة الأطفال غير المدفوعة الأجر)، وفي هذا الإطار تقترن هذه الخدمات بإنتاج القطاع غير الرسمي (حسب فريق دلهي، حيث مازال التشويش قائماً) يظهر هذا خاصة في البلدان النامية لإفريقيا وآسيا. وتقدير هذه الخدمات يثير إشكالا خاصة في المناطق الريفية بالدرجة الأولى .

في إطار التشويش القائم بين الإنتاج العائلي وإنتاج القطاع غير الرسمي نميز بين العمل المنزلي كمنتج مقدم للاستهلاك نهائياً لأفراد العائلة، والعمل في المنزل كمنتج (خدمة أو سلعة) مقدم كلياً أو جزئياً للاستهلاك خارج العائلة (لمؤسسة أو لشخص آخر أو للسوق) وهو متعلق بإنتاج القطاع غير الرسمي .

و العامل في المنزل يعبر عن كل شخص يقبل أن يعمل لمؤسسة معلومة أو يورد سلعا أو خدمات ، على أساس اتفاق سابق أو عقد - قد يكون رسمياً (العمل في إطار الاقتصاد الرسمي ) أو غير رسمي - حيث لا يكون مكان العمل احدي محلات المؤسسة [13] ص(86) .

و ينتج عن أنشطة الاقتصاد الموازي سلعا و خدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة يتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية .

و في الحالة العامة يمكن أن نعبر عن الاقتصاد الموازي بأنه جزء من أنشطة الاقتصاد القومي سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ينتج عنها سلع و خدمات إما نقدية يتم تبادلها من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتياً، و تمارس تلك الأنشطة في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، و من ثمة فنواتجها و الدخول المتولدة منها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للنتاج و الدخل القوميين (الوطنيين)، كما لا تخضع للضرائب .

### 1. 2. 2. 3. الإطار التحليلي لمكونات الاقتصاد الموازي حسب «Istat»

ينظر «Istat» إلى مشكلة الاقتصاد الموازي من ثلاثة أنواع من المشاكل الإحصائية وهي [30] ص(40) :

- عدم التسجيل وقلة المعلومات المتجددة ،حيث وحدات الإنتاج غير مسجلة والحضور أو الغياب غير الملائم ،سوء التصنيف ،من جهة الوحدات المسجلة يحدث بسبب معلومات التجديد المفقودة أو الخاطئة من المصادر الإحصائية والإدارية ،والنتيجة المهمة في النهاية الفشل في الإبقاء على سجل عمل شامل موثوق فيه.

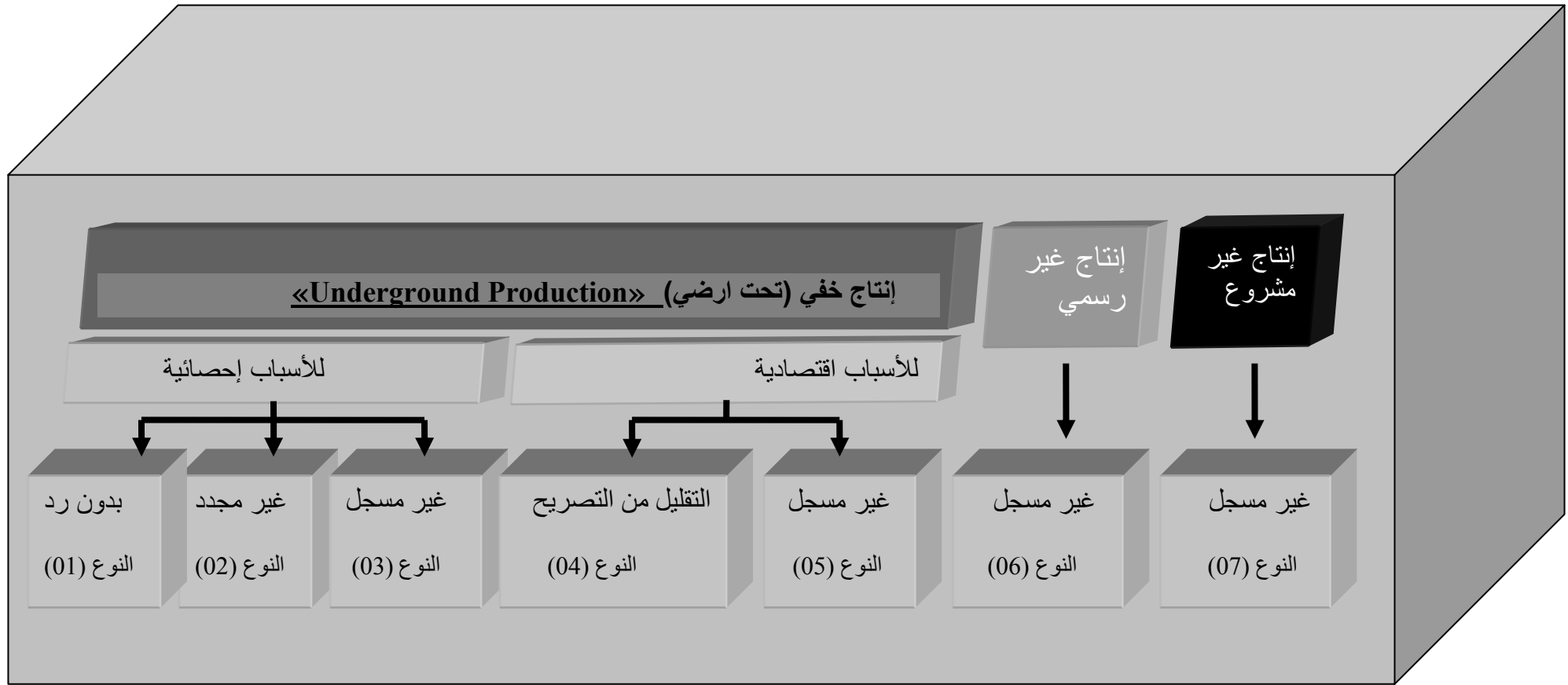
وتظهر هذه الحالة لمختلف الأسباب :نسبة المبيعات العالية للمشاريع ،قلة القوانين الكافية حول الإحصائيات ،عدم كفاءة النظام الإحصائي ،تعهد الفشل في تسجيل بعض المشاريع كلياً أو جزئياً، غياب التزام للتسجيل مثل (مشاريع استغلت في النشاطات غير الشرعية ،أو مشاريع النطاق الضيق غير الرسمية غير المسجلة ) .

- عدم الرد، وهو احد المشاكل الرئيسية التي تؤثر على نوعية البيانات، مثل عمليات المسح على المشاريع العائلية، عدم الرد (الخوف من استعمال البيانات لإغراض إدارية، أو تحمل أعباء ثقيلة).
- التقليل من التصريح، حتى إذا كانت الوحدات متضمنة في إطار المسح، قد تكون التصريحات غير صحيحة إلى المكتب الإحصائي لإغراض ضريبية.

الشكل الموالي رقم (04) يوضع العلاقة بين مشكلة الاقتصاد الموازي ومشاكل الإحصاء القياسية،

ويرتب أنشطة الاقتصاد الموازي إلى (07) أنواع وهي [30] ص(40-41):

- إحصائيات أنشطة خفية: بدون رد لأسباب إحصائية (النوع (01)).
  - إحصائيات أنشطة خفية: الوحدات ليست مجددة للمعلومات لأسباب إحصائية (النوع (02)).
  - المشاريع غير متضمنة (وحدات انحلت ...)
  - مشاريع جديدة مستثناة.
  - معلومات خاطئة حول المشاريع، بسبب اندماج، انشقاقات ... الخ.
  - تفاصيل خاطئة حول النشاط الاقتصادي، حجم المشروع، أو عنوان ... الخ.
  - إحصائيات أنشطة خفية: الوحدات غير مسجلة لأسباب إحصائية (النوع (03)).
  - إذ أن بعض المشاريع قد تتغيب بالكامل من مصادر البيانات لأسباب إحصائية أو لمحاولة الاختفاء من السلطات على سبيل المثال: قد يحدث هذا بسبب نسب عالية من مبيعات المشروع، غياب القوانين والقواعد الإحصائية الكافية، أو في كفاءات النظام الإحصائي.
  - أنشطة خفية نتيجة التقليل من التصريح عنها لأسباب اقتصادية (النوع (04)). خاصة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، وتجنب زيادة الضرائب، والأعباء الاجتماعية ... الخ.
  - أنشطة خفية، حيث وحدات غير مسجلة لأسباب اقتصادية (النوع (05)). بعض المشاريع غير مسجلة بتعمد من المالكين لتفادي دفع بعض الأنواع من الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة، مساهمات الضمان الاجتماعي، تكاليف الالتزام بمعايير الصحة والأمان... الخ عدم التسجيل بالكامل قد يعني فقدانه كلياً أو جزئياً، أو بعض الوحدات منه فقط.
  - وحدات غير مسجلة تعمل بالقطاع غير الرسمي (النوع (06)): قد تتغيب بعض الوحدات عن التسجيل لعدم تسجيلها في أي نوع من المشاريع.
  - الإنتاج غير الشرعي: الوحدات غير مسجلة (النوع (07)): في اغلب الأحيان وحدات الإنتاج غير الشرعية لا تسجل، لكن في بعض الحالات قد تسجل تحت غطاء أنشطة خاطئة، كتسجيل نوادي قمار غير شرعية تحت غطاء نوادي ليلية ... الخ.
- كما يوضح الشكل الموالي رقم (04).

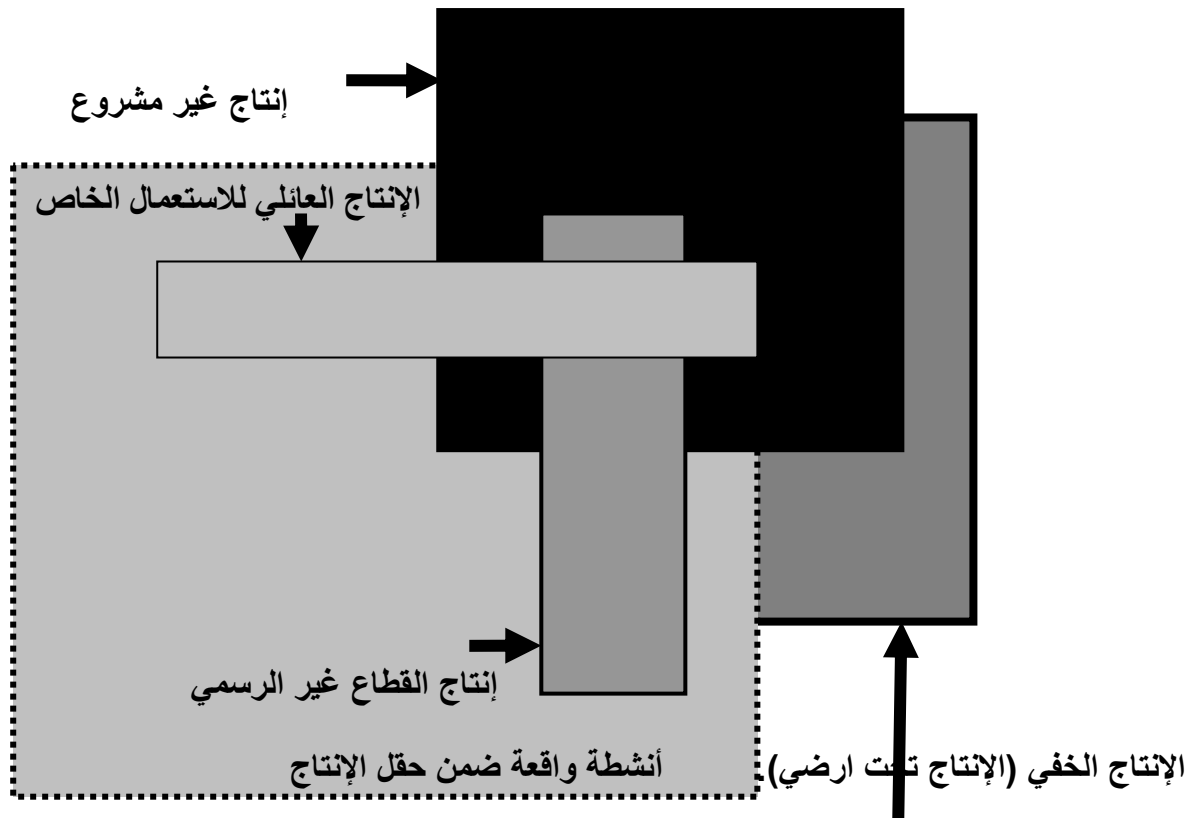


الشكل رقم 04 : الإطار التحليلي لمكونات الاقتصاد الموازي حسب «Istat» [30] ص(04).

والجدول الموالي يرتب الأنواع السابقة من الأنشطة المكونة للاقتصاد الموازي حسب الأسباب والوحدات المنتجة. كما هو موضح أيضا في الملحق رقم (03).  
الجدول رقم 06 : تصنيف الأنشطة الموازية حسب نوع الأسباب والوحدات . [30] ص(42).

نوع الوحدة		نوع الأسباب	نوع الأنشطة
الإنتاج العائلي للاستعمال الخاص	رسمي / غير رسمي		
النوع (7)	النوع (3)	- غير مسجل .	- غير مشروع
النوع (5)		- غير مسجل.	خفي (تحت ارضي)
النوع (4)		- التقليل من التصريح.	- مشروع وغير
النوع (6)		- غير مسجل.	خفي (تحت ارضي)
النوع (2)		- غير مجدد.	- بدون رد.
النوع (1)			

والشكل الموالي يرتب مكونات الاقتصاد الموازي حسب التداخل والاقتراب ودرجة خطورتها.



الشكل رقم 05 : العلاقة بين العناصر المكونة للاقتصاد الموازي . [30] ص(239).

### 1.3. التوظيف في القطاع غير الرسمي ومظاهر الاقتصاد الموازي

يعتبر التوظيف في القطاع غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد الموازي، لذا تحديد موقعه في هيكل الاقتصاد الموازي مهم جدا، كما يعتبر مظهرا من مظاهر الاقتصاد الموازي إلى جانب مظاهر أخرى كالتهرب الضريبي، الأسواق السوداء والموازية .

#### 1.3.1. التوظيف في القطاع غير الرسمي

هناك عدة أشكال للتوظيف في القطاع غير الرسمي خاصة في الدول النامية، ولقد حدد المكتب الدولي للعمل ومجموعة دولي هذه الأشكال، وذلك من خلال مؤتمرات إحصائية دولية متعددة .

#### 1.3.1.1. التعريف الإحصائي الدولي للتوظيف في القطاع غير الرسمي

##### 1.3.1.1.1. التعريف الإحصائي الدولي للتوظيف في القطاع غير الرسمي

كل الوظائف في المشاريع القطاع غير الرسمية، أو كل الأشخاص الذين استخدموا في القطاع غير الرسمي - أثناء فترة إشارة معطية- بصرف النظر عما كان التوظيف رئيسي أو ثانوي . أما مشاريع القطاع غير الرسمي عرفت في 15<sup>th</sup> (I.C.L.S) حسب المعايير التالية [29] ص(13) :

- المشاريع (ماعدا أشباه الشركات) المملوكة للأفراد أو العائلات، والتي ليست لها كيانات قانونية منفصلة عن حقوق الملكية الأخرى، كما لا تتوفر على حسابات كاملة تسمح بالقيام بفصل مالي بين إنتاج المشروع والنشاطات الأخرى. بالإضافة إلى الشراكات والتعاونيات بين العائلات.
- المشاريع التي تنتج على الأقل سلعا و/أو خدمات قابلة للتسويق أو المقايضة، واستخدام عمال محليين ذوا رواتب للإنتاج أو لتقديم خدمات شخصية.
- الحجم من ناحية التوظيف محدد عند عتبة (حسب الظروف الوطنية لكل بلد، لكن مجموعة دولي أوصت على أن لا يفوق العدد خمسة مستخدمين (CSO/India) 1999))، و/أو عدم التسجيل تحت أي من الأشكال مثل(المصانع، الأعمال التجارية، الضمان الاجتماعي، الضرائب، الرخص التجارية، رخص العمل ..الخ)، و/أو المستخدمون غير مسجلون.
- الاشتغال في أنشطة غير زراعية، أو أنشطة ثانوية في القطاع الزراعي.
- الوظائف الرئيسية من حيث السلوك والأهداف لها بعض الخصائص المشتركة.



باختصار فالمشروع هنا يعبر عن أي وحدة اشتغلت في إنتاج السلع أو الخدمات للبيع أو المقايضة، التي تستخدم العمل المستأجر، كما يشمل وحدات الإنتاج المشتغلة من قبل الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، كأصحاب المهن حرة، إما بمفردهم أو بمساعدة أفراد العائلة الغير مدفوع لهم، النشاطات قد تمارس داخل أو خارج بيت مالك المشروع، في مباني مميزة أو غير مميزة، أو بدون موقع ثابت، قد يكون شارع صاحب المهنة الحرة، سائق سيارة أجرة، عامل مقره في بيته.... الخ [29] ص(14).

في إطار القطاع غير الرسمي نتكلم علي أهم العناصر المكونة له وهي [12] ص(43- 44) :

- الوحدات غير الرسمية.

- العامل غير الرسمي.

- الإنتاج غير الرسمي.

### 1.3.1.1.1.1. الوحدات غير الرسمية

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات، تتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها. ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

\* عائلية (تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية)، وحرفية(تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية).

\* متنقلة (لا يوجد لها مكان محدد دائماً)، محدودة الإنتاج والربح.

\* لا تستجيب لمعايير الصحة والأمان، وذات نمط تسيير تقليدي.

\* تتمون بالمواد الأولية من السوق، أما من ناحية التمويل فهو في الغالب تمويل غير رسمي.

### 1.3.1.1.1.2. العامل غير الرسمي

وهو عامل دائم أو مؤقت لا يستفيد بتشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من أشكال الحماية المختلفة، وقد يكون هذا العامل:

\* عاملاً بالمنزل ينجز أعمالاً يتقاضى عنها أجراً وغير مصرح بها .

\* عاملاً مهشماً، أو مساعداً عائلياً، أو يمارس نشاطاً رسمياً غير مصرح به.

\* متمرناً يتقاضى أجراً جزئياً .

- \* كل عامل مصرح به يمارس نشاطاً ثانوياً خلال ساعات العمل (قد تكون ساعات العمل الرسمي و/أو في المساء و/أو خلال أيام العطل).
- \* كل عامل يمارس خارج ساعات العمل نشاطاً ثانوياً غير مصرح به (ميكانيكي، بناء، دهان.... الخ)
- \* المدرس الذي يقدم دروساً خصوصية غير رسمية ويتقاضى عنها أجراً.
- \* الطبيب أو الممرض اللذان يقومان بفحوصات ويحققان المرضى في مساكنهم، أو في الهياكل العمومية والخاصة، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة من المرضى.
- \* المتخصص الذي ينجز أشغال استشارة.
- \* غير العامل الذي ينجز أعمالاً تكميلية ويصرح بأنه عاطل عن العمل.

### 1.3.1.1.3 الإنتاج غير الرسمي

ويتمثل في إنتاج السلع والخدمات، تتميز بغياب معايير الصحة والأمان، وسعرها تنافسي في السوق، وتكون إما للاستهلاك النهائي الخاص أو للسوق.

### 1.3.1.2 النموذج البنائي للأشكال التوظيف غير الرسمي

#### 1.3.1.2.1 التعريف الإحصائي الدولي لأشكال التوظيف غير الرسمي

لتمييز أشكال التوظيف غير الرسمي، وضع المكتب الدولي للعمل المصنوفة الموالية، تم من خلالها شرح النموذج البنائي للتوظيف غير الرسمي، حيث ( تمثل الصفوف نوع وحدة الإنتاج، بينما تمثل الأعمدة نوع العمل)، وقد تم تمييز الأشكال التالية [29] ص(36-37):

#### 1.3.1.2.1.1 التوظيف في القطاع غير الرسمي

يشمل الخلايا من 03 الى 08.

#### 1.3.1.2.1.2 التوظيف غير الرسمي

يشمل الخلايا من 01 الى 06 و08 الى 10 نعتبر عمالاً لهم وظائف غير رسمية إذا كانت علاقات توظيفهم، عملياً ليست خاضعة لتشريع العمل، الدخل الضريبي، مساهمات الضمان الاجتماعي، تأهيل، توظيف يستفيد من (راتب فصل، دفع سنوية، عطل مرضية، إخطار مسبق قبل الطرد.... الخ). لأسباب قد

تكون، عدم إعلان الوظائف والمستخدمين،وظائف لمدة قصيرة ،أو لساعات من العمل ،الأجور تحت عتبة الاستفادة من مساهمات الضمان الاجتماعي.....الخ.

### 1.3.1.2.1.3. التوظيف غير الرسمي خارج القطاع غير الرسمي

ويشمل الخلايا 01،02،09 و10. كما يلي:

- مستخدمون في وظائف غير رسمية كما في الخلية (رقم02))،أو مستخدمون محليون ذوو رواتب لدى عائلات الخلية (رقم10)).
- عمال المساهمات العائلية يعملون في مشاريع القطاع الرسمي خلية(رقم01)).
- عمال لحسابهم الخاص اشتغلوا لإنتاج السلع للاستعمال النهائي الخاص بعائلاتهم خلية (رقم09)).
- بعض البلدان تستثني الأنشطة الزراعية من القطاع غير الرسمي.

ولتمييز النشاطات والأعمال المنفذة من قبل الوحدات والأشخاص ،سواء كان ذلك في الوظائف

الرسمية أو غير الرسمية،وكذلك لإزالة التشويش القائم بين القطاع غير الرسمي والتوظيف غير الرسمي،والإنتاج الخفي و/أو غير الشرعي . قام «Ralf Hussmanns, 2004» بعد المؤتمر الدولي 17<sup>th</sup> (I.C.L.S) بوضع شكل مكعبي ثلاثي الأبعاد نسخة مبسطة من المصفوفة ،مكون من (18) مكعباً (أو 45 مكعباً اصغر،النسخة الكاملة للمصفوفة)كما هو موضح في الملحق رقم (03)، حيث تمثل هذه الأخيرة نوع وحدة الإنتاج ،ونوع العمل. والجدول الموالي يشرح ما سبق ذكره .

الجدول رقم 07 : مصفوفة توضح النموذج البنائي للتوظيف غير الرسمي [40] ص(127).

أعمال بالمنزلة في التوظيف « Jobs by status in employment »									وحدات الإنتاج حسب النوع
أعضاء تعاونيات المنتجين		أرباب الأعمال		أعمال المساهمات العائلية		أرباب الأعمال		عمال لحسابهم الخاص	
رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	
			2	1					مؤسسات (مشاريع) في القطاع الرسمي
	8	7	6	5		4		3	مؤسسات (مشاريع) في القطاع غير الرسمي (a)
			10					9	العائلات (b)

(a): كما هو معرف من قبل المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين 15<sup>th</sup> (I.C.L.S)، ماعدا (العائلات التي تدفع استخدام عمال محليين).

(b): العائلات التي تنتج السلع للاستعمال النهائي الخاص، و/أو تدفع استخدام عمال محليين.

- الخلايا الرمادية المظللة تحيل إلى الوظائف، حيث لا يوجد في نوع وحدة الإنتاج موضع سؤال.
- الخلايا الرمادية الخفيفة تحيل إلى الوظائف الرسمية. -/ الخلايا غير المظللة تحيل إلى الأنواع المختلفة من الوظائف غير الرسمية.

وقد تم شرح الخلايا المكونة للمصفوفة على الشكل التالي [28] ص (12) :

\* الخلايا 01 و 05: عمال المساهمات العائلية، لا عقد توظيف قانوني أو حماية اجتماعية تنشأ عن الشغل ، في مشاريع القطاع الرسمي خلية (رقم 01)). أو مشاريع غير رسمية خلية (رقم 05)).  
 \* الخلايا 02 و 06: المستخدمون الذين يحملون وظائف غير رسمية ، سواء كان ذلك في مشاريع رسمية كما في الخلية (رقم 02))، أو وظائف في مشاريع غير رسمية الخلية (رقم 06)).  
 \* الخلايا 03 و 04: عمال لحسابهم الخاص كما في الخلية (رقم 03))، أرباب الأعمال الذين يعملون في مشاريع خاصة غير رسمية خلية (رقم 04))، إذ تأتي الطبيعة غير الرسمية من خصائص المشاريع التي يملكونها.

\* الخلية 07: المستخدمون الذين يعملون في المشاريع غير رسمية، لكن عندهم وظائف رسمية. (قد يحدث هذا متى توفرت على الأقل معيار وحيد للدلالة على أن المشاريع غير رسمية).  
 \* الخلية 08: أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسميين .  
 \* الخلية 09: عمال لحسابهم الخاص اشتغلوا لإنتاج السلع للاستعمال النهائي الخاص بعائلاتهم (مثل: زراعة معيشية).  
 \* الخلية 10: العمال المحليون ذوو رواتب الذين استخدموا لدى العائلات في الوظائف غير الرسمية.

### 1.3.2. مظاهر الاقتصاد الموازي

#### 1.3.2.1. مظاهر في الإنتاج والتوزيع

للاقتصاد الموازي مظاهر عدة في حياتنا اليومية تختلف من بلد لآخر وذلك حسب درجة انتشار الاقتصاد الموازي بها والعناصر المكونة للظاهرة، إذ يمكن إجمال هذه المظاهر في الإنتاج والتوزيع الموازي لنظيره الرسمي. والذي يظهر بأحد الشكلين من السوق هما [41] ص (15):  
 الشكل الأول: سوق ثانية تكون فيها الأسعار أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية .  
 الشكل الثاني: سوق ثانية تكون فيها الأسعار أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية .  
 يطلق على الشكل الأول السوق السوداء «Black Market»، أما الشكل الثاني يطلق عليه السوق الموازية «Parallel Market» .

#### 1.3.2.1.1. السوق السوداء «Black Market»

تعتبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أعلى من الحد الأقصى للسعر القانوني الذي تحدده الحكومة. وتحدث بسبب الندرة النسبية للسلع ووجود فائض طلب عليها [42] ص (822). غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب تظهر جليا في السلع المحتكر توزيعها من قبل الدولة والمدعمة الأسعار، واسعة الانتشار في دول التخطيط المركزي حيث أسعار بعض السلع مدعمة، والتحكم في أسعار الصرف، ما يؤدي إلى سوق سوداء لهذه السلع والصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الاتجار بالقطع الأثرية المسروقة والحيوانات المعرضة للانقراض .

### 1. 3. 2. 1. السوق الموازية «Parallel Market»

تعتبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية المنظمة من قبل الدولة، وهي غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب، وتتميز بفائض عرض .

للسوق السوداء و الموازية نقاط مشتركة كما توجد حدود فاصلة بينهما والجدول الموالي رقم (08) يشرح ذلك بالتفصيل.

وفي كلا الشكلين من السوق هي مظهر لمكافحة أشكال الاحتكار للسلع والأنشطة وتجنب اللوائح والقوانين التنظيمية التي تضعها الحكومات. ومهما كانت طبيعة السوق في الاقتصاد الموازي، فهي نتاج تفاعل طلب وعرض [41] ص (17):

### 1. 3. 2. 1. عرض موازي

وهو يعبر عن إنتاج موازي للسلع والخدمات (المحتكرة من قبل الدولة أو إنتاجها مرتبط بلوائح تنظيمية كثيرة). وتكون أسعار هذا العرض أعلى أو أقل ما هو عليه في السوق الرسمية وذلك حسب نوعية السلع والخدمات المعروضة ونوع السوق الموازية. ويقدم هذا العرض في العادة من قبل الأفراد و/أو المؤسسات التي تنشط في الجانب الخفي أو غير المشروع أو غير الرسمي أو جانب الأعمال المنزلية من الاقتصاد الموازي.

### 1. 3. 2. 1. طلب موازي

وينشأ هذا الطلب في الحالة التي تكون فيها القوانين واللوائح التنظيمية صارمة جدا ، بحيث لا يستطيع الأفراد والمؤسسات العمل في الاقتصاد الموازي ، أي لا يستطيعون التأثير في العرض،

لاستحالة الحصول على المواد والتجهيزات المحتكرة من قبل الدولة، ففي هذه الحالة يتجهون إلى السوق الرسمية أو الموازية لشراء السلع والخدمات المعروضة، لغرض استهلاكها أو استعمالها الشخصي، و/أو لإعادة بيعها ثانية في الأسواق الموازية بأسعار أعلى من السوق الرسمية. وهو مظهر خاص بدول التخطيط الاقتصادي من دول متحولة أو نامية.

الجدول رقم 08 : مقارنة بين السوق السوداء والسوق الموازية . من إعداد الطالب بالاعتماد على :

[42] ص(822)، [41] ص(15-16)

السوق الموازية	السوق السوداء	
		النقاط المشتركة
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- كلاهما سوق غير نظامية تنشط في دائرة الاقتصاد الموازي .</li> <li>- عدم التسجيل .</li> <li>- عدم الخضوع للضريبة .</li> <li>- كلا السوقين قد تكون منافسة أو مكملة للسوق الرسمية .</li> <li>- الاعتماد على التمويل غير الرسمي (تمويل ذاتي أو من الأصدقاء أو الأقارب).</li> </ul>
		الحدود الفاصلة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- أسعار السلع بها اقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية .</li> <li>- لا تعكس ندرة السلع بل تكون نتيجة فائض العرض .</li> <li>- كثرة السلع والخدمات المعروضة .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أسعار السلع بها أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية .</li> <li>- تعكس الندرة النسبية للسلع والاحتكار من قبل الدولة .</li> <li>- تحدث نتيجة فائض الطلب على السلع والمواد الذي لم تلبه السوق الرسمية .</li> <li>- سلع وخدمات خاصة ومحدودة .</li> </ul>	

وفي إطار مظاهر الاقتصاد الموازي، ينبغي أن نميز بين الدول ففي الدول الرأسمالية تتجلى مظاهر الاقتصاد الموازي في الإنتاج وهو ما يخلق قيمة مضافة من إنتاج أو خدمات مقدمة. أما في الدول النامية فتتجلى مظاهر الاقتصاد الموازي في التوزيع (إعادة البيع من السوق الرسمية أو الموازية، التهريب...) [41] ص(25).

### 1.3.2. خصوصيات المظاهر في الأنظمة الاقتصادية

فرق بعض الباحثين مظاهر الاقتصاد الموازي حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة من رأسمالية واقتصاديات التخطيط المركزي ودول متخلفة وفقيرة [43] ص(9 - 10).

### 1. 2. 3. 1. المظاهر في الدول الرأسمالية

في البلدان الرأسمالية يظهر الاقتصاد الموازي كوسيلة للتهرب من عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والعبء الاجتماعي (لكن بشكل غير رئيسي) ،بالإضافة إلى الضغط الضريبي الكبير في بعض البلدان، كالبلدان الإسكندنافية، كما نجد أن الاقتصاد الموازي أكثر تطورا في بلدان أوروبا الجنوبية مثل (اسبانيا، ايطاليا، فرنسا) مستفيدا من تسامح اجتماعي وبعض التسهيلات وعض البصر من السلطات، إذ نجده في شكل وحدات إنتاجية مصغرة، جزء من اليد العاملة بها مصرح به وجزء آخر غير مصرح به، تشتغل في بعض الحالات في المنازل. بالإضافة إلى المتاجرة بالمخدرات والأعمال الخفية التي يمارسها في الغالب المهاجرين غير الشرعيين في بعض بلدان أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أو أعمال مضاعفة بعد الرسمية، كما نجد أيضا بعض أنشطة الاقتصاد الموازي في الدول الأكثر تحضرا تظهر في صور التضامن الاجتماعي والتكافل، تحت شكل العمل التطوعي للجمعيات، والمنظمات الخيرية بتقديم خدمات مختلفة للطبقات المحتاجة في المجتمع ودون مقابل .

### 1. 2. 2. 3. 1. المظاهر في دول التخطيط المركزي

تظهر الكثير من الأنشطة الموازية في هذه الدول كأحد أوجه المعارضة للاقتصاد الرسمي المخطط الذي يعتمد أساسا على مؤسسات إنتاجية كبيرة إنتاجها وتوزيعه مخططا، ملكية وسائل الإنتاج واليد العاملة تخضع للتخطيط المركزي . تظهر هنا الأنشطة الموازية على شكل أنشطة جزئية تتطفل على الاقتصاد الرسمي كاستخدام المواد الأولية ووقت العمل الرسمي في المؤسسات العمومية لصناعة أغراض ومنتجات يتم بيعها في الأسواق الموازية أو استهلاكها مباشرة.

وعموما يمكن القول أن الاقتصاد الموازي في هذه البلدان الطلب يمثل القوة المحركة له، لأن اقتصاد الندرة يخلق طلبا اكبر من العرض في الإنتاج، ما يؤدي بدوره إلى وجو[41] ص(15 - 16):

- إنتاجا موازيا للإنتاج الرسمي ممول من طرف وحدات إنتاجية مصغرة تنتج منتجات متنوعة توجه إلى أسواق موازية أو رسمية .

- توزيعا موازيا للتوزيع الرسمي ويتم من خلال الأسواق الموازية، إذ يتم عرض السلع وتقديم الخدمات المتحصل من الإنتاج الموازي أو من السوق الرسمية، بأسعار اكبر أو اقل من السوق الرسمية. وذلك



(حسب آلية الطلب والعرض، طبيعة السلع والخدمات المقدمة، الندرة، أشكال دعم الأسعار من قبل الدولة لبعض السلع).

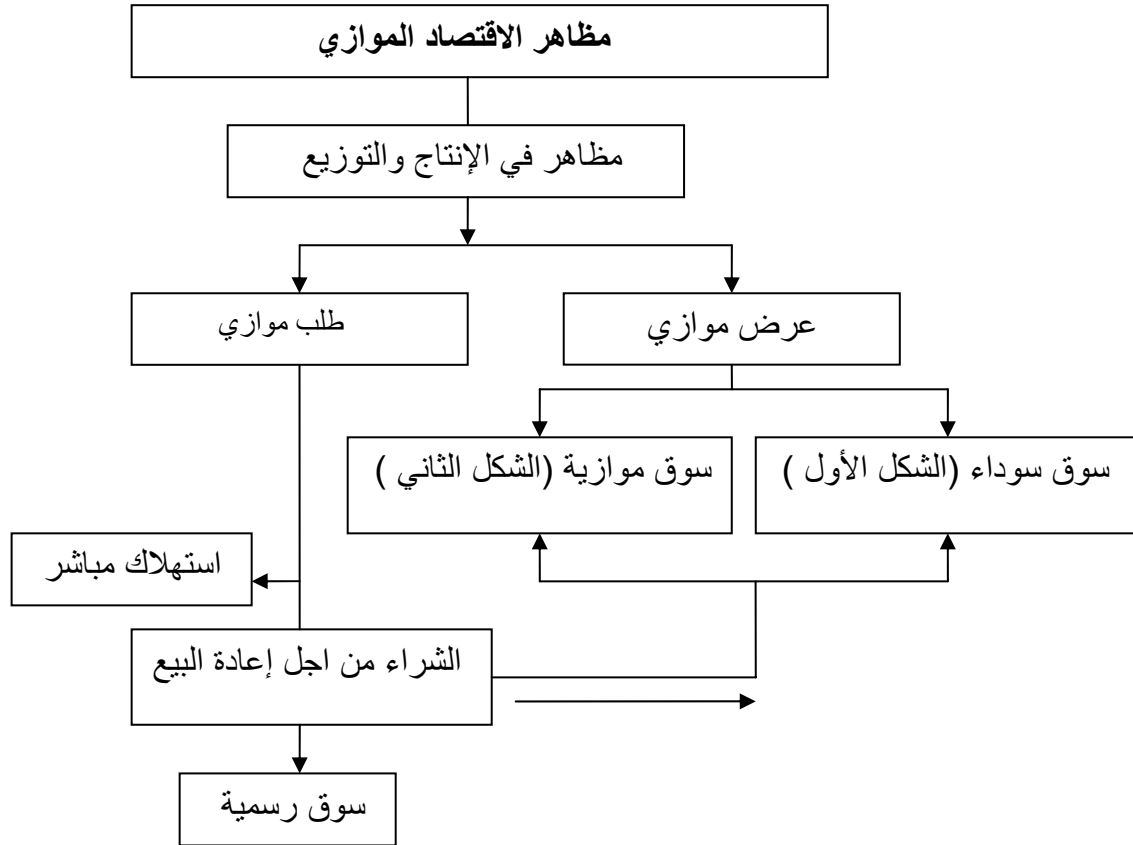
### 1. 3. 2. 3. المظاهر في الدول المتخلفة

في هذه البلدان خاصة الأكثر تخلفا وفقرا تأخذ أنشطة الاقتصاد الموازي مظهرين هامين [43] ص(10-11) :

- الأنشطة البدائية : وتظهر في الإنتاج الذاتي الفيلاحي والتجهيز الذاتي للمناطق الريفية، وبعض الأنشطة المنزلية المرتبطة بها. كما أن جزا ضئيلا من هذه المنتجات يتم تبادلها أو بيعها نقدا وبالتالي فالجزء الأكبر منها لا يسوق ولا يحول إلى نقود .
- النشاطات الحضرية : وتشمل الأنشطة الحرفية والتجارية أو الخدمات ذات الصبغة السوقية ، والتي تنشأ في المدن وضواحيها نتيجة للتوسع العمراني والنزوح الريفي . وهذه النشاطات قد تكون منافسة أو مكملة للأنشطة الرسمية . في بعض الحالات تؤثر على أسعار المنتجات والخدمات ، بل تغطي ندرة المنتجات والخدمات في السوق . وفي حالات أخرى تؤثر سلبا على المنتجات الرسمية وعلى المستهلك أيضا من ناحية الجودة .

لكن مهما كانت طبيعة الأنشطة في هذه البلدان فإنها تمثل مصدر رزق هام للكثير من العائلات الفقيرة وصمام أمان للانفجارات الاجتماعية والمشاكل المترتبة عنها ،نتيجة البطالة والتهميش ،لذا في هذه البلدان تتسامح السلطات إلى حد كبير مع هذه الأنشطة .

في إطار مظاهر الاقتصاد الموازي فان الشكل البياني الموالي يوضح تشابك هذه المظاهر حسب الأنظمة الاقتصادية وعلاقتها بالسوق الرسمية .



الشكل رقم 06: مظاهر الاقتصاد الموازي . من إعداد الطالب بالاعتماد على :  
[42] ص(822)، [41] ص(15-16) ، [43] ص(9-11).

### 1.3.2.3.1. الاقتصاد الموازي والأنشطة المتملصة

#### 1.3.2.3.1. التهرب الضريبي

يعبر التهرب الضريبي عن الحالة التي يقوم فيها المكلف الذي تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً، دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر [44]ص(227). ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، على هذا الأساس نميز بين شكلين من التهرب الضريبي [05] ص(153-156):

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي يطلق عليه "التجنب الضريبي".
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي يطلق عليه "الغش الضريبي".

#### 1.3.2.3.1.1. التجنب الضريبي

ويقصد به أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي . ولكي يتجنب المكلف دفع الضريبة يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشأة للضريبة [45] ص(145). والتجنب الضريبي يكون في الحالات التالية [05] ص(154) :

- تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف : ويحدث من خلال السلوكات التي يقوم بها المكلف بغرض تجنب الضريبة وتأخذ الحالات التالية :
- الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة .
- ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة ، والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة اقل .
- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي: ويستند إلى بعض أهداف الضريبة (المالية ، الاجتماعية ، الاقتصادية )، مثل استهداف فيئات اجتماعية من خلال الضرائب على الدخل أو إخضاع الإرباح المعاد استثمارها لمعدلات اقل .
- تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي : ويتحقق نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي، وهو ناتج عن إهمال المشرع ، كأن يقوم المكلف بتغيير صفة نشاطه من الناحية القانونية لتخفيض مبلغ الضرائب ، مثل تجنب الضريبة على الإرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم أن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية .

### 1.3.2.3.1. الغش الضريبي

وهو تهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة أي بمخالفة التشريع الضريبي، وبالتالي التخلص من دفع الضريبة، ويأخذ عدة مظاهر منها:

- عدم تقديم المكلف تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة، متعمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، ويكون التهرب كليا.
- إدخال سلع من الخارج خفية دون دفع المستحقات الجمركية.
- إعطاء تصريحات ضريبية اقل من حقيقتها لتخفيض حجم الضريبة الكلية .
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة وذلك لتقليص الإرباح المفروضة عليها ضرائب.

- هروب المكلف خارج البلاد.

### 1.3.2.3.1 الفرق بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي

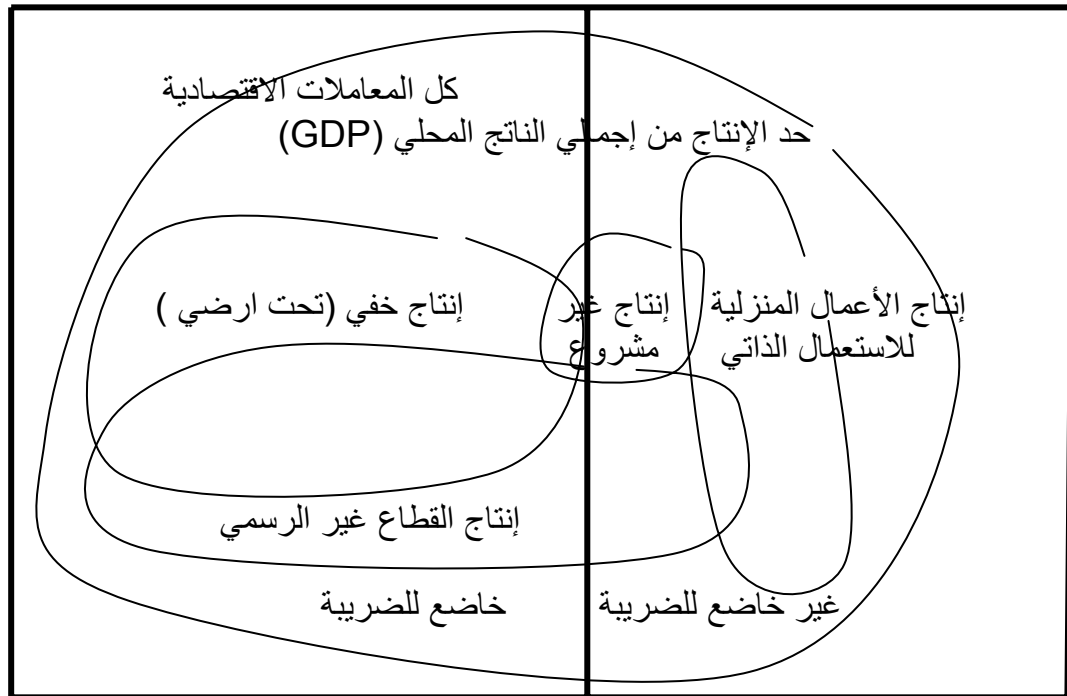
عموماً يمكن أن نفرق بين التهرب الضريبي (حالة الغش) والتجنب الضريبي، من حيث مخالفة التشريع الضريبي ففي التهرب المكلف يخالف التشريع الضريبي وبالتالي يكون مسؤولاً أمام الإدارة الضريبية، وتتحقق فيه الواقعة المنشأة للضريبة، أما في التجنب الضريبي فلا يخالف المكلف التشريع الضريبي ويعمل على عدم تحقق الواقع المنشأة للضريبة، وبالتالي لا يكون مسؤولاً أمام الإدارة الضريبية.

### 1.3.2.2.3.1 العلاقة بين الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي

هناك منظوران لأنشطة الاقتصاد الموازي، فقد ننظر إلى الاقتصاد الموازي من منظور التهرب الضريبي أو من منظور حسابات الناتج كما ذكرنا سابقاً. فإذا نظرنا إلى الاقتصاد الموازي من المنظور الأول، فهنا يشمل الاقتصاد الموازي كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي الناشئ عن وجود مثل هذا الاقتصاد، فإن نقطة البداية تكون هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخل التي تخضع للضريبة. ووفقاً لذلك يشمل الاقتصاد الموازي كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة، والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من الضريبة. أما إذا نظرنا إلى الاقتصاد الموازي من المنظور الثاني (حسابات الناتج الوطني) فإن الاقتصاد الموازي يتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخل لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج الوطني، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، وسواء كانت خاضعة للضريبة أو غير ذلك [44] ص (14 - 15).

إن الكلام عن الاقتصاد الموازي لا ينبغي أن يكون بمنأى عن التهرب الضريبي والعكس صحيح، إذ أن زيادة الاقتصاد الموازي قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي نتيجة العبء الضريبي في الاقتصاد الرسمي وعدم العدالة بين المكلفين بالضريبة، كما أن زيادة التهرب الضريبي تساهم في الأخرى في زيادة حجم الاقتصاد الموازي. وبالتالي فكل ظاهرة تلعب دور مسبب واثراً للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية إيجابية بينهما. كما يمكن القول أن الاقتصاد الموازي قد يكون مرادفاً للتهرب الضريبي في الحالة التي يقوم المكلف القانوني بالتهرب من الضرائب كلياً أو جزئياً وذلك بمخالفة التشريع الضريبي بأساليب مختلفة، لكن لا يصح هذا القول في حالة التجنب الضريبي عندما يمتنع المكلف من إنتاج أو استهلاك سلعة ما و/أو عن طريق إحلال نشاطه المفروضة عليه ضريبة أكبر بنشاط آخر خاضع لضريبة أقل. في المقابل قد يتحايل المكلف ليتجنب دفع

جزء من الضرائب المفروضة عليه من خلال تغيير الصفة القانونية لنشاطه وإعطائه صفة أخرى حيث الضرائب المفروضة اقل بالاستعانة بأهل الخبرة واستغلال ثغرات في القانون الضريبي. في هذه الحالة يمكن اعتبار الاقتصاد الموازي مرادفاً للتجنب الضريبي وبالتالي للتهرب الضريبي ككل، وبالرغم من وجود دراسات عملت على تقدير التهرب الضريبي انطلاقاً من مدخل قياسي يعتمد على حجم الاقتصاد الموازي، فإن هذه الأخيرة تبقى محل شك من ناحية الدقة. وعموماً يمكن القول أن الاقتصاد الموازي اشتمل من التهرب الضريبي من منظور الاقتصاد الكلي، إذ هناك أنشطة تدخل في إطار الاقتصاد الموازي وهي غير خاضعة للضرائب متعارف عليها من العرف الاقتصادي، لهذا فالنظرة إلى الاقتصاد الموازي من منظور حسابات الناتج القومي تكون أحسن من جهة التهرب الضريبي، كما هو موضح في الشكل الموالي.



الشكل رقم 07 : العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأنشطة المتملصة . [46] ص(26).

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث، أن للاقتصاد الموازي مظاهر عدة تختلف من بلد لآخر ومن نظام اقتصادي لآخر، كما يمكننا اعتبار أن التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي قد يكونان وجهان لعملة واحدة، بالإضافة إلى ذلك يعتبر التوظيف في القطاع غير الرسمي والسوق السوداء والموازية من بين أهم مظاهر الاقتصاد الموازي.

## خلاصة الفصل 1

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ،أن الاقتصاد الموازي تطور منذ اكتشافه من حيث المفهوم والمكونات ،كما توجد هناك عدة مصطلحات مستعملة للدلالة عنه ،يرتبط الاقتصاد الموازي بظواهر أخرى كالتهرب الضريبي ،له عدة مظاهر تختلف من بلد لآخر أو حتى داخل البلد الواحد بين مدنه ، وبالرغم من المقاربات الحديثة فيما يخص الاقتصاد الموازي إلا انه لا يزال هناك بعض التشويش قائما بين العناصر المكونة له من الناحية النظرية .

كذلك ما ينبغي الإشارة إليه أن العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي من الناحية العملية تتسم بالتعقيد و تفتقر إلى الدراسات التجريبية .

## الفصل 2

### أسباب ومناهج قياس حجم الاقتصاد الموازي

إن من بين الجوانب المهمة في الاقتصاد الموازي بعد تحديد مفهومه ومكوناته، ينبغي البحث في أسبابه ومحاولة تقديره ومعرفة حجمه مقارنة بالاقتصاد الرسمي ، حتى يتسنى للحكومات اتخاذ السياسات الصحيحة والحد من انتشار الظاهرة .في هذا الإطار لقد ابتكر مجموعة من الباحثين الاقتصاديين مناهج عدة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي ،وتستند هذه المناهج في جوهرها إلى عدة متغيرات مسببة للاقتصاد الموازي تؤثر وتتأثر به ، وقد طورت مع الوقت لتتلاءم وتطور الحقل التصوري للاقتصاد الموازي ،كما يجب أن نشير إلى عدة محاولات هامة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في بعض بلدان العالم .

في هذا الإطار ومن أجل دعم دراستنا حول تقديرات حجم الاقتصاد الموازي ،فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،إذ خصصنا المبحث الأول لأسباب توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي ،أما المبحث الثاني خصصناه للمناهج العالمية المعتمدة لقياس حجم الاقتصاد ،كما استعرضنا في المبحث الثالث أهم محاولات تقدير حجم الاقتصاد الموازي بالاعتماد على المناهج الشائعة .

#### 2.1. أسباب توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي

غالبا ما يكون حجم الاقتصاد الموازي أقل في البلدان التي تكون معدلاتها الضريبية منخفضة نسبياً، وعدد قوانينها ولوائحها التنظيمية محدوداً، وحكم القانون فيها راسخاً، وتشير دراسات النماذج الاقتصادية الكلية والجزئية القائمة على بيانات عدة بلدان إلى أن القوة الدافعة الرئيسية وراء نمو حجم الاقتصاد الموازي تكمن حسب (1999 «Vito Tanzi») في العوامل التالية [47] ص(28):

( زيادة العبء الضريبي ، اللوائح الحكومية، التحويلات الاجتماعية، سوق العمل، الحظر، خدمات القطاع العام والفساد).

في إطار هذه العوامل يتفق «Friedrich Schneider» [48] ص(30-31)

مع «Vito Tanzi»، فقد لخص هذه العوامل فيما يلي :

( زيادة الضرائب وأعباء مساهمة الضمان الاجتماعي، كثافة التعليمات الرسمية، تعليمات سوق العمل، خدمات القطاع العام، النظرة إلى الضريبة(الإحساس تجاه الضرائب)).  
 وتمثل العوامل السابقة صوراً مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، إذ يسهم كل منها بقدر ما في نمو الاقتصاد الموازي، يختلف مداه من دولة لأخرى تبعاً لتوليفة الظروف القائمة التي تمر بها، و كنتيجة مرتبطة بخصائص هيكلية تميز الاقتصاد القومي لهذه الأخيرة.

## 2.1.1. عبء الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي

تزيد الضرائب و اشتراكات الضمان الاجتماعي من تكلفة العمالة في الاقتصاد الرسمي، لذا تعتبر من العوامل الرئيسية التي تساعد على نمو الاقتصاد الموازي. وكلما ازداد الفرق بين تكلفة العمالة في الاقتصاد الرسمي وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي، ازدادت الدوافع لدى أصحاب العمل والعاملين على تجنب هذا الفرق والمشاركة في الاقتصاد الموازي [25] ص(6-7).

## 2.1.1. عبء الضرائب والتحويلات الاجتماعية

### 2.1.1.1. عبء الضرائب

إن تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الموازي أمكن إظهاره من خلال النتائج العلمية التي ظهرت في النمسا والدول الإسكندنافية ، إذ قدر « Friedrich Schneider » دالة الطلب على العملة كقوة محرّكة ودافعة للاقتصاد الموازي على أنها تشتمل على أربعة متغيرات هي [47] ص(34-35) :

- الضرائب المباشرة.

- الضرائب غير المباشرة.

- تعقد النظام الضريبي.

- شدة القواعد والنظم الحكومية.

وقد تبين أن عبء الضرائب المباشرة هو صاحب التأثير الأكبر على الاقتصاد الموازي، يليه في ذلك عدد اللوائح الحكومية التي تؤثر على المؤسسات والعاملين، ثم التعقيدات التي يتسم بها النظام الضريبي، كما تفيد دراسة أخرى قام بها « Cebula, Richard J » عام 1998 ،لمدى تأثير



ضرائب الدخل على الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه كلما ارتفع المعدل الحدي لضريبة الدخل الشخصي الفيدرالية بنسبة (1%) أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد الموازي بنسبة (1,4%) ، في حالة ثبات العوامل الأخرى . وقد أوضحت دراسة أجريت في مدينة كيبك الكندية أن السكان سريعو التنقل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي ، و كلما ارتفع صافي الأجور في الاقتصاد الرسمي قل عملهم في الاقتصاد الموازي.

وتسهم ضرائب المبيعات كذلك في الأنشطة الاقتصادية الموازية، وكذلك بالنسبة لضريبة القيمة المضافة فكثير من المؤسسات الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات خالية من الضرائب، إذ تشير تقديرات التهرب من ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان مثل (إيطاليا وفرنسا) إلى 50 % ، وفي البلدان النامية تسهم الضرائب الجمركية في زيادة الاقتصاد الموازي ، فالبلدان التي تفرض رسوم استيراد مرتفعة على بعض البضائع (قد تتجاوز 100%) تدفع المهربين إلى جلب هذه البضائع إلى داخل البلاد دون المرور بمكاتب الجمارك (تهرب جمركي) . وبقدر ما ترتفع رسوم الاستيراد ، ويصغر حجم الناتج ويسهل نقله وتكبر قيمته، يزداد الحافز إلى تهريبه داخل البلاد ، ونفس الشيء يقال حالة رسوم التصدير تؤدي إلى تهريب السلع والمعدن وقطعان الماشية وغيرها عندما تكون مرتفعة، وكذلك الضرائب على أرباح رأس المال وعلى تحويل هذا الأخير، ما يدفع أصحاب الممتلكات يبيعونها أو يقللوا منها لأغراض ضريبية [47] ص (36) . كما تساهم الحوافز الضريبية (سواء كانت مباشرة – تخفيضات أو إعفاءات أو اعتمادات ضريبية – أو غير مباشرة- كإعفاء المواد الخام والسلع الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة) في خلق حوافز قوية للتهرب الضريبي وهي موضع شك في بعض البلدان من الناحية العملية [49] ص (15- 18) .

وقد أكدت دراسة لمعهد (مكافسي غلو بال) على مجموعة من الدول النامية ، أن العبء الضريبي الكبير يزيد من حجم التهرب الضريبي ، وينزع هذا الأخير الميزة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الانخراط في الاقتصاد الموازي وزيادة الأعباء الضريبية على الاقتصاد الرسمي [50] ص (04) .

## 2.1.1.1. التحويلات الاجتماعية

لاشترابات الضمان الاجتماعي أهميتها في تحديد حجم الاقتصاد الموازي . فالواقع يشير إلى أن مستوى هذه الاشتراكات مرتفع جدا في بعض البلدان مما يؤدي إلى إيجاد حوافز سلبية قوية لدى القائمين بالعمل في الاقتصاد الرسمي، وذلك عندما يصبح المعدل الحدي للضريبة قد يصل في بعض الأحيان

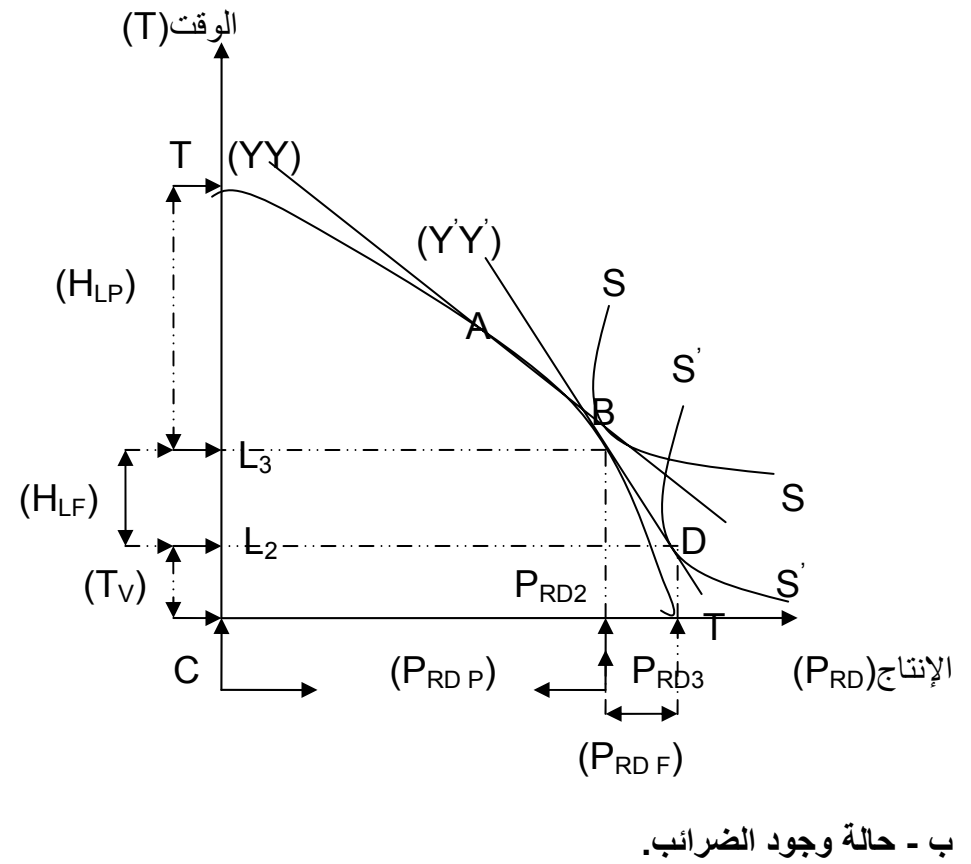
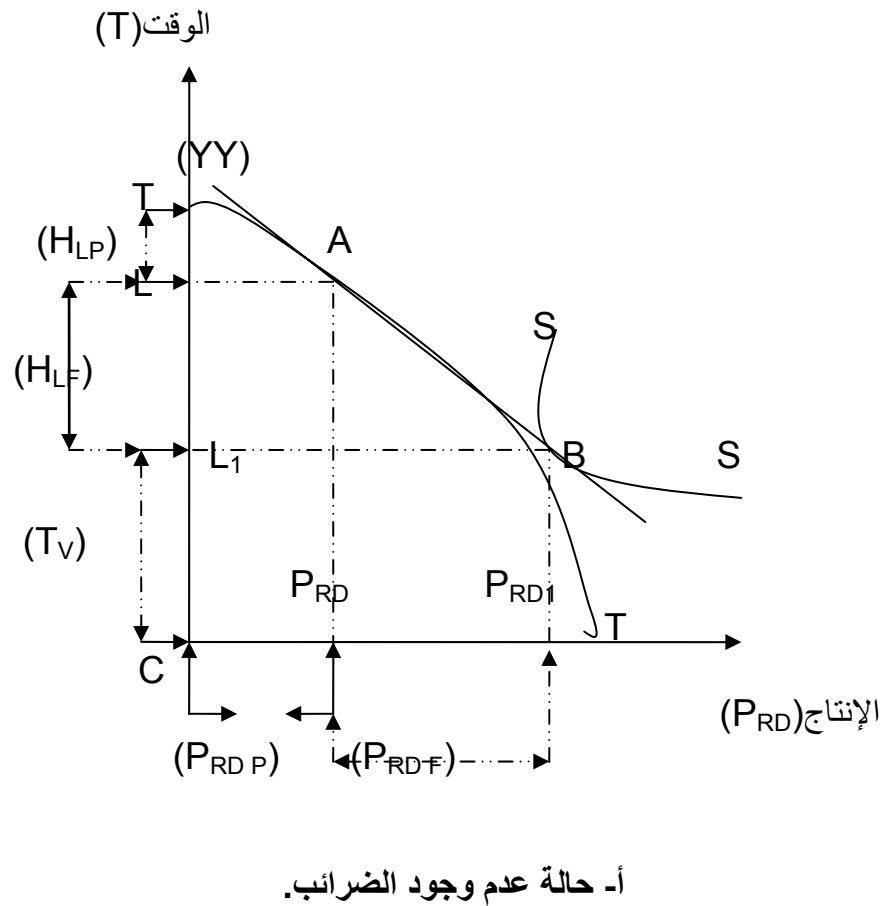
100% ، الأمر الذي يسهم في تحول العمال إلى الاقتصاد الموازي [51] ص (25) ، فإذا أمكن استئجار العمال دون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي فإنه من الممكن دفع أجور أدنى لهم . وقد يربح العامل من ذلك ، لأن الأجر الذي يحصل عليه لن يخضع لضريبة الدخل ، ولن يخصم منه اشتراك العامل في الضمان الاجتماعي ، وسيربح صاحب العمل نتيجة انخفاض قائمة الأجور التي يدفعها ، وعدم دفع نصيبه من اشتراكات الضمان الاجتماعي . ومثل هذا النظام يمثل أيضا عائق أمام الأفراد المتلقين لمدفوعات الضمان الاجتماعي في البحث عن عمل في الاقتصاد الرسمي لان الدخل الإجمالي لهؤلاء يرتفع في حالة ما لو تلقوا هذه التحويلات بالإضافة إلى قيامهم بالعمل في الاقتصاد الموازي [47] ص (40-41).

## 2.1.1.2. تحليل تأثير الضرائب على تفضيلات الأفراد بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد

### الرسمي

قد يخصص العامل وقته بين ثلاثة استخدامات هي : العمل في الاقتصاد الرسمي ، والعمل في الاقتصاد الموازي ، ووقت الفراغ . وبالتالي من المفترض أن يتوزع إنتاجه بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي .

و يوضح الشكل الموالي رقم (8) تأثير الضرائب على الوقت الذي يخصصه الأفراد للعمل في الاقتصاد الموازي و/أو الاقتصاد الرسمي . و يوضح منحنى التحول (TT) في الشكل رقم (8) (أ) العلاقة بين الوقت و الإنتاج ، إذ انه يبين عدد ساعات الفراغ و التي يمكن تخفيضها لكي يزيد الإنتاج ، ويعكس ميل منحنى التحول عند نقطة معينة ، المعدل الذي يمكن به تحويل الخفض في وقت الفراغ إلى إنتاج ، وهو سالب إذ أن زيادة الإنتاج تتم على حساب نقص وقت الفراغ . ويأخذ منحنى التحول شكلا مقعراً تجاه نقطة الأصل . الأمر الذي يعكس تزايد المعدل الحدي للإحلال بين الوقت والإنتاج ، إذ أن الزيادات المتتالية في الإنتاج تتطلب تناقص وقت الفراغ بمعدلات متزايدة . ويوضح اثر التدخل الحكومي بفرض ضريبة على العلاقة بين الاقتصاد الموازي والرسمي ، من خلال تحليل التأثير الذي تمارسه الضرائب على تفضيلات الأفراد في تخصيص أوقاتهم بين الفراغ ، والعمل في الاقتصاد الرسمي و/أو العمل في الاقتصاد الموازي ، و يقتضي ذلك تحليل سلوك الأفراد في ظل عدم وجود ضرائب ، وسلوكهم في ظل وجود ضرائب .



الشكل رقم 08: أثر الضرائب على تفضيلات الأفراد تجاه تخصيص أوقاتهم بين العمل في الاقتصاد الرسمي والعمل في الاقتصاد الموازي [17] ص (31)

## 2.1.1.2. التحليل في ظل عدم وجود ضرائب

يوضح الشكل رقم (8أ)) منحنى التحول، إذ يمثل المحور الرأسي الوقت المتاح للفرد وأوجه تخصيصه، في حين يوضح المحور الأفقي الإنتاج .

يبدأ الفرد من النقطة (A) بتخصيص وقته المتاح (TC) بين الفراغ ( $CL_1$ ) والعمل في الاقتصاد الموازي (TL). في المقابل إنتاجه يقاس بالمسافة  $[C P_{RD}]$ . فإذا بدأ الفرد العمل في الاقتصاد الرسمي، فإنه يقوم بإحلال جزء من وقت الفراغ للعمل في الاقتصاد الرسمي. ويتحرك على خط الدخل (YY) لينتقل إلى النقطة (B)، حيث يتحقق توازنه بتماس خط الدخل مع منحنى السواء (SS). إذ يعاد تخصيص الوقت بين العناصر الثلاثة السابقة، حيث يتناقص الوقت المخصص للفراغ إلى ( $CL_1$ )، في حين يخصص الوقت ( $L_2 L_1$ ) للعمل في الاقتصاد الرسمي لتحقيق حجم إنتاج قدره  $[P_{RD1} P_{RD}]$ . ويظل الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الموازي كما هو.

## 2.1.1.2. التحليل في ظل وجود ضرائب

يؤدي التدخل الحكومي بفرض الضرائب، إلى إحداث تغيرات في تفضيلات الأفراد نحو تخصيص وقتهم المتاح بين الفراغ، والعمل في الاقتصاد الرسمي، والعمل في الاقتصاد الموازي. ويتوقف التأثير الذي تمارسه الضرائب على وقت الفراغ على كل من أثر الإحلال وأثر الدخل، في حين أنها تؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد نحو تخصيص أوقاتهم للعمل في الاقتصاد الموازي على حساب الاقتصاد الرسمي، فمثلا حالة التدخل الحكومي بفرض ضريبية نسبية (t) على الدخل (Y)، يترتب على ذلك انخفاض الدخل المتاح للإنفاق، يصبح الدخل الصافي هو  $[Y(t-1)]$ ، وتبعاً لذلك يتمحور خط الدخل ليأخذ الوضع ( $Y'Y'$ )، كما هو مبين في الشكل رقم (8ب)) ليمس منحنى التحول عند النقطة (B). ويعكس ذلك الوضع تزايد الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الموازي مقارنة به قبل فرض الضريبية. إذ يزيد ويصبح ( $T_R L_3$ )، في مقابل نقص الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الرسمي إذ يصبح ( $L_3 L_2$ ). في حين ينخفض الوقت المخصص للفراغ إلى ( $CL_2$ ) بافتراض أن اثر الدخل أقوى تأثير من اثر الإحلال.

ويحقق الفرد التوازن عند النقطة (D) على منحنى سواء أدنى ( $SS'$ ). ويترتب على ما تقدم تزايد حجم الإنتاج في الاقتصاد الموازي، وتناقصه في الاقتصاد الرسمي. إذ يصبح في الأول  $[C P_{RD2}]$  وفي الثاني  $[P_{RD2} P_{RD3}]$ . أي انه يترتب على فرض الضريبة النتائج التالية :

- تزايد حجم الإنتاج في الاقتصاد الموازي.

- تناقص حجم الإنتاج في الاقتصاد الرسمي.
- تشوه نمط الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه خسائر في رفاهية الأفراد، يعبر عنها بالانتقال لمنحنى سواء أدنى .

ويوجد مدخلان أساسيان لتحليل التهرب الضريبي [17] ص(37):

- مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة.
- مدخل تعظيم الدخل المتوقع.

## 2.1.1.1.2.1.1 مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة

ويعتمد هذا المدخل على فرضية مؤداها أن الفرد له أن يختار بين بديلين: الأول أن يقر عن دخله بكامله، والثاني أن يقر بأقل من دخله الفعلي. إذ أن الاختيار الأول يتضمن تحمل الضريبة كلها، أما الثاني فيمكن للمكلف أن يدفع أقل من المبلغ الكلي للضريبة، وهنا عليه أن يواجه احتمال الضبط والمعاقبة بالجزاءات التي يقرها القانون الضريبي، وبالتالي على المكلف تعظيم المنفعة المتوقعة من دخله بعد الضريبة والعقوبة أو الغرامة في حالة الكشف والضبط. لذا فإن دالة المنفعة تتبع معدل الضريبة والعقوبة المتوقعة وتعطى بالعبارة التالية:

$$U_P = (1 - P_R)[U_D(y_P - ty_M)] + P_R[U_D(y_P - ty_M - R(y_P - y_M))] \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

( $y_P$ ) الدخل المتوقع، ( $t$ ) معدل الضريبة الثابت، ( $y_M$ ) الدخل المعلن للسلطات الضريبية، ( $P_R$ ) احتمال كشف التهرب، ( $R$ ) معدل الغرامة على الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية وهو أكبر من الصفر، ( $U_D$ ) المنفعة المستمدة من الدخل المتاح للتصرف، ( $U_P$ ) المنفعة المتوقعة.

وفي ظل افتراض نفور المكلف من الخطر، فإن سعر الضريبة على الدخل المعلن للسلطات الضريبية غير واضح، بمعنى أن إشارة المقدار ( $\Delta y_M / \Delta t$ ) (التغير في الدخل المعلن الناتج عن التغير في معدل الضريبة) تكون غير محددة، ويعود ذلك إلى التفاعل بين كل من اثر الإحلال واثر الدخل .

ويشير أثر الإحلال «Substitution Effect»، إلى أن زيادة سعر الضريبة تدفع الأفراد إلى التهرب من الضريبة أو تجنبها، بالاتجاه نحو الأنشطة التي لا تخضع للضريبة، وبالتالي يكون تأثيره على الدخل المعلن سالباً، أما اثر الدخل «Income Effect» فيشير إلى التأثير الايجابي الذي يمارسه رفع معدل

الضريبة على الدخل المعلن للسلطات الضريبية ، إذ أن رفع معدل الضريبة ، من شأنه أن يجعل الفرد اقل ثراءً ، الأمر الذي يدفعه إلى المزيد من العمل .

و ينشأ أثر الدخل عن الزيادة الحاصلة في ثروة ودخل الفرد الناجمة عن زيادة أجره، وينشأ أثر الإحلال من حقيقة أن الزيادة في الأجر تزيد من تكلفة الفرصة البديلة لوقت الراحة [52] ص(79).

وبالتالي فلأثر النهائي لمعدل الضريبة على الدخل المعلن للسلطات الضريبية، يتوقف على قوة كل من اثر الإحلال، واثر الدخل. ففي حالة اكتشاف التهرب ،تفرض الغرامة على الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية  $(y_p - y_M)$  ، ويؤثر معدل الغرامة إيجابياً على الدخل المعلن للسلطات الضريبية ، أي أن إشارة المقدار  $(\Delta y_M / \Delta R)$  (نسبة التغير في الدخل المعلن إلى التغير في معدل الغرامة) موجبة ، إذ أن معدل زيادة الغرامة ، يؤدي إلى زيادة الدخل المعلن للسلطات الضريبية .

في المقابل يؤثر احتمال كشف عملية التهرب على الدخل المعلن بصورة إيجابية ، إذ أن زيادة احتمال كشف عملية التهرب ، تؤدي دائماً لزيادة الدخل المعلن للسلطات الضريبية ، أي أن إشارة المقدار  $(\Delta y_M / \Delta P_R)$  (نسبة التغير في الدخل إلى التغير في احتمال الكشف) تكون موجبة .

## 2.1.1.2. مدخل تعظيم الدخل المتوقع

ويستند هذا المدخل، إلى أن المكلف يهدف إلى تعظيم دخله المتوقع بعد الضريبة والغرامة، وبذلك تكون مشكلة المكلف تعظيم دالة الدخل المتوقع التالية:

$$y_M = P_R [y_M - t y_M - N * R(N) * y_M - y_M] + (1 - P_R) [y_M - t(1 - N) y_M] \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن :

$(y_M)$  الدخل الحقيقي للمكلف وهو أكبر من الصفر،  $(t)$  الضريبة المفروضة على الدخل (نسبية)،  $(N)$  النسبة التي بها يقر الدخل بأقل من حقيقته ،  $(R(N))$  مضاعف العقوبة (الغرامة) ،  $(N R(N) y_M)$  العقوبة المفروضة على الدخل بأقل من حقيقته  $(N y_M)$  ،  $(P_R)$  احتمال اكتشاف أو ضبط عملية التهرب .  
بفرض أن :

$$-1 \quad 0 < (t)$$

$$0 < \left( \frac{dy_M}{dt} \right)$$

(تمثل المشتقة الأولى للدخل الحقيقي بالنسبة للضريبة).

$$0 \leq \left( \frac{dy_M^2}{dt^2} \right)$$

(تمثل المشتقة الثانية للدخل الحقيقي بالنسبة للضريبة).

$$-2 \quad 0 < (M_R)$$

تمثل المشتقة الأولى لمعدل الغرامة للنسبة التي يقربها الدخل بأقل من حقيقته).  $0 < \left( \frac{dy_M}{dN} \right)$

تمثل المشتقة الثانية لمعدل الغرامة للنسبة التي يقربها الدخل بأقل من حقيقته).  $0 \leq \left( \frac{dy_M^2}{dN^2} \right)$

ويعني ما تقدم أن مضاعف الغرامة هو دالة موجبة ومنتزيدة بالنسبة التي يقر بها الدخل بأقل من حقيقته.

3- إذا عبرنا عن النسبة المثلى للدخل غير المعلن بالرمز  $(N^*)$ ، فإن  $\left( \frac{dN^*}{dP_R} \right)$  الأمر الذي يعني أن

$(N^*)$  تتناقص مع تزايد احتمال ضبط عمليات التهرب  $(P_R)$ ، إذ أن تزايد احتمال عملية التهرب، تخفض من

نسبة الدخل غير المعلن كما أن  $\left( \frac{dN^*}{dy_M} \right)$ ، وذلك بشرط أن تكون المشتقة الثانية لسعر الضريبة بالنسبة

للدخل الفعلي موجبة، و يعني ذلك أنه في ظل وجود دالة ضريبية تصاعدية محددة، و وجود احتمال كشف عملية التهرب مستقل عن الدخل الحقيقي للمكلف  $(y_M)$ ، فإن الأفراد الأكثر راءا يتمتعون بنسبة مثلى أعلى للدخل غير المعلن  $(N^*)$  مقارنة بأولئك الذين يتمتعون بدخول أقل.

أي أنه في ظل وجود هيكل أسعار تصاعدية مع الدخل، فإن نسبة الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية تزيد، و ذلك بشرط أن يكون احتمال ضبط عملية التهرب متغير مستقل عن الدخل، فإذا كان احتمال الضبط دالة منتزيدة للدخل، في ظل وجود معدل ضريبية نسبي، فإن نسبة الدخل المقر عنه بأقل من حقيقته ستتناقص حينما يرتفع الدخل.

يتضح من العرض السابق:

- أن الاقتصاد الموازي متغير تابع يعبر عنه بدلالة الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية.

- إن ذلك المتغير التابع، يتأثر بثلاثة متغيرات ضريبية خارجية هي:

\* سعر الضريبة: توصل «Kaldor» في دراسة عن الإصلاح الضريبي في الهند إلى أن حافز التهرب من الضريبة، يتوقف على المعدلات الحدية للضرائب. إذ أنها تتحكم في المكاسب الناجمة من التهرب كنسبة مئوية من الدخل المتهرب من الضريبة. وقد أوضح «Vito Tanzi 1983» في دراسة عن أسباب تآكل القواعد الضريبية في الدول النامية، أن معدلات الضرائب تخلق الحافز لتدفق الموارد نحو أنشطة الاقتصاد الموازي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم التهرب. كما عبر «Arther Laffer» عن العلاقة الموجودة بين الحصيلة الضريبية ومعدلات الاقتطاع الضريبي، في منحنى لافر، موضحاً أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" [05] ص(142). وفيه يفرق بين المدى الملائم للضريبة (حيث الزيادة في المعدلات الضريبية تزيد من الحصيلة

الضريبية) ،والمدى المحرم لها (حيث الزيادة في المعدلات الضريبية تؤدي إلى تناقص من حصيله الضرائب).

\* احتمال كشف عملية التهرب: يتوقف احتمال كشف عملية التهرب على كفاءة الإدارة الضريبية مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

\* معدل الغرامة: إذ أن زيادة معدل الغرامة يؤدي - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- إلى انخفاض حجم التهرب الضريبي ،وبالتالي انخفاض حجم الاقتصاد الموازي.

## 2.1.2. الحظر واللوائح الحكومية

بشكل عام كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت الضغوط داخله لمحاولة الالتفاف على هذه اللوائح. وخلال هذه العملية ستنشأ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها، وهي تبطل إلى حد ما أهداف اللوائح، وترتبط بالدرجة الأولى بالاقتصاد الموازي. وقد تتعلق اللوائح بأسواق العمل و/أو أسواق السلع و/أو الأسواق المالية والائتمان و/أو أسواق العملات الأجنبية.

### 2.1.2.1. التدخل الحكومي في السوق السلعي

تتعدد صور التدخل الحكومي في الأسواق السلعية، منها فرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى لها، والتوزيع بالبطاقات، والالتزام بالبيع للحكومة وهيئات التسويق، وحصص الاستيراد والتصدير. ومع قصور العرض وضعف مرونة الهيكل الإنتاجي، يصبح هنالك فائضاً في الطلب، يقابله عرضاً محدداً يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعرضيين وتنشأ الأسواق السوداء والأسواق الموازية، والتي قد تعكس ندرة السلع أو الاختلال في هيكل الطلب والعرض. ولعل أكثر صور التدخل شيوعاً هي الرقابة على الأسعار، حيث تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لسعر سلعة ما. ويترجم هذا التدخل في التأثيرات الممارسة على كل من البائعين والمشتريين.

### 2.1.2.1.1. جانب العرض (سلوك المنتجين)

يمكن للبائعين تحقيق أرباح أكثر في حالة وضع حد أقصى لأسعار السلع، وذلك بتحويل جزء من إنتاجهم إلى السوق الموازية. وتتوقف قدرتهم على تحقيق الأرباح، على التكاليف التي قد يتحملونها فيما لو تم البيع في إطار السوق الموازية. ويتحكم في هذه التكاليف العناصر التالية [17] ص (48-50) :

• طبيعة دالة الخطر في السوق الموازية.



يواجه البائعون العديد من المخاطر نتيجة التعامل في السوق الموازية. من بينها خطر اكتشاف التعامل في السوق الموازية، وتكلفة تجنب هذا الاكتشاف، إذ يوجد تصوران لدالة الخطر :

- التصور الأول: يعتبر الخطر دالة للمبيعات في السوق الموازية فقط، بحيث يستمر المنتجون في البيع في السوق الموازية إلى أن ترتفع التكلفة الحدية للتشغيل في السوق الموازية لتتساوى مع الفرق بين السعر في السوق الموازية والسعر في السوق الرسمية. فإذا كان السعر في السوق الرسمية ثابتاً (محدد إدارياً)، فإن الفرق بين السعرين في السوق الموازية والرسمية، يتحدد بالتغيرات التي تطرأ على السعر في السوق الموازية. و عندما تتعادل قيمة الفرق بين السعر في السوق الموازية والسوق الرسمية مع التكلفة الحدية للتشغيل في السوق الموازية، لن يكون بعدها حافظاً لاستمرار البيع في السوق الرسمية، والحالة العكسية تؤدي إلى زيادة البيع في السوق الموازية .

- التصور الثاني: يعتبر الخطر دالة للمبيعات في السوق الموازية و السوق الرسمية، وهنا قد يرغب المنتجين في تخفيض الخطر الذي يتعرضون له من جراء التعامل في السوق الموازية، وذلك عن طريق زيادة المبيعات في السوق الرسمية، في هذه الحالة يتأثر الخطر بالسلب، وهنا يلعب سعر السوق الموازية دوراً مهماً في تحديد الكميات المعروضة في السوق الموازية والرسمية من إجمالي الإنتاج .

• عمليات السوق الموازية واقتصاديات الحجم.

قد ترتفع التكلفة الحدية للتعامل في السوق الموازية مع ارتفاع حجم التعاملات في إطارها، ما يعني أن هناك نقائص في وفرات الحجم، إلا أن ذلك لا يعني ثمة قاعدة تبرر تعميم ذلك على كافة العناصر والعمليات، إذ انه مع مرور الوقت، قد تنخفض التكلفة مع استمرار الممارسة في السوق الموازية، ومرد ذلك أن البائعين يتعلمون بصورة أفضل، للكيفية التي يمكن التهرب بها من الضوابط المفروضة في السوق الرسمية، كما أن تطور تقنيات التسويق في السوق الموازية، من شأنه أن يخفف من تكاليف التعامل فيها.

• تأثير نفور البائعين من خطر التعامل في السوق الموازية: وسعيهم لتعظيم صافي الأرباح بعد خصم التكلفة المتوقعة للعقوبات في حالة حيادية البائعين، أما إذا نفر البائعون من الخطر فإن ذلك يؤدي إلى رفع تكلفة التشغيل في السوق الموازية، وذلك بسبب طلب تعويضات إضافية لضمان الأنشطة الخطرة في هذه السوق.

## 2.1.2. تحليل جانب الطلب (سلوك المستهلكين)

تنشأ حالة الطلب نتيجة للضوابط التي تفرضها الحكومة إما على أسعار السلع و/ أو كمياتها المعروضة، الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى التنافس للوصول للسلع التي تتميز بفائض طلب. ويتحملون في هذا الاتجاه الكثير من تكاليف البحث والانتظار، الأمر الذي يخفف من العائد الاقتصادي الناتج من مشترياتهم. فإذا حددت الحكومة سعراً للسلعة أقل من السعر التوازني في السوق الحرة، فإن ذلك يدفع المستهلكين لزيادة الطلب على

تلك السلعة . إذا كان المستهلكون يتمتعون بحرية شراء السلعة بالكميات التي يرغبونها ، فإنهم سوف يتنافسون للوصول إليها، ويتحملون الكثير من الوقت (البحث عن السلعة ، تكاليف استئجار الآخرين لمساعدتهم في الحصول على السلعة ) ، وقد يتعمدون إلى دفع رشاوى تنافسية لأولئك الذين يتحكمون في عمليات تقنين السلعة . وتعتبر هذه التكاليف سرية لإتمام المعاملات .

يطلب المستهلكين السلع من السوق الرسمية حتى النقطة التي تتساوى عندها ، التكلفة الحدية للحصول على السلعة من السوق الرسمية مع الفرق بين سعر السوق الموازية و سعر السوق الرسمية ، ومع تزايد التنافس في الحصول على السلع ، تزيد التكلفة المتوسطة حتى تتساوى مع الفرق بين السعريين ، عندئذ يصبح المستهلكين بحالة سواء بين كلتا السوقين . إلى جانب الأسعار تلعب الكميات المطلوبة والمعروضة دوراً مهماً في تحديد سلوك المستهلكين في الانتقال بين السوقين .

تلجأ الحكومة في بعض الحالات إلى إيصال السلع للمستهلكين بحصص محددة، ووسيلتها في ذلك ضوابط مختلفة كالموطن أو الوظيفة أو غيرها . ومن شأن ذلك الإجراء أن يرفع من الدخل الحقيقي للمستهلك، إذ انه يحصل على السلعة بتكلفة أقل من الأسعار التوازنية . حسب ما يسمى " الترشيد بدون تكلفة" «Costless Rationing»، لكن مادامت الكميات محددة فإن المستهلكين يشبعون فائض الطلب من السوق الموازية [17] ص (52- 53).

إن النتيجة النهائية للسوق الموازية والسوداء للسلع، خلق دخول لا يبلغ عنها للإدارة الضريبية وتشوه قياس مستويات النشاط الاقتصادي، إذ وصلت أسواق البضائع السوداء إلى أبعاد وبائية في بعض البلدان الإفريقية كثيرة اللوائح، وبعض اقتصاديات التخطيط المركزي سابقاً في أوربا [47] ص (38).

## 2. 2. 1. 2. التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي والائتمان

### 2. 2. 1. 2. 1. التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو القمار صناعية ، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية المختلفة، تعمل 24 ساعة على 24 ساعة [53] ص (107- 108).

هناك أمثلة كثيرة على اللوائح التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، وهي أمثلة ترتبط بأسعار الصرف، التي قد تكون بعيدة كثيراً عن مستوى التوازن، أو بالضوابط على رأس المال. وعموماً تصحب أسعار الصرف المشوهة والضوابط على رأس المال محاولات للالتفات حولها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المبالغيات في

فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي وترك جزء من نقوده في الخارج أو بيعه في السوق السوداء. ومن الأمثلة الأخرى تقليل فواتير الصادرات، وهدف المصدر هو أن يخرج بعملات أجنبية غير مبلغ عنها يمكن أن يبقياها في الخارج أو بيعها في السوق السوداء الداخلية. وفي كل هذه الحالات توجد سوق عملات موازية للسوق الرسمية - ما يدل على إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد [53] ص (104) - وقد تكون أسعار الصرف مختلفة تماماً بين هذين السوقين، ويصل الاختلاف أحياناً إلى نسبة واحد من عشرة وهناك أيضاً تخلق دخول لا تدفع عنها ضريبة، وتشوه الإحصاءات الاقتصادية إذ تعجز السلطات المختصة عن فرض ضرائب على هذه الدخول، ولا تتوفر لديها الدائرة الكاملة من المعلومات اللازمة لوضع إحصاءات دقيقة [47] ص (38-39).

ويترتب على تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، تقلص عرض الصرف الأجنبي، إذ ينطوي على ذلك إجراء فرض ضريبة مستترة على الأنشطة المدرة للصرف الأجنبي، ومن شأن ذلك أن يضعف الحافز على عرض الصرف الأجنبي في السوق الرسمية. في المقابل إذا صادف بفائض طلب للصرف الأجنبي، فإن ذلك يدفع المشتريين إلى إشباع رغباتهم من السوق السوداء للصرف، حيث يتفاعل الطلب والعرض ويتحدد سعر صرف موازي أعلى من السعر الرسمي للصرف الأجنبي يعكس الندرة النسبية في العرض. ويدخل في تحديد سعر السوق السوداء للصرف الأجنبي - إلى جانب قوى العرض والطلب - عوامل أخرى كهيكل نظام الرقابة على الصرف، وهيكلة العقوبات التي تفرضها الحكومة على المتعاملين في السوق السوداء للصرف الأجنبي، والموارد التي يخصصها المتعاملون في السوق السوداء لتجنب مخاطر الضبط والكشف من قبل السلطات الرسمية.

ويتحدد سلوك عارضوا الصرف الأجنبي في السوق الموازية، بحجم التكاليف التي يتحملونها والتي تتبع دالة الخطر التي يواجهها البائعون. وعموماً يتحمل الباعة العديد من عناصر التكلفة أهمها [17] ص (59):

- 1- التكلفة المرتبطة بخطر الكشف والعقوبة .
- 2- تكلفة الرشاوى والغرامات التي تدفع نتيجة لاكتشاف التعامل في السوق الموازية.
- 3- النقص في حجم الوفرة نتيجة التعامل بكميات أقل، الناتج عن ارتفاع تكلفة التعامل في السوق الموازية.

وإذا كانت هذه العناصر تزيد طردياً مع مبيعات في السوق الموازية، فإنه من المتوقع أن يستمر البائعون في التعامل في السوق الموازية إلى الحد الذي ترتفع عنده التكلفة الحدية للتعامل في السوق الموازية، لتتساوى مع الفرق بين سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازية والرسمية.

ولعل أهم العناصر المحددة لعرض الصرف الأجنبي في السوق الموازية للصرف الأجنبي هي [17] ص(63-64) :

- عوائد الصرف الأجنبي من بعض أنشطة التصدير ،حيث يلجأ بعض المصدرين إلى تقليل قيمة فواتير الصادرات بهدف الحصول على عملات أجنبية ،يمكن أن يبقيها المصدر بالخارج ،أو يبيعها في السوق السوداء للصرف الأجنبي .
- المبالغة في تقدير قيم فواتير الواردات ،مما يتيح للمستوردين الحصول على بعض العملات الأجنبية بالسعر الرسمي ،وترك جزء آخر في الخارج أو بيعه في السوق السوداء.
- تحويلات العاملين من الخارج.
- السياحة.

خلاصة القول أن التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي يؤدي إلى نشوء حالة فائض طلب، تؤدي إلى نشوء سوق سوداء للصرف الأجنبي، و النتيجة النهائية أسعار للصرف الأجنبي أعلى، و كميات معروضة أقل مما كان سيتحقق في السوق الحرة فيما لو لم تتواجد الرقابة على الصرف الأجنبي. إذ يترتب عن أنشطة الأسواق السوداء للصرف الأجنبي تحقق دخول غير معلنة ،يتوقف حجمها على الفرق بين سعر السوق السوداء وسعر السوق الرسمية ،والتكاليف التي يتحملها المتعاملون في هذه السوق، إذ أنه كلما زاد فرق السعر وقلت التكاليف ،زادت أنشطة السوق السوداء مولدة معها دخولا ، لا تخضع للضرائب وقد لا تدخل في تقديرات الدخل الوطني، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي .

## 2.1.2.2. التدخل الحكومي في سوق الائتمان

تؤدي السياسات غير الرشيدة للتدخل الحكومي في سوق الائتمان - كوضع حد أقصى لسعر الفائدة أو حرمان فئات معينة من الإقراض - إلى نشوء سوق موازية للائتمان ، إذ عادة ما يتجه إليها أصحاب المشاريع الصغيرة ،صغاراً لمزارعين والتجار ،التجار المستقلين الذين يعملون في القطاع القروي والقطاع الحضري من الاقتصاد الموازي ،إذ أن هذه الفئات عادة ما تفتقد إلى المهارات المحاسبية والتسويقية والفنية وأيضا مهارات التعامل مع البنوك ،كما أن متطلباتهم فريدة من نوعها (قروض صغيرة الحجم وقصيرة الأجل، وتكاليها أكثر بالنسبة للبنوك ) ،لذا فالبنوك غير مهتمة بهؤلاء المقترضين ،ما يجعلهم يعتمدون على التمويل الموازي وهو " يعبر عن القروض التي لا تمر عبر النظام البنكي الرسمي ،مثل قروض الأسرة والأصدقاء ،مقرضي الأموال المسترهنين، جمعيات الادخار المحلية ،جمعيات الائتمان والإقراض" [42] ص(756-844) ،ويعتبر بنك جرامين «Grameen» في بنجلاديش، الذي بدء أعماله عام 1976 بدعم من الموارد الحكومية كمساعد للقرويين،مثالا ناجحاً لبرامج مجموعات الإقراض والتسليف [42] ص(758).

هكذا تنشط مجموعات التمويل الموازية للانتماء، وتسود بها أسعار فائدة أعلى من تلك الموجودة في السوق الرسمية للانتماء [17] ص(65).

وما يمكن قوله أن التعاملات التي تتم في السوق الموازية للانتماء، يترتب عليها تحقق أرباح يتوقف حجمها على الفرق بين سعر الإقراض في السوق الموازية وسعره في السوق الرسمية، وكذلك تكلفة التشغيل في السوق الموازية، وهذه الأرباح لا تخضع للضرائب نظراً لطبيعتها ولا تدخل في تقديرات الدخل الوطني، ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي .

## 2.1.2.3. الحظر والتدخل الحكومي في سوق العمل «Labor Market»

### 2.1.2.3.1. التدخل الحكومي في سوق العمل

يأخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صوراً شتى، إذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق ، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمال، وأخيراً قد يأخذ التدخل الحكومي صورة تحديد أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات، الأجنبي، المسنين.. الخ [17] ص(69).

ومؤدى ما سبق، تحديد السوق الرسمية للعمل، لكي تستوعب فئات دون أخرى، وغالباً ما يأخذ التدخل الحكومي شكل حزمة من الإجراءات السابقة مصحوبة بتقرير حد أدنى لمستوى الأجر، ومن شأن ذلك الإجراء أن يؤدي إلى حالة من فائض العرض في السوق الرسمية للعمل، إذ أنه يؤثر في كل من جانب الطلب والعرض، فعلى مستوى التحليل الجزئي – وبافتراض توافر ظروف المنافسة الكاملة – يؤدي وضع حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل التوازني إلى تخفيض الطلب عن العمل، إذ أن المنتج يستمر في طلب العمل إلى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية ومعدل الأجر مع قيمة الإنتاجية الحدية للعمل، ومن شأن إجراء تحديد حد أدنى، أن يؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية للعمل عن قيمة الإنتاجية الحدية له، ويدفع ذلك المنتجين إلى تقليل الطلب على العمل، إلى الحد الذي يتعادل عنده الحد الأدنى المحدد للأجر مع قيمة الإنتاجية الحدية للعمل. وعلى جانب العرض، يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة عرض العمل، إذ أن زيادة الأجر عن المعدل التوازني الذي تعكسه قوى السوق، من شأنه أن يرفع من المنفعة الحدية للعمل، وفي ذلك حفزاً للأفراد نحو زيادة عرض العمل .

وتؤدي حالة فائض العرض إلى نشوء سوق موازية للعمل، ليتحقق معها التوازن عند معدل أجر أدنى من المعدل في السوق الحرة والحد الأدنى للأجر في السوق الرسمية، وفي ظل السوق الموازية يتحقق مستوى عمالة أعلى من السوق الحرة.

ويحدد معدل الأجر في ظل وجود السوق الموازية بمجموعة من العوامل التي تتعلق بجانب العرض والطلب وتتمثل فيما يلي [17] ص (72-73):

### 2.1.3.1.2. العوامل التي تتعلق بجانب الطلب

- تنخفض التكاليف التي يتحملها المنتجون في الاقتصاد الموازي عن تلك الموجودة في الاقتصاد الرسمي، إذ أنهم لن يتحملون التكاليف التي تفرضها اللوائح الحكومية في السوق الرسمية، كالاشتراطات الصحية، السن، ومن ثم يزيد الطلب على العمالة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.
- تجنب اشتراكات الضمان الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية) التي يتقاسمها كل من أصحاب العمل والعمال، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل .
- الانخفاض النسبي لتكلفة عنصر العمل في الاقتصاد الموازي، من حيث الأجور المدفوعة أو أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، وهو ما يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب عن العمل والإنتاج بأقل تكاليف.

### 2.1.3.2. العوامل التي تتعلق بالعرض

- عدم التقيد بعدد ساعات العمل في ظل غياب الرقابة، ما يؤدي إلى زيادة عرض العمل من خلال زيادة عدد ساعات العمل، إذ قد يقوم كذلك بعض العاملين بأعمال ثانوية في الاقتصاد الموازي إلى جانب الوظائف الرسمية المسجلة. (قامت فرنسا وألمانيا بتقييد عدد ساعات العمل لتخفيض البطالة أدى هذا الإجراء إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الموازي) [25] ص (08).
- عدم التقيد باللوائح التي تحول دون عمل الأجانب أو السيدات، تحديد سن التقاعد، عمالة الأطفال... الخ هذا من شأنه زيادة عرض العمل.
- التهرب من الضرائب و الاشتراكات الاجتماعية في الاقتصاد الموازي ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور مقارنة بالأجور الصافية في الاقتصاد الرسمي، كذلك تجنب تأثير الضرائب في العرض الكلي لعدد ساعات العمل وفي العرض النسبي من أنواع ومستويات العمل المختلفة [54] ص (34).
- التغيير في هيكل الطلب على العمالة (دخول فئات جديدة للعمل، فئات تتميز بالمهارة)، يؤدي إلى زيادة البطالة وبالتالي يزيد من عرض العمل في الاقتصاد الموازي.

### 2.1.3.2. الحظر

في كل البلدان يحظر القانون بعض أوجه النشاط، وإذا أراد بعض الأفراد ممارستها فلا بد حتماً أن يمارسوها سراً. وهناك الكثير من أوجه النشاط هذه. منها الاتجار في العقاقير غير القانونية، والعباب القمار غير المشروعة وتجارة الجنس.... الخ. ويترتب على هذه الأنشطة دخولا ضخمة، إذ أن قيمة مخرجاتها تفوق بكثير القيمة التي اشترت بها [47] ص(42-43).

وتثار مشكلة قياس الدخل الناجمة عن تلك الأنشطة ضمن الدخل القومي، فالدخل الواردة في الحسابات القومية، لا تتضمن الدخل الناتجة عن أنشطة الجريمة، من الناحية النظرية لو اكتشفت وفرضت عليها ضرائب، سوف تختفي إلى حد كبير. إذ هناك جدل حول ما إذا كان ينبغي إدراج الدخل الناجمة عن مثل هذه الأنشطة حتى في ظل المفهوم الضريبي للاقتصاد الموازي. ومن جهة أخرى، يري البعض ضرورة إدراج هذه الأنشطة ضمن تقديرات الدخل الوطني، طالما أن الأفراد يشترون هذه الخدمات بحرية، كما أن بائعي هذه الخدمات يحققون دخولا من ورائها، ويستخدمون الموارد النادرة، هذه الموارد يمكن أن تساهم في زيادة الدخل القومي فيما لو استخدمت في مجالات أخرى [17] ص(77).

وتشير التقديرات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأنشطة، إلى أن أنشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد الموازي المرتبط بأوجه نشاط قانونية. وتعتمد هذه الأنشطة إلى حد كبير على كونها أنشطة غير مشروعة، إذ أنه لو كانت هذه الأخيرة مشروعة، أي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الأسواق الرسمية، لانخفضت قيمتها كثيراً، وبالتالي تنقص قيمة الدخل المحققة من ورائها.

## 2. 1. 3. خدمات القطاع العام والفساد

لخدمات القطاع العام والفساد دورا مهما في زيادة أو خفض حجم الاقتصاد الموازي في اقتصاديات

العالم

## 2. 1. 3. 1. خدمات القطاع العام

يؤدي النمو في حجم الاقتصاد الموازي إلى انخفاض عائدات الدولة والتي بدورها تؤثر على كمية السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي، الأمر الذي يمكن معه أن تزداد معدلات الضريبة في القطاع الرسمي والذي غالبا ما يصاحبه تدهور في جودة وكمية السلع والخدمات العامة والبنية الأساسية، وسوء التسيير الإداري، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تشجيع الانخراط في الاقتصاد الموازي ومحفزاً قوياً له.

فسوء التسيير الإداري، وزيادة التعقيدات الإدارية، من شأنه أن يزيد من تكلفة الأنظمة مقارنة إلى إجمالي الناتج المحلي المخصص للفرد، إذا ما تعلق الأمر البدء بأنشطة قانونية جديدة. والجدول الموالي يوضح بعض

هذه التكاليف والإجراءات المصاحبة لها في بعض البلدان، إذ يتبين من خلاله أن تكلفة وضع الأنظمة مرتفعة في الدول النامية - خاصة في الدول الإفريقية الشبه الصحراوية - مقارنة بالدول الأكثر تطوراً [55] ص(05).

الجدول رقم (9): تكلفة وضع الأنظمة (متطلبات البدء بنشاط تجاري قانوني مشروع) [55] ص(05)

المنطقة	عددا لإجراءات	المدة(بالأيام)	التكلفة كنسبة % من إجمالي الدخل المخصص/للفرد
دول (OECD)	6	25	8.0
جنوب آسيا	9	46	45.4
شرق آسيا والباسيفيك	8	51	47.1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10	39	51.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	70	60.4
صحراء إفريقيا الغربية	11	63	225.2

ومن جهة أخرى ، فالدول التي تمتلك عائدات ضريبية مرتفعة بفعل معدلات منخفضة وقوانين بسيطة ومنظمة، وإجراءات إدارية أقل تعقيداً ، عادة يكون فيها حجم الاقتصاد الموازي أقل والعكس صحيح، إذ يمكن القول بان حجم الاقتصاد الموازي يميل إلى الصغر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة. وقد أظهرت بعض الدراسات بالفعل أن ارتفاع معدل الضريبة في حد ذاته ليس هو السبب الوحيد وراء زيادة حجم الاقتصاد الموازي، بل يعود أيضاً إلى ضعف الكفاءة واستخدام السلطة التقديرية في تطبيق الحكومات للنظام الضريبي واللوائح التنظيمية. وتجد الأنشطة الموازية أرضاً خصبة بالفعل في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بضعف الكفاءة، والتعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون، وهذه هي أيضاً الظروف التي ينتعش فيها الفساد [25] ص(8-9).

### 2.3.1.2. الفساد والاقتصاد الموازي

لا توجد إلا بضع دراسات تجريبية تبحث في العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي ولكنها تفيد جميعاً بان حجم الاقتصاد الموازي يكون كبيراً نسبياً في البلدان التي ينتشر فيها الفساد . والفساد حسب منظمة الشفافية الدولية «International Transparency Organisation» «يعبر الفساد عن سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، كقبول الموظفين الحكوميون الرشوى أو اختلاس الأموال العامة .



وله عدة أنواع فساد إداري، فساد سياسي، فساد صغير أو كبير" [56] ص(09) بالرغم من صعوبة قياس الفساد، فقد وضعت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد، يتم من خلاله ترتيب بعض البلدان مختارة من حيث الفساد [56] ص(4 - 6) .

والفساد يتضمن قائمة لا على سبيل الحصر ( الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية والاحتيايل، واستغلال أموال التعجيل). وقد عبر «Robert Klitgaard 1998» عن الفساد بالصيغة التالية [57] ص(04):

الفساد = احتكار + حرية انتساب - الخضوع للمساءلة (سواء كان النشاط عاما أو خاصا أو لا يهدف للربح)

ويحدث الفساد لعدة أسباب، قد تكون داخلية أو خارجية عن البلد نذكر من بينها [58] ص(11 - 12):

- القيود الحكومية التي تؤدي إلى خلق التبريح، كقيود التجارة مثلا (الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد).
  - السياسات الصناعية القائمة على المحسوبية (مثل الإعانات والاستقطاعات الضريبية، رخص استخراج الموارد الطبيعية حتى في ظل عدم تدخل حكومي).
  - الرقابة على الصرف، وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، و هيكل توزيع القروض.
  - ضعف الشفافية والمساءلة .
  - أجور الموظفين العموميين مقارنة بالقطاع الخاص، والوضع المعيشي القائم، ودرجة انتسابهم لبعض الخدمات.
  - عدم الاستقرار السياسي، الروتين الحكومي البيروقراطي، ضعف الأنظمة التشريعية والقضائية.
- وفيما يلي بعض الأنشطة التي تتيح الفرص أمام الفساد [47] ص(45):
- وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة (كفتح متاجر أو قيادة سيارات أجرة) .
  - تقسيم الأراضي وغير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة .
  - إدارة السلع والخدمات العامة، أو تيسير الحصول عليها.
  - الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية.
  - الرقابة على عمليات التعيين والترقية في القطاع العام.

وفيما يلي القطاعات والمؤسسات الأكثر تأثرا بالفساد [59] ص(06):

- الأحزاب السياسية.
- المنظمات غير الحكومية .
- البرلمان/السلطة التشريعية .
- خدمات التسجيل والتصاريح.
- الشرطة ، القطاع العسكري .
- المؤسسات الدينية.
- النظام القانوني /القضاء.
- النظام التعليمي .
- القطاع التجاري /الخاص.
- المنافع .
- العوائد الضريبية .
- الإعلام .
- الجمارك.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن بعض البلدان الأكثر تطوراً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك بعض البلدان في أوروبا الشرقية، تجد نفسها في حالة توازن موات يجمع بين الأعباء الضريبية والتنظيمية المحدودة نسبياً، والتعبئة الكبيرة للإيرادات، والمستوي الجيد من حكم القانون ومكافحة الفساد، والاقتصاد الموازي صغير الحجم (نسبياً). وعلى النقيض من ذلك، تبدي بعض البلدان في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي سابقاً بعض خصائص التوازن غير المواتي، فتطبيق الضرائب واللوائح التنظيمية يستند إلى السلطة التقديرية ويفرض أعباء ثقيلة على كاهل المؤسسات، وحكم القانون ضعيف، والرشوة متفشية، ونسبة كبيرة من الأنشطة تتم في الاقتصاد الموازي [25] ص(09).

وفي دراسة للبنك الدولي على عينة مكونة من(143) دولة أثبتت العلاقة الايجابية بين درجة التعقيد بالأنظمة والمستويات المختلفة للفساد. فمستويات الفساد أقل في الديمقراطيات القوية، حيث المؤسسات الديمقراطية القائمة، والتي تعكس سيادة القانون وحرية الحصول على المعلومات، والعكس بالنسبة للديمقراطيات الهشة، لهذا الفساد ليس مرتبط بالثقافة المجتمعية في حد ذاتها، بل له طبيعة مؤسسية بحتة [60] ص(16).

إذ يمكن القول أن العلاقة بين الاقتصاد الموازي ودرجة الفساد هي علاقة قوية، فمعظم الدخول في الاقتصاد الموازي تمثل بديلاً للفساد والرشوة، فالفساد والاقتصاد الموازي يكاد يكون كل منهما مكمل للآخر، فالدول التي يرتفع فيها معدل الفساد والرشوة توجد بها مستويات عليا من الاقتصاد الموازي .

في كثير من البلدان، يمنح الموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول، والمستويات اللازمة المناسبة لمعيشتهم، من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخول غير مشروعة، من جراء إساءة استخدام النفوذ و السلطات الممنوحة لبعض الوظائف العامة، طالما السبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة أكثر تكلفة .

وتتعدد صور الاستغلال للوظائف العامة في سبيل الحصول على الرشاوى، كإرساء العقود للأفراد المستعدين لدفع رشاوى، والتلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الأنشطة، وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء، والإعفاء من لوائح معينة، وأخيرا الحصول على بعض الخدمات العامة التي لا تتوافر بسهولة.

إذ يمكن تحليل سوق الأعمال غير الشرعية التي تعكس استغلال الوظائف العامة، حيث يمثل الموظفون العموميون جانب عرض الأعمال غير المشروعة، في حين يمثل المتعاملون معهم الطلب على الأعمال غير المشروعة. وعلى جانب العرض، وبافتراض حيادية الموظفين العموميين تجاه الخطر، فإنهم يستمرون في عرض الأعمال غير المشروعة إلى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية لتلك الأعمال مع الإيراد الحدي (الرشوة)، وبعد ذلك الحد، لن يوجد لديهم أي حافز لعرض المزيد من الأعمال المشروعة. إذ أن التكاليف الكلية تزيد عن الإضافات للإيراد الكلي.

وعموما فالعوامل المؤثرة في الاقتصاد الموازي السابقة الذكر يمكن تلخيصها في الشكل التخطيطي الملحق رقم (04).

نستنتج من هذا المبحث أن كل من زيادة أعباء الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، تدهور خدمات القطاع العام وانتشار الفساد، الحظر وكثرة اللوائح الحكومية، تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية المحددة للاقتصاد الموازي.

## 2.2. مناهج قياس حجم الاقتصاد الموازي

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد الموازي، بالرغم من وجود طرق ومناهج معروفة عالميا لقياسه، وتحديد مساهمته في الحسابات القومية، ببيانات (بضمنها أو غير ذلك الزراعة). كما أن التقديرات حول الاقتصاد الموازي لا تعكس بالضرورة الحجم الحقيقي له [61] ص (17).

لقد صنف كل من « Smith and Wied-Nebbeling, 1986 » أساليب تقدير الاقتصاد الموازي في المناهج التالية [62] ص (04 - 05):

- المناهج المباشرة وتضم :

\* المسح بالعينة.

\* تدقيق الحسابات الضريبية.

- المناهج غير المباشرة وتضم مايلي :

- \* التناقضات بين إحصاءات الضرائب والحسابات القومية.
- \* التناقضات بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلي .
- \* التناقضات بين الدخل والإنفاق على المستوى الجزئي .
- \* سوق العمل .
- \* طريقة المعاملات .
- \* الطلب على النقد .
- \* دوران الأوراق النقدية الكبيرة .
- \* طريقة استعمال البيانات.

- النماذج السببية.

أما « Friedrich Schneider, Dominik Enste, 2002 » فقد صنفا أساليب قياس الاقتصاد الموازي في ثلاثة مناهج، وهي الأكثر استعمالا في العالم وتتمثل فيما يلي [25] ص(12) :

- المناهج المباشرة وتضم :

- \* المسح بالعينة
- \* تدقيق الحسابات الضريبية

- المناهج غير المباشرة وتضم خمسة طرق وهي:

- \* إحصاءات الحسابات القومية.
- \* إحصاءات القوى العاملة.
- \* طريقة المعاملات.
- \* الطلب على النقود .
- \* المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) .

- بناء النماذج السببية(منهج المتغير الكامن) .

ما ينبغي الإشارة إليه أن تقديرات الاقتصاد الموازي يمكن أن تتباين تباينا كبيرا حسب المناهج المتبعة في التقدير ، وليست هناك طريقة تقدير مثلى . فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف في الوقت نفسه [25] ص(11).

2. 2. 1. المناهج المباشرة

وتتم هذه المناهج على المستوى الجزئي، حيث تعتمد أساسا على الاستطلاعات وعينات مستندة على أجوبة تطوعية أو تدقيق ضريبي، وطرق التزام أخرى. وفيما يلي نتطرق إلى المسوحات بالعينة والتدقيق الضريبي في إطار المناهج المباشرة .

## 2.2.1.1. المسح بالعينة «Sample Surv»

في إطار هذه الطريقة يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من واقع بيانات المسح ، و بمعنى آخر استخدام أبحاث شاملة و عينات تقوم على ردود أو إجابات تطوعية . وتستخدم طريقة المسح بالعينات على نطاق واسع في عدد من الدول لقياس الاقتصاد الموازي ، فقد تم استخدامها في النرويج بمعرفة «Isachen, Arne J, Jan Klov Land, Steinarstrom» وفي الدنمارك بمعرفة «Mogensen, Kvist, Kormendi, A Pedersen» حيث قدر الاقتصاد الموازي فيها بنسبة (2.7 %) من إجمالي الناتج الوطني في 1989، (4.2 %) في 1991، (3 %) في 1993، (3.1 %) في 1994، وفيما بعد أعمال كل من «Kazemier, 2005» و «Pedersen, 2003». والميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل و ترتيب الاقتصاد الموازي. ولكن النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الدراسات الشاملة تتجاوب مع الطريقة التي تصاغ بها قائمة الاستبيان، وكما هو الحال في جميع الدراسات فان دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد و رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها [48] ص (30-31).

ويتردد اغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش و الخداع، كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل غير المعلن عنه. و أفضل ما في الطريقة انه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات من يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في هذا النشاط سواء كبائعين أو كمشتريين. وفي حالة النشاط غير الإجرامي فان بيع الخدمة قد يتضمن انتهاكا لقانون ما، أما شراؤها فلا يمثل هذا الانتهاك، ومن ثم فإذا كانت الإجابات المتلقاة من المشتريين تقدم نفس الحجم تقريبا الذي تقدمه إجابات البائعين للنشاط الاقتصادي الموازي فان المرء يستطيع أن يثق فيها إلى حد ما [47] ص (55-56).

## 2.2.1.2. تدقيق الحسابات الضريبية «Tax Audit»

إذ يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي استنادا إلى الفجوة بين الدخل المعلنه لإغراض الضريبة، وتلك المقاسة بعمليات المراقبة الانتقائية . ولقد لعبت برامج المراجعة المالية دورا فعالا جدا بهذا الخصوص. وكون

هذه البرامج قد صممت خصيصا لقياس كمية الإيرادات الخاضعة للضريبة غير المصرح بها(وهو مدخل يمكن اعتماده لقياس الاقتصاد الموازي). فقد استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل « Simon and Witte (1982) » ، « Witte (1987) »، « Dallago (1990) » ، « Feige (1986) Clotefelte(1983) »، « Thomas (1992) ». [63] ص(06- 07)

وتستخدم هذا الطريقة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي، عن طريق قيام السلطات الضريبية بالكشف عن الدخول التي لا يتم التبليغ عنها ، من خلال المراجعة الضريبية و التدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين التزموا بتقديم الإقرارات الضريبية ، وذلك وصولا إلى مدى صحة هذه الإقرارات . و الواضح أن هذه الطريقة تعتمد على أن يقوم كل ممول بمحض اختياره بتوضيح مركزه المالي و الكشف عن مصادر دخله . عن طريق اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب ثم إخضاع قرارات هؤلاء الأشخاص للفحص الدقيق و المراجعة من اجل الوصول إلى نسبة التهرب الضريبي ومن ثم إلى حجم الاقتصاد الموازي ، بعد تعميم هذه النتائج على المستوى القومي. و قد أعطت هذه الطريقة نتائج مهمة في قياس حجم الاقتصاد الموازي، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة مكونة من 50000 من دافعي الضرائب ، و التي تمت مراجعة و تدقيق حساباتهم تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة ربما تصل 60 % [47] ص(57).

بالرغم من النتائج الايجابية لهذه الطريقة إلا أنها في المقابل واجهت عدداً من الصعوبات والتي يمكن اختصارها فيما يلي[64] ص(25) :

- إن استخدام الخضوع للضريبة يعادل استخدام عينة دافعي الضرائب بهدف القيام بعملية مراجعة على دخولهم و من ثم عائداتهم الضريبية، و التي تشير إلى احتمال حدوث تهرب ضريبي، مثل هذه العينة لا تعتبر عشوائية تمثل إجمالي السكان. وبالتالي من المحتمل أن تكون التقديرات التي تقوم على أساس المراجعة الضريبية غير دقيقة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي.
- إن التقديرات التي تستند إلى المراجعة الضريبية تعكس جزء من حجم الاقتصاد الموازي فقط ، الذي نجحت السلطات الضريبية في اكتشافه . حيث هناك بعض أنواع للدخل يصعب قياسها أو اكتشافها ،مثل أنشطة التهريب السلي و تهريب المخدرات وغيرها ،كما لا يسمح بتقدير الحجم الكامل للدخول المخفأة في بعض القطاعات التي يكثر فيها التهرب الضريبي[47] ص(58) .

إن طريقة المسح بالعينة وكذلك المراجعة الضريبية السابق ذكرهما يؤديان فقط للوصول إلى تقديرات . كما أنهما لا يغطيان جميع الأنشطة الموازية ،ومن ثم يمكن أن يقدم تقديرات لحجم الاقتصاد الموازي أقل من الواقع ،فهي غير قادرة على الأقل في الوقت الحالي على أن تعطي تقديرات عن نمو وتطور الاقتصاد

الموازي خلال فترة زمنية طويلة. وإن كان لا يمكن إنكار دورهما في أنهما يقدمان معلومات تفصيلية عن أنشطة الاقتصاد الموازي وهيكل العمالة في هذا القطاع الاقتصادي [65] ص(34).

## 2.2.2. المناهج غير المباشرة

المناهج غير المباشرة تكون في الغالب على مستوى الاقتصاد الكلي ، تسمى أيضا بمناهج المؤشرات وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد الموازي بمرور الوقت وتتضمن خمسة مؤشرات .

## 2.2.2.1. إحصاءات الحسابات القومية «National Accounting Statistics»

إذ يتم تقدير النمو في الاقتصاد الموازي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية وفي البيانات الفردية . ففي مجال المحاسبة القومية، من الناحية النظرية ينبغي أن يتعادل مقياس دخل إجمالي الناتج الوطني (GNP) مع مقياس إنفاق هذا الناتج. وبالتالي فإن الفجوة بين مقياس الإنفاق و مقياس الدخل ،يمكن استخدامها كمؤشر على الاقتصاد الموازي [66] ص(34- 35) .

إذ يقوم هذا المدخل على فرض مؤداه أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانب من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها، أو على الأقل إخفاء جانبا منها .إلا أن هذه الدخول سوف تتحول إلى إنفاق عاجلا أو آجلاً .وبمعنى آخر، فإن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الموازي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد الموازي لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة إنفاق .فإذا ما كان هذا صحيحاً فإن هذه الفروق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الموازي ،ضف إلى ذلك أن التغييرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل والإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد الموازي ، ويمكن وفقاً لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد الموازي بإحدى الطريقتين الأولى تقوم على أساس إجراء مقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى القومي وذلك من خلال الاقتصاد الكلي ،والثانية من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق على مستوى الأسرة من خلال الاقتصاد الجزئي ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل . [47] ص(59).

إذ تم استخدام هذا المنهج في النمسا 1983 من قبل «A. Franz» ،وفي إنجلترا 1980 من قبل «Kerrick MacAfee» وفي 1989 من قبل « Michael O Higgins » وفي 1985 من قبل «James D. Smith» ،وفي ألمانيا من قبل «Hans-Georg Petersen» ،وفي 1981 من قبل « Daniela Del Boca » ،وفي الولايات المتحدة 1989 من قبل «T.Park» وفي عام 1998 كل من « Tiho Yoo And Jin K.Hyun » بإجراء أحدث المقارنات الدولية للاقتصاد الموازي في كوريا والذي

بلغ (20.3%) في 1996 وفي تاوان بلغ (16.5%) في 1995، وفي روسيا (74.9%) في 1990، وفي إسبانيا (50.5%)، و إيطاليا (19.2%) سنة 1990 طبقا لتقديراتهم [51] ص (32).  
 وإذا ما تم قياس كل عناصر الإنفاق دون حدوث أخطاء، فإن هذا المنهج يعطي تقديرا جيدا لحجم الاقتصاد الموازي. ولكن يجب ملاحظة أن الاختلاف والتباين بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو البيانات الفردية ربما يعكس كل أوجه الخطأ والسهو في كل القطاعات بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي الموازي. ويمكن تبرير وجهة النظر هذه بالآتي [47] ص (60- 64) :

## 2.2.2.1.2. على المستوى الفردي ( الأسرة )

غالبا ما يكون إنفاق الأسرة في فترة زمنية يفوق دخلها المعلن أثناء نفس الفترة، وربما يرجع ذلك إلى أن دخل الأسرة أعلى مما يتم الكشف عنه وهذا يعني أنهم متورطون في أنشطة موازية، ولكن ربما تكون هناك أسباب أخرى لوجود هذا التناقض بين الدخل والإنفاق، على سبيل المثال. ربما تمر الأسرة بفترة انخفاض مؤقت في الدخل يجعلها تظهر بمستوى اقل من مستواها الطبيعي بسبب البطالة مثلاً، أو المرض. في هذه الحالة فإنه من المعقول جداً أن نتوقع ازدياد حجم النفقات الجارية على الدخل الجاري وينشأ هذا الاختلاف نتيجة لمدخرات سابقة أو الاقتراض من المحيط الأسري والأصدقاء، أو حتى مؤسسات مالية. وفي حالات أخرى ربما يكون أفراد الأسرة من كبار السن – المتقاعدين – والذين ينفقون بمعدلات أعلى من دخلهم المعلن، وذلك باستخدام مدخرات سابقة. وبالعكس فإن أسرة أفرادها من صغار السن ربما تنفق أكثر من دخلها الفعلي المعلن، على سبيل المثال عندما تقدم على شراء سلعة معمرة بالتقسيط. ومن ثم فالإنفاق الزائد في مثل هذه الحالات ليس بالتأكيد علامة أن أعضاء الأسرة منخرطين في أنشطة موازية ببساطة لقد أسس هؤلاء إنفاقهم على الدخل المدخر أو المتوقع في حياتهم المستقبلية وليس على الدخل الحالي. لذا فزياد إنفاق الفرد أو الأسرة على الدخل الفعلي الحالي، لا يقدم دليلاً كافياً للاعتقاد بوجود دخل غير معلن لهذه الأسرة.

## 2.2.2.1.2. على المستوى القومي

هذا المنهج استخدم في 1980 من قبل «Macafee»، حيث ذكر أن الاقتصاد الموازي في المملكة المتحدة ربما يصل من 3 إلى 3.5% من إجمالي الناتج الوطني (GNP) في نهاية السبعينيات. المبادئ الاقتصادية المستقرة تفيد بأن الدخل القومي يجب أن يطابق الإنفاق القومي. فإذا كانت هناك ثلاث طرق لحساب إجمالي الناتج الوطني (الدخل والإنفاق) فيجب أن نحصل على نتيجة واحدة من وراء الطرق الثلاث وهي تطابق الدخل مع الإنفاق القومي. ومع ذلك فإن الواقع العلمي يشير إلى أن حسابات إجمالي الناتج الوطني من خلال الطرق الثلاث غالباً ما تختلف، وإن كان لا يبدو للوهلة الأولى أن هذا الاختلاف يرجع إلى النشاط الاقتصادي الموازي. في المملكة المتحدة مثلاً تقوم حسابات قياس الإنفاق القومي على أساس سلسلة من



الدراسات العائلية والصناعية، وحسابات حكومية محلية ومركزية. ومع ذلك فإن المصدر الأساسي للمعلومات الخاصة بقياس الدخل هي البيانات المجمعة عن طريق الإيراد المحلي (الداخلي) أثناء عملية تحصيل الضرائب. لذا فحسب «Macafee» الاختلاف الأساسي بين حسابات إجمالي الناتج الوطني للدخل والإنفاق يأتي من التقليل من الحجم الحقيقي للدخول عند التسجيل، فعند المقارنة بين طرق القياس يجب أن توضح ولو شيئاً ما عن الدخل المستتر وحجم الاقتصاد الموازي [47] ص(62- 63).

ويشار إلى الاختلاف بين مقياس الدخل والإنفاق لإجمالي الناتج الوطني باسم الفرق الأولي المتبقي (Initial Residual Difference –IRD-) وقد توصل «Macafee» إلى انه ما بين 1978/1960 «IRD» إيجابياً وقد زاد بشكل واضح في بداية السبعينات. وفي 1974 تم حساب «IRD» فكان 4% من إجمالي الناتج الوطني (GNP) (مقياس الإنفاق). ثم بدأ ينخفض بعد ذلك واستمر في الانخفاض وبحلول عام 1984 أصبح سلبياً، أي أن إجمالي الناتج الوطني للدخل زاد في الواقع من مقياس الإنفاق. والحقيقة أن «IRD» إذا كان سلبياً فإنه يلقي بعض الشك حول قيمة هذه الوسيلة في تقدير الدخل غير المعلن وحجم الاقتصاد الموازي. غير انه في المقابل طريقة الفرق الأولي المتبقي تتجاهل مظاهر هامة من النشاط الاقتصادي الموازي، لأنها تركز بشكل أساسي على التهرب الضريبي، أي الفشل في الإعلان عن كل موارد الفرد إلى السلطات الضريبية. على سبيل المثال، لا يصل «IRD» إلى الإنفاق المستتر على بضائع غير قانونية، وكذلك الدخول الناتجة عن بيعها. ربما لا يتم الإعلان عن الإنفاق ولا الدخل لذا «IRD» سوف يفشل في تسجيل الاختلاف. ومن ناحية أخرى مقياس الدخل والإنفاق لإجمالي الناتج الوطني للدخل ليست تقييمات مستقلة تماماً [47] ص(63- 64).

## 2.2.2. إحصاءات القوى العاملة وطريقة المعاملات

### 2.2.2.1. إحصاءات القوى العاملة «Labor Force Statistics»

من خلال هذه الطريقة يتم تقدير النمو في الاقتصاد الموازي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً، وبالتالي فإن انخفاض حجم مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشراً على تزايد نشاط الاقتصاد الموازي، وذلك مع افتراض ثبات المشاركة في قوة العمل الرسمية، والعوامل الأخرى. وقد استخدمت هذه الطريقة بداية في إيطاليا 1981 من قبل «DEL, Boca Bruno Contini» وأيضاً في الولايات المتحدة 1983 من قبل «David M.O, Neill» و«Thomas 1992» [66] ص(35).

و تقوم هذه الطريقة على محاولة حساب – بطريقة الإحصاء – عدد العمال المنخرطين في الاقتصاد الموازي أو العدد الكلي لساعات العمل. والنتائج يتم تحويله إلى رقم نقدي بضرب ساعات العمل في متوسط الإنتاجية للعاملين في هذا القطاع. ورغم صعوبات هذه الطريقة، فقد استخدمت بشكل واسع في إيطاليا، كما قام «Klovland» باستخدام هذا المدخل لقياس حجم الاقتصاد الموازي في النرويج وذلك عن طريق استبيان وزع على 1200 شخص استجاب منهم 877 شخص من هذا العمل وكان الهدف محاولة الوصول إلى حجم العمالة المشاركة في الاقتصاد الموازي وكمية الدخل والإنفاق الناتج عن هذه المشاركة. والنتائج المتوصل إليها تعتمد بالأساس على مدى صحة الفروض الموضوعية حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والموازي وهو ما قد يؤدي إلى تقديرات مرتفعة كحجم الاقتصاد الموازي إذا ما افترضنا أن الإنتاجية في الاقتصاد الرسمي والموازي متساوية. علاوة على ذلك فإن الأفراد يمكنهم العمل في كلا من الاقتصاد الرسمي والموازي. لذلك فإن مثل هذه التقديرات تبقى محل نظر عند استخدامها في قياس حجم الاقتصاد الموازي [47] ص(66-68).

## 2.2.2.2.2. طريقة المعاملات

هذه الطريقة طورت بالكامل من قبل «Edgar L. Feige» في السنوات (1979/1989/1996)، و طبقت في هولندا 1984 من قبل «Werner C.& Boeschoten» وفي ألمانيا من قبل «Einno Langfeldt» [63] ص(08).

إذ اعتمد «Edgar L. Feige» على فرضية مفادها وجود علاقة ثابتة بمرور الوقت بين الحجم الكلي للمعاملات (P T) وإجمالي الناتج الوطني (GNP) الاسمي، وانطلق من معادلة التبادل لفيشر «Fisher» [48] ص(35):

$$MV = PT$$

حيث: (M) كمية النقود .

(V) سرعة دوران النقود .

(P) المستوى العام للأسعار .

(T) إجمالي حجم المعاملات (المبادلات).

وتشمل الفرضية السابقة العلاقات بين قيمة المعاملات الكلية (P T) وإجمالي الناتج الوطني (GNP) الاسمي (الرسمي والموازي). وبالتالي (GNP) للاقتصاد الموازي يمكن حسابه بطرح (GNP) الكلي

الاسمي من (GNP) الرسمي . عمليا في هذه الحالة اخذ «Edgar L. Feige» سنة أساس فيها حجم الاقتصاد الموازي مساويا للصفر .

ويقوم هذا المنهج على افتراض مؤداه أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي أو الموازي ، لا بد أن تكن (معاملات نقدية) ومن ثم تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة . كما أن هذا المنهج يفترض أن العلاقة بين النقود (M) والمعاملات (T) علاقة ثابتة. فإذا علمنا (M) و (V) فإنه من الممكن أن نقوم بحساب (P T) القيمة النقدية للمعاملات. وذلك انه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات (P T) إلى القيمة الاسمية لإجمالي الناتج الوطني معلومة، وبافتراض أن هذه النسبة ثابتة، فإنه من الممكن تقدير مستوى إجمالي الناتج الوطني في أي سنة. إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات (P T)، وفي ظل غياب الاقتصاد الموازي (سنة الأساس) ، فإن القيمة الاسمية لإجمالي الناتج الوطني التي يتم تقديرها ، لا بد وان تساوي القيمة الاسمية لإجمالي الناتج الوطني التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات القومية [47] ص (69- 70).

إن التناقض بين الحجم الكلي للدفعات (M V) والحجم الكلي للمعاملات (P T)، يمكن أن يعتمد لتقدير المعاملات غير المسجلة ، وبالتالي تعطي إشارة عن الأنشطة الاقتصادية الموازية . كما أن حجم المعاملات الكلية (P T) يمكن أن يحل بسهولة انطلاقا من [67] ص (19):

- صفقات السلع والخدمات النهائية (إنفاق محلي وعامل المدفوعات ) .
- صفقات وسيطة.
- صفقات في الأصول المحلية الحقيقية والمالية .
- مدفوعات تحويلية.
- سلع أجنبية وصفقات رأسمالية.
- صفقات غير مسجلة.

كما يمكن للمعاملات الكلية أن تشتق من أنظمة المحاسبة الوطنية:

- الصفقات المسجلة في حسابات (GNP).
- يمكن أن تشتق من جداول المدخلات والمخرجات .
- من تدفقات بيانات الأموال .
- من حسابات النقل الحكومية .

بالرغم من إيجابيات هذه الطريقة ، إلا أنها تحمل العديد من نقاط الضعف [66] ص (36):

- افتراض سنة أساس لحجم الاقتصاد الموازي صفر .
- وافترض أن نسبة المعاملات إلى إجمالي الناتج الوطني الرسمي ثابتة خلال فترة زمنية محددة ( أي سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي والموازي واحدة). علاوة على ذلك فإنه للحصول على تقديرات موثوق فيها، فإنه يجب أن تكون الأرقام الخاصة بإجمالي حجم المعاملات متوافرة، وهي مسألة من الصعب تحقيقها في المعاملات النقدية. بالإضافة إلى ذلك يفترض هذا المنهج أن الاختلاف في النسبة بين إجمالي قيمة المعاملات و إجمالي الناتج الوطني الرسمي ترجع إلى الاقتصاد الموازي، وهذا يعني أن قدر كبير من البيانات مطلوب لإخراج المعاملات المالية التي لا علاقة لها بالاقتصاد الموازي .
- إهمال حجم المعاملات التي تتم في شكل مياضنة [47] ص(69).
- من الصعب تقدير الكتلة النقدية (M) نظراً لوجود تسربات نقدية خارج الإحصاءات الرسمية .

### 2.2.3. الطلب على النقود «Currency Demand»

إذ يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من واقع دالة الطلب على النقود، على افتراض أن معاملات الاقتصاد الموازي تتم نقداً، وأن الزيادة في الاقتصاد الموازي سوف تزيد من الطلب على النقود، استعملت لأول مرة من قبل «PHillip Cagan» 1958 بتقديم منهج الطلب على النقود وربط الطلب على النقود ومستوى الضرائب في الولايات المتحدة خلال الفترة ( 1919 - 1955). وبعده بـ 20 سنة استخدم «Gutmann» نفس الطريقة ولكن دون إجراءات إحصائية، أخذاً فقط النسبة بين النقود السائلة والودائع تحت الطلب خلال الفترة من 1937 إلى 1976 [31] ص(37) .

وقد طور « Vito Tanzi » (1980-1983) منهج « PHillip Cagan » والذي قدر دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من (1930-1980) وثم استمر في تطوير هذا المنهج في الأعوام 1986، 1999. ويفترض منهجه أن الصفقات الخفية يتم عقدها في شكل مدفوعات نقدية حتى لا تترك أي آثار لها أمام الجهات الضريبية. وأن الزيادة في الاقتصاد الموازي تزيد من الطلب على النقود. و بالتالي فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج بوجود الاقتصاد الموازي يمكن أن يعطي تقديراً لكمية النقود السائلة المرتبطة بالاقتصاد الموازي، أي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم إجمالي الناتج الوطني في الاقتصاد الموازي بافتراض تساوي سرعات التداول في الاقتصاد الرسمي والموازي [47] ص(73). ولقد افترض «Vito Tanzi» في عام 1983 بأن العوامل الرئيسية التي تدفع الناس إلى العمل في الاقتصاد الموازي (التعليمات الحكومية، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تعقيد النظام الضريبي، الدخل) يتم تضمينها في معادلة الانحدار التالية [68] ص(14):

$$n \left( \frac{C}{M_2} \right)_t = B_0 + B_1 n (1 + TW)_t + B_2 n \left( \frac{WS}{Y} \right)_t + B_3 n R_1 + B_4 n \left( \frac{Y}{N} \right)_t + U_t$$

WITH :

$$B_1 > 0, B_2 > 0, B_3 < 0, B_4 > 0$$

حيث تشير : - (n) إلى اللوغاريتمات الطبيعية.

- (C/M<sub>2</sub>) هي نسبة المدخرات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع.

- (TW) هي أهمية معدل الضريبة المتوسطة .

- (R) الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار .

- (WS/Y) هي نسبة المرتبات والأجور في الدخل الوطني (القومي) .

- (Y/N) هي دخل الفرد .

وقام «Vito Tanzi» بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أدق وأكثر عمقا، وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود (M<sub>2</sub>) مع افتراض أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل القانونية وغير القانونية، إذ حصر العوامل القانونية في استخدام البطاقات الائتمانية، ومتوسط الإنفاق على التنقل للفرد، ومدى التحضر، ودرجة انتشار فروع البنوك التجارية. وقام باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. حيث يفترض انه بزيادة نصيب الفرد من الدخل، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور إلى إجمالي الطلب على النقود. ثم قام باستخدام معدل الأجور إلى الدخل الشخصي كمقرب لمتغير مكونات الدخل، حيث افترض انه كلما زاد هذا المعدل زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود. أما العوامل غير القانونية فقد أوضح «Vito Tanzi» انه ومع افتراض انعدام الضرائب، قرر أن معدل دوران النقود – السائلة - يمكن أن يتأثر بالمعاملات غير القانونية (الأنشطة الإجرامية: مخدرات، تهريب السلع والبضائع، القمار، الدعارة، الاتجار بالبشر.... الخ) والتي تتم عادة عن طريق الدفع النقدي الفوري. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقود السائلة بزيادة الأنشطة الإجرامية. فإذا كانت الأرقام والمعلومات والبيانات عن هذه العوامل غير متوافرة قام بقياس اثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة. وبخصوص الأسباب المؤثرة والباعثة على التهرب الضريبي حصرها «Vito Tanzi» فيما يلي [47] ص(74-75):

- مدى توافر الشعور بالعدالة الضريبية من عدمه .
- توافر الأسس الثقافية والدينية لدى الممولين .
- مدى قبول الممولين للسياسة الحكومية .
- السياسة العقابية المطبقة على المتهربين .
- المردود النقدي لدافع الضريبة، والحاصل من التهرب .

إن هذه الطريقة تنطلق من فكرة الاقتصاد الموازي غير موجود (حيث الضرائب صفر)، والاختلاف بين العملة المقدر (حالة وجود ضرائب)، والعملة (حيث الضرائب صفر)، تنتج تقديراً للعملة في الاقتصاد الموازي، بافتراض تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الموازي والرسمي، إذ أن تقدير الاقتصاد الموازي مكتسب بمضاعفة سرعة دوران النقود في الاقتصاد الموازي [68] ص(14).

ويعتبر منهج الطلب على النقود احد الطرق المستخدمة بشكل واسع، وقد تم تطبيقه في كثير من دول (OECD) من قبل [66] ص(37):

[Karmann (1986 and 1990), Friedrich Schneider (1997, 1998), Johnson, Kaufmann and Zoido-Lobaton (1998), Williams and Windebank (1995)].

ومع هذا فقد أثرت اعتراضات كثيرة على هذا المنهج وخاصة من قبل:

[Thomas (1992, 1999), Feige (1986), Pozo (1996), Pedersen (2003) and Ahumada, Alvareda, Canavese A and P. Canavese (2004)].

تمثلت في النقاط التالية [69] ص(189 - 191):

\* ليست جميع الصفقات في الاقتصاد الموازي يتم دفع قيمتها نقداً: فقد استنتج كل من

«Isachsen and Strom» (1985-1980) من خلال استخدامهما لطريقة البحث الشامل انه في

النرويج عام 1980 تم سداد نقداً ما قيمة 80% من حجم جميع الصفقات في الاقتصادي الموازي نقداً، وان حجم هذا الأخير بما فيه المقايضة اكبر مما تم تقديره.

\* أكثر الدراسات تعتبر عامل واحد فقط وهو عبء الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد الموازي. ولكن هناك

عوامل أخرى مثل (موقف الممولين تجاه سياسة الدولة، أخلاقية الضريبة ...) لم تراعى، لأن البيانات الموثوق

فيها في اغلب الدول غير متاحة. وكما هو واضح فإنه من المحتمل أن تكون هذه العوامل هي الأخرى تؤثر أيضاً على حجم الاقتصاد الموازي. كما أظهرت ذلك دراسات أخرى.

\* أهم نقطة ضعف في هذه الطريقة حينما اثبت كل من «Cillian Garcia» 1978 و«Park» 1979 و

«Feige» 1996 ان الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير إلى انخفاض وتباطؤ الطلب على

الودائع، بدلاً من أن ترجع إلى الزيادة في النقود الناتجة عن الأنشطة التي تمارس في ظل الاقتصاد الموازي.

\* ونقطة ضعف أخرى تكمن في افتراض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي

واحدة، وقد أوضح كل من «Hill & Kabir» 1996 و«Klovland» 1984 انه في الدول الاسكندنافية

يوجد بالفعل عدم يقين بدرجة كبيرة حول سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي من الصعب جداً تقديرها.

وانه بدون الإلمام والمعرفة بسرعة دوران النقود في الاقتصاد الموازي والتي يفترض أنها أقل فانه لا سبيل أمام المرء سوى قبول افتراض أنها تساوي سرعة دوران النقود.

\* افتراض عدم وجود اقتصاد موازي في سنة الأساس ،افتراض محفوف بالمخاطر وان تخفيف حدة هذا الافتراض يقتضى إعادة ضبط الأرقام التي تم الحصول عليها في الدراسات السابق القيام بها وتعديلها.  
\* أن الابتكارات في مجال الودائع النقدية في البنوك تثير الشكوك والتساؤلات حول مدى دقة بعض المقاربات التي تتم عبر الزمن لبعض الحسابات مثل نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الناتج الوطني ،لان الفجوة بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل تأخذ في التلاشي بإدخال هذه الابتكارات الجديدة في مجال التعامل النقدي [47] ص(79).

\* انتقد كل من [Blades (1982) and Feige (1986, 1996)] دراسة « Vito Tanzi » على أساس استعمال الدولار الأمريكي كعملة دولية ويمكن أن يكون له تأثيرات ،علاوة على ذلك فان كل من [Moreover Frey, Pommerehne (1984)] [Thomas (1986, 1992,1999)] ،انتقدوا البرمترات التي استعملها «Vito Tanzi» على أنها غير مستقرة .  
\* بعض أنشطة الاقتصاد الموازي (مثل الأنشطة غير المشروعة) ليست مرتبطة مباشرة بعبء الضرائب [68] ص(15).

## 2.2.2.4. طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)

من خلال هذه الطريقة يتم تقدير النمو في الاقتصاد الموازي من واقع استهلاك الكهرباء، إذ هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج الوطني الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الموازي . بمعنى آخر هذه الطريقة تعتمد على أسلوب استخدام مؤشر استهلاك الكهرباء لإجمالي الناتج في إقليم أو منطقة معينة ومقارنة هذا الاستهلاك بالمعدل المفترض أن يكون مطلوباً لحجم الإنتاج في ذلك الإقليم. فإذا كان الاستهلاك الكلي للكهرباء أكبر من الكمية المطلوبة فان ذلك يعد مؤشراً على وجود إنتاج موازي [47] ص(80).

هذه الطريقة استعملت في البداية من قبل [Lizzeri (1979), Del Boca and Forte (1982)] و بعد ذلك طور من قبل [Portes (1996), Kaufmann and Kaliberda (1996)] و [Johnson, Kaufmann and Shleifer (1997)] ، وقد انتقد وطور بشكل جيد من قبل «Maria Lacko» (1998-1996) ، وفيما يلي يتم عرض أهم تطورات طريقة استهلاك الكهرباء [51] ص(37):

## 2.2.2.1. طريقة (Kaufmann Daniel, Aleksander Kaliberda (1996))

إذ افترضوا لقياس إجمالي الأنشطة الاقتصادية ( الرسمية والموازية) أن استهلاك الكهرباء يعتبر المؤشر الطبيعي للنشاط الاقتصادي الكلي. وأن استهلاك الكهرباء والنشاط الاقتصادي الكلي (الرسمي والموازي) قد لوحظ انه يتحرك ببطء- في ظل اقتراب كلا من استهلاك الكهرباء و إجمالي الناتج الوطني- وبتعميم ذلك على الاقتصاد الكلي وطرحه من تقديرات إجمالي الناتج الوطني الرسمي، يمكن الوصول إلى الناتج الوطني الموازي. وان الفرق بين نمو إجمالي الناتج الوطني الرسمي ونمو استهلاك الكهرباء يرجع إلى نمو الاقتصاد الموازي. طورت هذه الطريقة من قبل «Maria Lacko» (1998/1996) رغم بساطتها وجهت لها بعض نقاط الضعف التالية [48] ص(39-40):

- \* لا يمكن الجزم بان كل الأعمال التي تتم في الاقتصاد الموازي تتطلب قدرا كبيرا من الكهرباء . على سبيل المثال (الخدمات الشخصية) كما انه يمكن استخدام مصادر أخرى للطاقة مثل (الغاز، البترول، الفحم ...) أي أن جزء من الاقتصاد الموازي يمكن السيطرة عليه وإخفائه .
- \* قد تظهر اختلافات كبيرة في مرونة الكهرباء وإجمالي الناتج الوطني في الدول المختلفة أو بمرور الزمن.
- \* كذلك بمرور الوقت، حدث هناك تقدم كبير لكلا من الإنتاج واستعمال الكهرباء أكثر كفاءة من الماضي، و اللذان يطبقان في كلتا الاستعمالات الرسمية والموازية.

## 2.2.4.2. طريقة «Maria Lacko» (1996, 1998, 1999, 2000)

انطلقت «Maria Lacko» من طريقة (Kaufmann, Kaliberda)، وعملت على ضبطها، إذ تفترض أن جزءا هاما من الاقتصاد الموازي يصاحبه استهلاك منزلي للكهرباء، المرافق لإنتاج القطاع العائلي والأنشطة التي يقوم بها الأفراد بأنفسهم والإنتاج غير المسجل والخدمات. وهي تفترض انه في الدول التي يتضمن نشاطها الاقتصادي جزء من الاقتصاد الموازي يصحبه استهلاك منزلي مرتفع للكهرباء. ومن ثم فان بقية الاقتصاد الموازي - الجزء الذي لا يمكن قياسه - سوف يرتفع أيضا، ويمكن وصف اتجاه «Maria Lacko» في المعادلتين [66] ص(40-41):

$$nE_i = \alpha_1 n C_i + \alpha_2 n PR_i + \alpha_3 G_i + \alpha_4 Q_i + \alpha_5 H_i + U_i \dots\dots\dots(1)$$

WITH:  $\alpha_1 > 0, \alpha_2 < 0, \alpha_3 > 0, \alpha_4 < 0, \alpha_5 > 0.$

$$H_i = B_1 T_i + B_2 (S_i - T_i) + B_3 D_i \dots\dots\dots(2)$$

WITH:  $B_1 > 0, B_2 < 0, B_3 > 0.$

حيث:

(i) الرقم المخصص للدولة .



- ( $E_i$ ) هي حصة الاستهلاك المنزلي للكهرباء .
- ( $C_i$ ) هي حصة الاستهلاك الفعلي أو الحقيقي للأسر بدون حصة استهلاك الدولة للكهرباء.
- ( $i$ ) مقدرة بالدولار الأمريكي (في ظل تكافؤ القوى الشرائية).
- ( $PR_i$ ) السعر الحقيقي لاستهلاك كيلو وات كهرباء بالدولار الأمريكي .
- ( $G_i$ ) هي التكرار النسبي لشهور الاستهلاك مع الحاجة للتدفئة المنزلية .
- ( $Q_i$ ) معدل أو نسبة مصادر الطاقة الأخرى بخلاف الكهرباء، إلى مصادر الطاقة الكلية في الاستهلاك المنزلي للطاقة.
- ( $H_i$ ) نصيب أو حصة المنتج في الاقتصاد الموازي .
- ( $T_i$ ) نسبة حجم الدخل الشخصي المدفوع، والأرباح المحققة والضرائب على السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج الوطني .
- ( $S_i$ ) معدل أو نسبة نفقات الرعاية الاجتماعية العامة إلى إجمالي الناتج الوطني.

وفي دراسة أجرتها «Maria Lacko» قامت فيها بتقدير المعادلة (1)، ( $H_i$ ) بالمعادلة (2) تمكنت من استخدام النتائج الاقتصادية في ترتيب الدول من حيث استهلاك الكهرباء في ظل اقتصادياتها الموازية.

ولحساب الحجم الفعلي (القيمة المضافة) للاقتصاد الموازي كان على «Maria Lacko» أن تعرف حجم الناتج الوطني المنتج بوحدة واحدة من الكهرباء في الاقتصاد الموازي في كل دولة، وفي الغالب هذه البيانات غير معروفة لذا قامت بأخذ تقديرات الاقتصاد الموازي التي حصلت عليها باستخدام منهج آخر وطبقت هذه النسبة على الدول الأخرى، فقد استخدمت حجم الاقتصاد الموازي المقدر في الولايات المتحدة في أوائل التسعينيات كأساس (قيمة الاقتصاد الموازي 10.5% من إجمالي الناتج الوطني المأخوذة من «B.Morris» 1993)، ثم قامت بحساب حجم الاقتصاد الموازي مرة أخرى.

على الرغم من محاولة «Maria Lacko» تفادي العيوب التي أدركتها في طريقة «Kaufmann» إلا أن منهجها منتقد بما يلي [69] ص(193):

- أن أنشطة الاقتصاد الموازي لا تأخذ مكانها فقط في القطاع المنزلي .
- لا يمكن الجزم بأن جميع أنشطة الاقتصاد الموازي تتطلب قدرا كبيرا من الكهرباء، وان مصادر أخرى يمكن استخدامها .
- أن معدل نفقات الحماية الاجتماعية يمكن أن يعثره الشك عند استخدامه كعامل استكشافي للاقتصاد الموازي خاصة في الدول الانتقالية والدول النامية .

- لم تتضح القيمة الأساسية الموثوق فيها للاقتصاد الموازي التي يمكن استخدامها في قياس أو حساب الاقتصاد الموازي عن طريق المنهج السابق في جميع الدول .

## 2.2.3. بناء النماذج السببية «Models»

### 2.2.3.1. منهج المتغير الكامن «Latent Variable Approach»

من خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الموازي ،كالعبء الضريبي ،عبء القواعد التنظيمية الحكومية ،والمغيرات التي تتأثر بأنشطة الاقتصاد الموازي ،كالسيولة ،ساعات العمل الرسمية ،والبطالة ،وما إلى ذلك ، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في أن واحد [47] ص(84) .ورواد هذا المنهج

هم [Weck (1983), Frey Bruno and Weck-Hannemann (1984)]

والذين طبقوا هذا المنهج على مجموعة من دول (OECD) لمدة 24 سنة، إذ انه قبل تطبيقه قام كل من

[Frey, Weck (1983a / 1983b)], [Frey, Weck, and Pommerehne (1982)]

بتطوير مفهوم (النموذج الهادئ «Soft Modeling»). كما طبق في ألمانيا من قبل «Karmann» للفترة

(1990/1986)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من قبل [Aigner, Schneider, Ghosh]

للفترة 1988 [51] ص(39).

إن الطرق السابقة الذكر تنظر إلى الاقتصاد الموازي من خلال مؤشر واحد في العادة ، أما هذا

النموذج فيقوم على نظرية إحصائية للمتغيرات الكامنة (غير الملحوظة) والتي تراعي العديد من الأسباب

والمؤشرات حول الظاهرة (النموذج الديناميكي المتعدد الأسباب والمؤشرات)

.DYMIMIC (dynamic multiple-indicators multiple-causes) model

إذ يعمل هذا النموذج على تحليل العوامل في قياس الاقتصاد الموازي كمتغير كامن بمرور الوقت، و

تظهر تقديرات معاملات الارتباط غير المعروفة في صورة مجموعة من المعادلات الهيكلية التي لم يتمكن

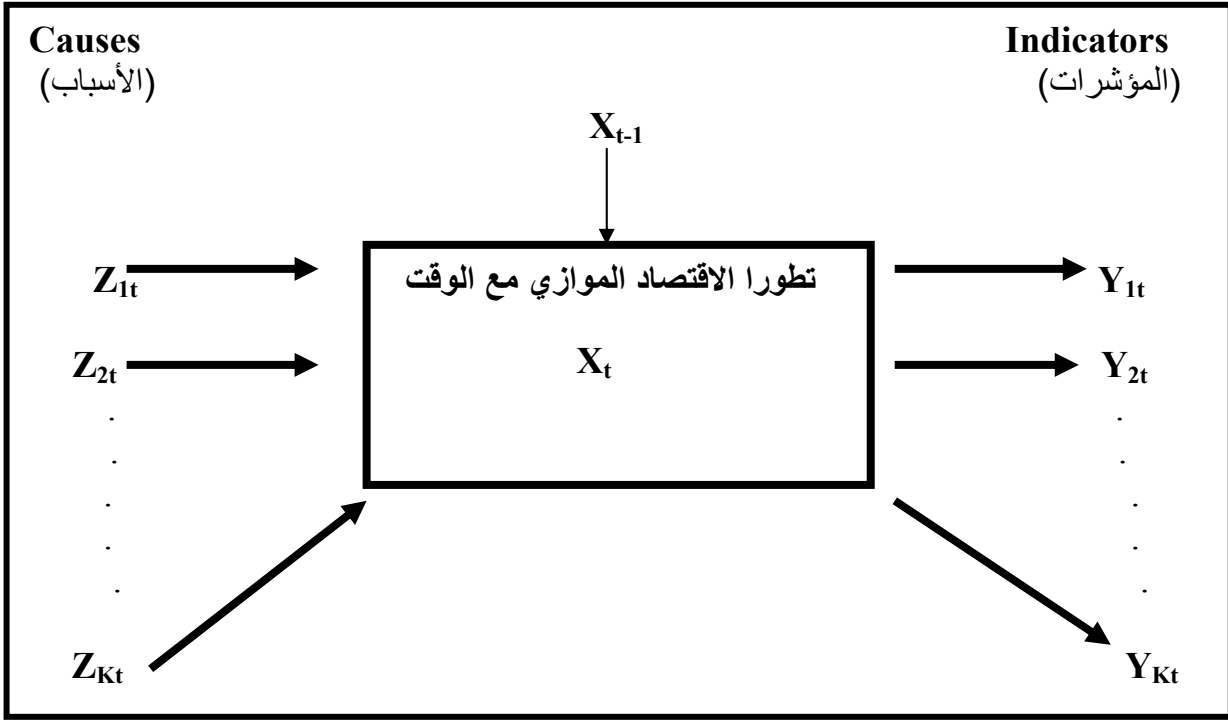
الباحثون من خلالها قياس المتغير الكامن بشكل مباشر. وطبقا لهذا المنهج هناك متغير واحد غير ملحوظ هو

حجم الاقتصاد الموازي ،ويفترض بأنه يتأثر بمجموعة المؤثرات ،التي توضح مدى اعتماد الاقتصاد

الموازي على متغيرات قد تفيد في التنبؤ بحركته وحجمه في المستقبل ،والتعامل بمرور الوقت بين الأسباب

$(Z_{it}(i=1,2,\dots,K))$  وحجم الاقتصاد الموازي  $(X_t)$  ومؤشراته  $(Y_{it}(J=1, 2,\dots,P))$  والتي تظهر في

الشكل الموالي [64] ص(32-33):



الشكل رقم 09 : تطور الاقتصاد الموازي مع الوقت من خلال الأسباب والمؤشرات [64] ص(33)

## 2.2.3.2. المؤشرات والأسباب المعتمدة في المنهج المتغير الكامن

من بين بعض الأسباب والمؤشرات ما يلي:

### 2.2.3.1. الأسباب

تتمثل الأسباب فيما يلي [64] ص(33):

- عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لكلاهما عبء فعلي متصاعد من النظام الضريبي، ما يخلق حافزاً قويا للعمل في الاقتصاد الموازي .
- عبء التعليمات التنظيمية المتعلقة بالنشاطات الرسمية، بحيث كلما زادت هذه التعليمات واللوائح، كلما كان هناك حافزا للعمل في الاقتصاد الموازي .
- إن مبادئ أخلاقية الضريبة (مواقف المواطنين من الضرائب) والتي تصف استعداد الأفراد (على الأقل ولو جزئيا) لترك نشاطاتهم الرسمية والدخول في دائرة الاقتصاد الموازي، سبب من شأنه التأثير في حجم الاقتصاد الموازي بالزيادة أو النقصان .

في هذا الإطار على الأقل هناك ثلاث أسباب دافعة للاقتصاد الموازي (ارتفاع الضريبة، القواعد التنظيمية والحكومية ، موقف المواطنين تجاه الدولة) والتي تصف مدى استعداد الأفراد - على الأقل جزئياً- لترك وظائفهم الرسمية ودخولهم الاقتصاد الموازي .

## 2.2.3.2. المؤشرات

تتمثل فيما يلي [51] ص(41):

- المؤشرات النقدية : كلما ارتفعت وازدادت أنشطة الاقتصاد الموازي ،ازداد الطلب على النقود.  
- مؤشرات سوق العمل : انخفاض مشاركة العاملين في الاقتصاد الموازي مؤشر على تزايد مشاركة العمال في الاقتصاد الموازي .أيضا إذا قلت ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي زادت عدد ساعات العمل في الاقتصاد الموازي.

- مؤشر سوق الإنتاج : الزيادة في الاقتصاد الموازي تعني أن المدخلات (خاصة عنصر العمل ) تنتقل خارج الاقتصاد الرسمي وهذا التحول ربما يكون له تأثير سيء على معدل نمو الاقتصاد الرسمي.

لقد تم تطوير النموذج في عدة دراسات فيما بعد من قبل («Giles» 1999a, 1999b, 1999c) و

[Giles, Tedds and Werkneh (2002)], [Giles and Tedds (2002)] و

[Bajada and Schneider (2005)] و [Chatterjee, Chaudhury and Schneider

(2006) ]

حيث راو أن نموذج تعدد الأسباب والمؤشرات الديناميكي الشامل يعطى مؤشرا على تسلسل أنشطة الاقتصاد الموازي مع الوقت والمقاس في كندا و نيوزيلندا على وجه الخصوص، ثم أوضحوا بأن نموذج الطلب على النقود المستقل يمكنه الوصول إلى بادرة أو علاقة تشير إلى تحول هذا المؤشر إلى وحدات مئوية. كما أولوا مزيدا من الاهتمام بحركية و عدم ثبات و تكامل بيانات التسلسل الزمني في كلا النموذجين [48] ص(43-44).

و هذا النموذج يعالج أنشطة الاقتصاد الموازي كمتغير كامن أو مستتر، يستخدم العديد من المتغيرات السببية (يمكن قياسها) و متغيرات المؤشرات، و الأولى تتضمن متوسط معدلات الضريبة الحدية، و التضخم، و الدخل الحقيقي ، و درجة التنظيم في الاقتصاد، أما الثانية فهي تتضمن التغيرات في معدل مشاركة قوى العمل من الذكور و معدل كمية النقود. و لقد سمح «Giles» و من معه بوجود سرعات مختلفة لدورات العملات في الاقتصاديات الموازية و الاقتصاديات الرسمية و المسجلة. كما أن معادلة الطلب على النقود لا تستخدم كمدخل لتحديد التغير في الاقتصاد الموازي بمرور الوقت، و لكنها تستخدم فقط في الحصول على

متوسط قيمة المنتج الموازي المقاس في المدى الطويل، حتى أن المعدل المتحصل عليه من النموذج يكمن استخدامه في إعطاء تقدير عام لحجم الاقتصاد الموازي فقط [47] ص (86- 87).

على أية حال النموذج (DY MIMIC) وجهت له هو الآخر نقاط الضعف التالية [48] ص (44):

- عدم الاستقرار في المعاملات (coefficients) المقدرة فيما يتعلق بحجم العينة يتغير.
- عدم الاستقرار في المعاملات (coefficients) المقدرة فيما يتعلق بالمواصفات البديلة .
- صعوبة الحصول على البيانات الموثوق فيها الخاصة بالأسباب (ما عدا متغيرات الضرائب).
- نتائج وثقة المتغيرات تعتمد على الأسباب والمؤشرات المختارة.

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث أن هناك عدة مناهج لتقدير حجم الاقتصاد الموازي، وتتمثل في المناهج المباشرة وتضم (المسح بالعينة، وتدقيق الحسابات الضريبية) وأخرى غير مباشرة وتضم (إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوي العاملة، طريقة المعاملات، الطلب على النقود، المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)) بالإضافة إلى بناء النماذج (منهج المتغير الكامن). لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن التقديرات فيما يخص الاقتصاد الموازي تبقى نسبية حتى من ناحية المناهج المعتمدة في التقدير، ذلك انه في بداية اكتشاف الاقتصاد الموازي صنف من بين الأنشطة الهامشية التي لا تحتاج إلى طاقة كهربائية كبيرة، وفيما بعد أصبح استهلاك الكهرباء مؤشرا يستخدم في قياس حجم الاقتصاد الموازي .

## 3.2. عرض محاولات تقدير حجم الاقتصاد الموازي في بعض بلدان العالم

بعد ما تعرضنا لأهم المناهج الشائعة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي، نحاول- رغم قلة البيانات- عرض محاولات تقدير حجم الاقتصاد الموازي، وتحليلها في بعض بلدان العالم مرتبة حسب حجم الظاهرة، بلدان نامية وأخرى متحولة وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) .

### 3.2.1. تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في البلدان النامية

تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي في مجموعة مختارة من البلدان النامية، خلال فترات مختلفة من بينها الفترة (1989-1993) إذ استخدم فيها طريقة الطلب على النقود والمدخل المادي (استهلاك الكهرباء) و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) ، والفترة (1999-2003) حيث استخدم فيها (Friedrich Schneider) طريقة الطلب على النقود و منهج المتغير الكامن .

#### 3.2.1.1. تقديرات الفترة (1989-1993)

يوضح الجدول رقم (10) نتائج تطبيق طريقة الطلب على النقود والمدخل المادي (استهلاك الكهرباء) و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في مجموعة من الدول النامية من إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية و آسيا .

الجدول رقم 10 : حجم الاقتصاد الموازي في بعض البلدان النامية للفترة (1993-1989) [64] ص(07)

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي.			البلدان النامية
طريقة المنهج المتغير الكامن (DY MIMIC)	طريقة الطلب على النقود	طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)	
متوسط(1993/1990)	متوسط(1990/1989)	متوسط(1990/1989)	
<b>إفريقيا.</b>			
-	-	27	1- بوتسوانا.
-	-	68	2- مصر
-	-	20	3- موريشيوس.
-	-	39	4- المغرب
-	-	76	5- نيجيريا.
-	9 <sup>(1)</sup>	-	6- جنوب افريقيا
-	31 <sup>(2)</sup>	-	7- تنزانيا.
-	-	45	8- تونس.
<b>أمريكا الوسطى و الجنوبية.</b>			
21.8	-	-	1- الأرجنتين
65.6	-	-	2- بوليفيا.
37.8	-	29	3- البرازيل.
18.2	-	37	4- شيلي .
35.1	-	25	5- كولومبيا.
23.2	-	34	6- كوستاريكا
31.2	-	-	7- إكوادور.
50.4	-	61	8- جواتيمالا.
46.7	-	-	9- هوندراس .
27.1 (35.1) <sup>(3)</sup>	33 <sup>(3)</sup>	49	10- المكسيك.
62.1	-	40	11- بنما.
-	-	27	12- باراجواي.
57.4	-	44	13- البيرو.
-	-	35.2	14- أورغواي

30.8	-	30	15- فنزويلا
آسيا			
-	-	21	1- قبرص
-	-	13	2- هونج كونج
-	22.4 <sup>(4)</sup>	-	3- الهند
-	-	39	4- ماليزيا
-	-	50	5- الفلبين
-	-	13	6- سنغافورة
20.3 <sup>(5)</sup>	-	38	7- كوريا الجنوبية
-	-	40	8- سيريلانكا
16.5 <sup>(5)</sup>	-	-	9- تايوان
-	-	71	10- تايلاندا
<p>Sources: Own calculations values for developing countries in Africa and Asia from Lacko (1996, table 18). For Central- and South-America from Loayza. (1996). A slash means that there exists no value for this period for this country. (1)Source: For South Africa: Van der Berg (1990) and Hartzenburg and Leimann (1992); they used the currency demand approach. (2)Source: For Tanzania Bagachwa, and Naho (1995, p. 1394), they used the currency demand approach. (3)For Mexico Pozo (1996) estimates the size of the shadow economy (in % of GDP): 33.0% (1989-90) and 35.1% (1990-93) using the currency demand Approach. (4)Own calculations using the absolute figures of Bhattacharyya (1999) . (5)For Taiwan the income discrepancy method is used also for South Korea (for 1990-93. Source Yoo and Hyun (1998).</p>			

ففي إفريقيا من بين ثمانية دول ،تشير نتائج التقدير إلى أن نيجيريا ومصر سجلت بهما أكبر نسب للاقتصاد الموازي بـ (76%) و(68%) على الترتيب من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي. أما اصغر نسبة سجلت في موريشيوس بـ (20%) من (GDP) الرسمي ، هذه التقديرات من خلال طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء ) في المقابل وبتطبيق طريقة الطلب على النقود في تنزانيا وجنوب إفريقيا تم تسجيل النسب (31%) و(9%) بهذا الترتيب من (GDP) الرسمي.

وبالنسبة لدول أمريكا الوسطى و الجنوبية فقد شمل التقدير (15) بلداً، إذ هناك تقديران ،الأول باستخدام طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) من قبل (Loayza (1996). والثاني باستخدام طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء ) من قبل (Lacko (1996) [64] ص(08).

أكبر نسبة سجلت في بوليفيا بـ (65.6%) من (GDP) الرسمي، أما أصغر نسبة فكانت في شيلي بـ (18.2%) من (GDP) الرسمي باستعمال نموذج (DY MIMIC). كذلك ما يجدر الإشارة إليه وجود تشابه نتائج تقدير حجم الاقتصاد الموازي في بلدان مثل فنزويلا (30%) والبرازيل (29%) من (GDP) الرسمي.

في مقابل ذلك هناك فوارق بين بلدان أخرى شملها التقدير مثل (كولومبيا) (25%)، كواتيمالا (61%)، البيرو (44%)، الأرجنتين (21.8%) المكسيك (49%)، إكوادور (23.2%)، بنما (62.1%) من (GDP) الرسمي.

أما في آسيا شمل التقدير (11) بلداً، أكبر نسبة سجلت في تايلاند بـ (71%) من (GDP) الرسمي، أما أصغر نسبة (13%) سجلت في كل من هونج كونج و سنغافورة، تأتي بعد تايلاند الفلبين (50%)، تتشابه إلى حد ما كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية و سيريلانكا في حجم الاقتصاد الموازي .

### 2.3.2. تقديرات الفترة (2003-1999)

تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام طريقة الطلب على النقود وطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) في مجموعة من البلدان النامية ((37) بلد إفريقي، (28) بلد آسيوي، (21) بلد من أمريكا الوسطى والجنوبية)، التقديرات مقسمة على الفترات (2000/1999)، (2002/2001)، (2003/2002). بالنسبة للبلدان الإفريقية، أجريت التقديرات في (37) بلد إفريقي كما هو موضح في الجدول الموالي، إذ تشير نتائج التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الموازي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) يتجه إلى الزيادة من فترة لأخرى، حيث انتقل المتوسط العام لحجم الاقتصاد الموازي من (41.3%) للفترة (2000/1999) إلى (42.3%) للفترة (2002/2001)، و(43.2%) للفترة (2003/2002).

ما ينبغي الإشارة إليه أن حجم الاقتصاد الموازي في البلدان الإفريقية المذكورة كبير نوعاً ما، خاصة في بعض البلدان، حيث بلغت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في زيمبابوي (59.4%) للفترة (2000/1999)، (61%) للفترة (2002/2001)، (59.4%) للفترة (2003/2002)، تليها بعد ذلك تنزانيا (58.3%) للفترة (2000/1999)، (59.4%) للفترة (2002/2001)، (60.2%) للفترة (2003/2002)، ثم نيجيريا (57.9%) للفترة (2000/1999)، (58.6%) للفترة (2002/2001)، (59.4%) للفترة (2003/2002).



الجدول رقم 11: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في (37) بلد إفريقي للفترة 1999-2003. [70] ص (07)

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Friedrich Schneider)			البلدان
2002/2003	2001/2002	2000/1999	
35.9	35	34.1	1- الجزائر
45.2	44.1	43.2	2- انغولا
49.1	48.2	47.3	3- بنين
34.6	33.9	33.4	4- بوتسوانا
43.3	42.6	41.4	5- بوركينافاسو
38.7	37.6	36.9	6- بروندي
34.9	33.7	32.8	7- الكامرون
46.1	45.4	44.3	8- جمهورية إفريقيا الوسطى
48	47.1	46.2	9- تشاد
49.7	48.8	48	10- الكونغو الديمقراطية
50.1	49.1	48.2	11- كنگو الجمهورية
45.2	44.3	43.2	12- كوتي فوار
36.9	36	35.1	13- مصر
42.1	41.4	40.3	14- إثيوبيا
43.6	42.7	41.9	15- غانا
41.3	40.8	39.6	16- غويانا
36	35.1	34.3	17- كينيا
33.3	32.4	31.3	18- ليستو
41.6	40.4	39.6	19- مدغشقر
42.1	41.2	40.3	20- مالاوي
44.7	43.9	42.3	21- مالي
38	37.2	36.1	22- موريتانيا
37.9	37.1	36.4	23- المملكة المغربية
42.4	41.3	40.3	24- موزنبيق
33.4	32.6	31.4	25- ناميبيا
43.8	42.6	41.9	26- نيجر
59.4	58.6	57.9	27- نيجيريا
42.2	41.4	40.3	28- رواندا
47.5	46.8	45.1	29- السنغال
43.9	42.8	41.7	30- سيراليون

29.5	29.1	28.4	31- جنوب إفريقيا
60.2	59.4	58.3	32- تنزانيا
40.4	39.2	35.1	33- توغو
39.9	39.1	38.4	34- تونس
45.4	44.6	43.1	35- أوغندا
50.8	49.7	48.9	36- زمبيا
63.2	61	59.4	37- زمبابوي
43.2	42.3	41.3	المتوسط العام

كما أن حجم الاقتصاد الموازي يدور في إطار المتوسط العام في بعض البلدان مثل (رواندا (42.2%)، موزنبيق(42.4%)، مالاوي(42.1%)، إثيوبيا(42.1%)، بوركينافاسو (43.3%)، في حين اصغر نسبة سجلت في جنوب إفريقيا(29.5%)، تليها ليستو (33.3%)، ثم ناميبيا(33.4%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي للفترة (2003/2002). تتشابه إلى حد ما الدول المغربية في حجم الاقتصاد الموازي ، فالنسبة للجزائر بلغ حجم الاقتصاد الموازي للفترة الأخيرة (35.9%) من (GDP) الرسمي ، أما مصر (36.9%)، المغرب (37.9%)، موريتانيا (38%)، تونس(39.9%) من (GDP) الرسمي.

أما بالنسبة للدول الآسيوية، فقد شملت التقديرات (28) بلدا كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 12: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في (28) بلد آسيوي للفترة 1999-2003. [70] ص(08)

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على النقود وطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Friedrich Schneider)			البلدان
2003/2002	2002/2001	2000/1999	
37.7	36.5	35.6	1- بنغلادش
31.7	30.5	29.4	2- بوتان
52.4	51.3	50.1	3- كمبوديا
17.2	17.1	16.6	4- هون كونغ (الصين)
25.6	24.2	32.1	5- الهند
22.9	21.8	19.4	6- اندونيسيا
19.9	19.4	18.9	7- جمهورية إيران
23.9	22.8	21.9	8- إسرائيل
21.6	20.5	19.4	9- الأردن
28.8	28.1	27.5	10- جمهورية كوريا
21.6	20.7	20.1	11- الكويت

36.2	35.6	34.1	12- لبنان
32.2	31.6	31.1	13- ماليزيا
20.4	19.6	18.4	14-منغوليا
40.8	39.7	38.4	15- نيبال
19.8	19.4	18.9	16-عمان
38.7	37.9	36.8	17- باكستان
38.6	37.3	36.1	18- بابوا غينيا الجديدة
45.6	44.5	43.4	19-الفيليبين
19.7	19.1	18.4	20-المملكة العربية السعودية
13.7	13.4	13.1	21- سنغافورة
47.2	45.9	44.6	22- سيرلنكا
21.6	20.4	19.3	23- الجمهورية العربية السورية
27.7	26.6	25.4	24- تايبوان(الصين)
54.1	53.4	52.6	25- تايلاند
34.3	33.2	32.1	26- تركيا
27.8	27.1	26.4	27- الإمارات العربية المتحدة
29.1	28.4	27.4	28- جمهورية اليمن
30.4	29.5	28.5	المتوسط العام

تشير نتائج التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الموازي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) يتجه إلى الزيادة من فترة لأخرى ، حيث انتقل المتوسط العام لحجم الاقتصاد الموازي من (28.5%) للفترة (2000/1999) إلى (29.5%) للفترة (2002/2001)، و(30.4%) للفترة (2003/2002). وبالمقارنة مع الدول الإفريقية السابقة ، فإن الدول الآسيوية اقل وطأة للاقتصاد الموازي من الدول الإفريقية السابقة. إذ سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في تايلاند (54.1%) من (GDP) الرسمي للفترة (2003/2002) ، تليها كمبوديا (52.4%) من (GDP) الرسمي ، بعض البلدان حجم الاقتصاد الموازي بها يدور في إطار المتوسط العام لهذه البلدان مثل جمهورية اليمن(29.1%) و جمهورية كوريا(28.8%) من (GDP) الرسمي للفترة الأخيرة. في المقابل اصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في سنغافورة (13.7%) للفترة (2003/2002) ، تليها هون كونغ (الصين) (17.2%) ، ثم المملكة العربية السعودية(19.7%). تتشابه كل من سوريا والأردن والكويت من حيث الاقتصاد الموازي (21.6%) من (GDP) الرسمي للفترة الأخيرة .

أما تقديرات دول أمريكا الوسطى والجنوبية ، فقد شملت (21) بلدا كما هو موضح في الجدول الموالي .

الجدول رقم 13: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في (21) بلد من أمريكا الوسطى والجنوبية للفترة (1999-2003) [48] ص (24)

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Friedrich Schneider)			البلدان
2003/2002	2002/2001	2000/1999	
28.9	27.1	25.4	1- الأرجنتين
68.3	68.1	67.1	2- بوليفيا
42.3	40.9	39.8	3- البرازيل
20.9	20.3	19.8	4- شيلي
43.4	41.3	39.1	5- كولومبيا
27.8	27	26.2	6- كوستاريكا
34.1	33.4	32.1	7- جمهورية الدومينيكا
36.7	35.1	34.4	8- إكوادور
48.3	47.1	46.3	9- السلفادور
52.4	51.9	51.5	10- كوتيمالا
58.6	57.1	55.4	11- هايتي
51.6	50.8	49.6	12- هندوراس
38.9	37.8	36.4	13- جميعا
33.2	31.8	30.1	14- المكسيك
48.2	46.9	45.2	15- نيكاراغوا
65.3	65.1	64.1	16- بنما
31.4	29.2	27.4	17- برغواي
60.9	60.3	59.9	18- بيرو
30.7	29.4	28.4	19- بورتوريكو
51.9	51.4	51.1	20- أورغواي
36.7	35.1	33.6	21- فنزولا
43.4	42.2	41.1	المتوسط العام

من نتائج التقدير ما يمكن ملاحظته تتشابه الدول الإفريقية السابقة الذكر و دول أمريكا الوسطى والجنوبية من حيث حجم الاقتصاد الموازي، كما أن حجم الاقتصاد الموازي يتجه إلى الارتفاع من فترة لأخرى في هذه البلدان، إذ ارتفع المتوسط العام من (41.1%) للفترة (2000/1999) إلى (42.2%) للفترة (2002/2001)، و(43.4%) للفترة (2003/2002). إذ سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في بوليفيا (68.3%) من (GDP) الرسمي للفترة (2003/2002)، تليها بنما (65.3%) ثم بيرو (60.9%)

من (GDP) الرسمي ، بعض البلدان حجم الاقتصاد الموازي بها يدور في إطار المتوسط العام لهذه البلدان مثل كولومبيا(43.4%) و البرازيل(42.3%) من (GDP) الرسمي للفترة الأخيرة .في المقابل اصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في شيلي (20.9%) للفترة (2003/2002) ،تليها كوستاريكا (27.8%) ، ثم الأرجنتين(28.9%). عموما يفسر ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي في هذه البلدان بان أغلبية المواطنين لضمان معيشتهم يتجهون للعمل في أنشطة موازية.

أما بالنسبة للقوة العاملة في الاقتصاد الموازي باستثناء القطاع الزراعي في البلدان النامية ،فهي حسب بيانات الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 2006 ،كنسبة من إجمالي التوظيف تزيد عن(70%) في الدول الإفريقية الشبه الصحراوية ،وما نسبة (65%) في آسيا[55] ص(04) ، وما يزيد عن (50%) في دول أمريكا اللاتينية (والذي ارتفع مقارنة بسنة 1999) [71] ص(15) ، رغم التباين بين مختلف البلدان.

### 2.3.2. تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في البلدان المتحولة

بالنسبة لبعض بلدان التحول الاقتصادي خاصة دول الاتحاد السوفيتي السابق و أوروبا الوسطى والشرقية، تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي عبر فترات مختلفة أهمها: (1993-1989) ، (2001-1994) ، (2003-1999) ، وذلك باستخدام طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) و طريقة الطلب على النقود .

### 2.3.2.1. تقديرات الفترة (1993-1989)

استخدم لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في بلدان متحولة مثل (دول الاتحاد السوفيتي السابق و أوروبا الوسطى والشرقية) طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 14 : حجم الاقتصاد الموازي في بعض البلدان المتحولة للفترة (1993-1989) .من إعداد الطالب بالاعتماد على : [32] ص(07) / [64] ص(10) / [47] ص(98).

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي.		البلدان
طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) تقديرات (Johnson Simon) وآخرون(*) (1997)، أما التقديرات الواقعة بين قوسين ( ) تقديرات (Lacko Maria) (1999).	طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC).	
متوسط 1993/1990	متوسط 1993/1990	متوسط 1990/1989

دول الاتحاد السوفيتي السابق <sup>(1)</sup>					
45.1	33.8	(41)	21.9	(-)	1- أذربيجان
35.6	14	(31.7)	15.4	(-)	2- بيلاروسيا
34.3	23.9	(35.9)	19.9	(19.5)	3- استونيا
45.1	43.6	(50.8)	24.9	(-)	4- جورجيا
31.9	22.2	(29.8)	17	(13)	5- كزخستان
35.2	-	(27.1)	-	(13.9)	6- جمهورية القرقيز
25.7	24.3	(32.2)	12.8	(18.4)	7- لاتفيا
26	26	(38.1)	11.3	(19)	8- ليتوانيا
29.3	29.1	(-)	18.1	(-)	9- مولدا فيا
27.8	27	(36.9)	14.7	(-)	10- روسيا الاتحادية
29.4	28.4	(37.5)	16.3	(-)	11- أوكرانيا
22.1	10.3	(23.3)	11.4	(13.9)	12- أوزباكستان
32.9	25.7	(34.9)	16.7	(16.2)	المتوسط العام
أوروبا الوسطى والشرقية					
27.1	26.3	(32.7)	24	(26.1)	1- بلغاريا
24.6 <sup>(2)</sup>	23.5 <sup>(2)</sup>	(39) <sup>(2)</sup>	22.8 <sup>(2)</sup>	(-)	2- كرواتيا
31.1	13.4	(28.7)	6.4	(23)	3- جمهورية التشيك
22.3	30.7	(30.9)	27.5	(25.1)	4- هنغاريا
35.6	34.5	(40.4)	-	(-)	5- مقدونيا
22.3	20.3	(31.8)	17.7	(27.2)	6- بولندا
27.3	16	(29)	18	(20.9)	7- رومانيا
15.1	14.2	(30.6)	6.9	(23)	8- جمهورية سلوفاكيا
22.9	-	(28.5)	-	(26.8)	9- سلوفينيا
23.4	20.6	(32.4)	17.6	(17.6)	المتوسط العام

\* Own calculations using values of Johnson, Kaufmann, and Shleifer (1997, table 1, p. 182-183), Johnson, Kaufmann, and Zoida-Lobaton (1998a, p. 351) and for the values in ( ) Lacko (1999, table 8).

(1) For the former Soviet Union in the column 1989/90 only data for 1990 was available using the source from Johnson et al. (1997).

(2) For Croatia see Madzarevic and Milkulic (1997, table 9, page 17), they used the discrepancy method.

تقديرات هذه الفترة قام بها كل من (Johnson, Kaufmann, and Shleifer 1997)، ثم تقديرات (Lacko Maria 1999) الواقعة بين قوسين، من نتائج الجدول يتضح أن حجم الاقتصاد الموازي يزداد من فترة لأخرى، بالنسبة لدول الاتحاد السوفيتي السابق ارتفع المتوسط العام من (16.2%)، 16.7% خلال 1990/1989 إلى (34.9%)، 25.7% من (GDP) الرسمي خلال الفترة 1993/1990، إذ سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في جورجيا (50.8%)، 43.6% من (GDP) الرسمي باستخدام

طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)، 45.1% باستخدام طريقة منهج المتغير الكامن للفترة (1993/1990) ،تليها أذربيجان (41%)، 33.8% من (GDP) الرسمي و 45.1% باستخدام طريقة منهج المتغير الكامن (DYMIMIC) خلال نفس الفترة، تليها بيلاروسيا، القرقيز، مولدا فيا، وأوكرانيا. في حدود المتوسط العام سجلت بروسيا 27% حسب (Johnson Simon) وآخرون، 27.5% بطريقة منهج المتغير الكامن. في المقابل اصغر قيمة للاقتصاد الموازي سجلت في أوزباكستان (23.3%)، 10.3% من (GDP) الرسمي و 45.1% بطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) للفترة (1993/1990).

أما بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والشرقية لا تختلف كثيرا عن دول الاتحاد السوفيتي السابق، إذ ارتفع المتوسط العام من (17.6%)، 17.6% خلال 1990/1989 إلى (32.4%)، 20.6% من (GDP) الرسمي خلال الفترة 1993/1990، إذ سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في مقدونيا (40.4%) حسب (Lacko Maria) من (GDP) الرسمي باستخدام طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) ، و 35.6% باستخدام طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC)، تليها كرواتيا 39% حسب (Lacko Maria) من (GDP) الرسمي. في حدود المتوسط العام سجلت بولندا 20.3% حسب (Johnson Simon) وآخرون، هنغاريا 22.3% وسلوفينيا 22.9% حسب طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC)، في حين اصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في جمهورية التشيك (13.4%) و جمهورية سلوفاكيا (14.2%) حسب (Simon Johnson) وآخرون.

من تقديرات الجدول نلاحظ كبر حجم الاقتصاد الموازي في تقديرات (Lacko Maria) مقارنة بتقديرات (Johnson, Kaufmann, and Shleifer)، باستخدام طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)، ويفسر ذلك بأن (Lacko Maria) أدرجت الاستهلاك المنزلي للكهرباء كما تم التطرق لها مسبقا في طرق التقدير [47] ص(100). وبمقارنة هذه الأخيرة بتقديرات منهج المتغير الكامن (DY MIMIC)، نلاحظ في بعض البلدان تقارب التقديرات واختلافها في أخرى، إذ يفسر هذا بنوعية المؤشرات المستخدمة في طريقة (DY MIMIC)، كذلك قد يفسر بأن طريقة المدخلات المادية تغطي الأنشطة الموازية والرسمية في الوقت نفسه .

## 2. 2. 3. 2. تقديرات الفترة (2001-1994)

خلال هذه الفترة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في دول المتحولة السابقة تم استخدام طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) من قبل (Johnson Simon) وآخرون (1997)، ثم (Lacko 1998) (Maria) للفترة 1995/1994، أما الفترة 2001/2000 استخدم فيها طريقة منهج المتغير الكامن

(DY MIMIC). كما تم تقدير قوة العمل في الاقتصاد الموازي نسبة إلى السكان لفئة نشطة مختارة خلال الفترة 1999/1998، كما هو موضح في الجدول الموالي .

الجدول رقم 15: حجم الاقتصاد الموازي في بعض البلدان المتحولة للفترة (1994-2001). من إعداد الطالب بالاعتماد على : [32] ص(07) / [64] ص(10) .

قوة العمل في الاقتصاد الموازي نسبة (%) من السكان حيث (عمر العمال) <sup>(1)</sup> 1999/1998	حجم الاقتصاد الموازي كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي.			البلدان
	طريقة المنهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Schneider)	طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) تقديرات (Johnson Simon) وآخرون <sup>(*)</sup> (1997) و. تقديرات (Lacko Maria) (1999) بين قوسين (.)		
	متوسط 2001/2000	متوسط 1995/1994		
<b>دول الاتحاد السوفيتي السابق</b>				
50.7	60.1	59.3	(49.1)	1- أذربيجان
40.9	47.1	19.1	(45.4)	2- بيلاروسيا
33.4	39.1	18.5	(37)	3- استونيا
53.2	66.1	63	(62.1)	4- جورجيا
33.6	42.2	34.2	(38.2)	5- كزخستان
29.4	39.4	-	(35.7)	6- جمهورية القرقيز
29.6	39.6	34.8	(43.4)	7- لاتفيا
20.3	29.4	25.2	(47)	8- ليتوانيا
35.1	44.1	37.7	(-)	9- مولدافيا
40.9	45.1	41	(39.2)	10- روسيا الاتحادية
41.2	51.2	47.3	(53.7)	11- أوكرانيا
33.2	33.4	8	(29.5)	12- أوزباكستان
37.1	44.8	35.3	(43.6)	المتوسط العام
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>				
30.4	36.4	32.7	(35)	1- بلغاريا
27.4	32.4	28.5	(38.2)	2- كرواتيا
12.6	18.4	14.5	(23.2)	3- جمهورية التشيك
20.9	24.4	28.4	(30.5)	4- هنغاريا
35.1	45.1	-	(46.5)	5- مقدونيا



20.9	27.4	13.9	(25.9)	6- بولندا
24.3	33.4	18.3	(31.3)	7- رومانيا
16.3	18.3	10.2	(30.2)	8- جمهورية سلوفاكيا
21.6	26.7	-	(24)	9- سلوفينيا
23.3	29.2	20.9	(31.6)	المتوسط العام

(\*)Own calculations using values of Johnson, Kaufmann, and Shleifer (1997, table 1, p. 182-183), Johnson, Kaufmann, and Zoida-Lobaton (1998a, p. 351) and for the values in ( ) Lacko (1999, table 8).

(1) Working age population means population between the age of 16 and 65.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن تقديرات (Lacko Maria) باستخدام طريقة المدخلات المادية اكبر من التقديرات (Friedrich Schneider) باستخدام طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) بالرغم من فارق الزمن بينهما، فبالنسبة لدول الاتحاد السوفيتي السابق هناك زيادة في حجم الاقتصاد الموازي من فترة لأخرى، إذ ارتفع المتوسط العام من (43.6%)، حسب (Lacko Maria) و (Simon Johnson) وآخرون خلال 1995/1994 إلى (44.8%) من (GDP) الرسمي خلال الفترة 2001/2000، إذ سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في جورجيا (62.1%)، (66.1% من (GDP) الرسمي خلال الفترة 1995/1994 و 2001/2000 باستخدام طريقة المدخلات المادية و (DY MIMIC)، تليها أذربيجان (49.1%)، (60.1% من (GDP) الرسمي خلال نفس الفترات وباستخدام نفس طرق التقدير، تليها أوكرانيا فيما بعد، في حدود المتوسط العام سجلت مولدا فيا (44.1%) من (GDP) الرسمي خلال الفترة 2001/2000 حسب طريقة (DY MIMIC)، في المقابل اصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في ليتوانيا (29.4%) خلال الفترة 2001/2000 و 25.2% خلال الفترة 1995/1994، تليها أوزباكستان (33.4%) خلال الفترة 2001/2000.

أما بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والشرقية، كذلك نلاحظ من الجدول اختلاف التقديرات من طريقة لأخرى، حيث سجلت أكبر نسب للاقتصاد الموازي في كل من مقدونيا (45.1%) من (GDP) الرسمي، و بلغاريا (36.4%) من (GDP) الرسمي خلال الفترة 2001/2000 حسب طريقة (DY MIMIC)، في حدود المتوسط العام نجد كل من رومانيا و كرواتيا، في حين اصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في سلوفاكيا (18.3%) خلال الفترة 2001/2000 و 10.2% حسب (Johnson Simon) وآخرون خلال الفترة 1995/1994، تليها التشيك (18.4%) من (GDP) الرسمي خلال الفترة 2001/2000 و 14.5% من (GDP) الرسمي حسب (Johnson Simon) وآخرون.

أما بالنسبة للقوة العاملة في الاقتصاد الموازي خلال الفترة 1999/1998، ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق. أن العمالة في الاقتصاد الموازي في دول الاتحاد السوفيتي السابق أكبر منها في دول أوروبا

الوسطى والشرقية، إذ نجد أكبر مشاركة في الاقتصاد الموازي في كل من جورجيا (18.3%) وأذربيجان (18.3%) من السكان، وأقلها في ليتوانيا (18.3%) و أوزباكستان (18.3%) من السكان، من دول الاتحاد السوفيتي السابق. أما دول أوروبا الوسطى والشرقية فأكبر مشاركة في الاقتصاد الموازي في كل من مقدونيا (35.1%) وبلغاريا (30.4%) من السكان، وأقلها في جمهورية التشيك (12.6%) و جمهورية سلوفاكيا (16.3%) من السكان. [32] ص(07)

### 2.3.2.3. تقديرات الفترة (2003-1999)

تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام طريقة الطلب على العملة وطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) في مجموعة من (25) بلد من أوروبا الشرقية والوسطى وبعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق و(10) دول من جزر الباسيفيك و(3) دول شيعية سابقة، التقديرات مقسمة على الفترات (2000/1999)، (2002/2001)، (2003/2002)، كما هو موضح في الجداول الموالية.

### 2.3.2.3.1. التقديرات الخاصة بدول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفيتي

الجدول رقم 16: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في (25) بلد من أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق للفترة (2003-1999). [48] ص(25)

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Friedrich Schneider)			البلدان
2003/2002	2002/2001	1999/2000	
35.3	34.6	33.4	ألبانيا
49.1	47.8	46.3	أرمينيا
61.3	61.1	60.6	أذربيجان
50.4	49.3	48.1	بيلاروسيا
36.7	35.4	34.1	البوسنا والهرسك
38.3	37.1	36.9	بلغاريا
35.4	34.2	33.4	كرواتيا
20.1	19.6	19.1	جمهورية التشيك
40.1	39.2	38.4	استونيا
68	67.6	67.3	جورجيا
26.2	25.7	25.1	هنغاريا
45.2	44.1	43.2	كزخستان

41.2	40.3	39.8	جمهورية القرقيز
41.3	40.7	39.9	لاتفيا
32.6	31.4	30.3	ليتوانيا
36.3	35.1	34.1	مقدونيا
49.4	47.3	45.1	مولد وفا
28.9	28.2	27.6	بولندا
37.4	36.1	34.4	رومانيا
48.7	47.5	46.1	روسيا الاتحادية
39.1	37.3	36.4	صربيا ومنتينغرو
20.2	19.3	18.9	جمهورية سلوفاكيا
29.4	28.3	27.1	سلوفينيا
54.7	53.6	52.2	أوكرانيا
37.2	35.7	34.1	أوزباكستان
40.1	39.1	38.1	المتوسط العام

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن حجم الاقتصاد الموازي في أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق لا يختلف كثيرا عنه في الدول الإفريقية، إذ تشير نتائج التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الموازي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) يتجه إلى الزيادة من فترة لأخرى، حيث انتقل المتوسط العام لحجم الاقتصاد الموازي من (38.1%) للفترة (2000/1999) إلى (39.1%) للفترة (2002/2001)، و (40.1%) للفترة (2003/2002) أي زيادة مئوية بـ (2%) خلال أربع سنوات. حيث بلغت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي للفترة (2003/2002) في جورجيا وأذربيجان وأوكرانيا على التوالي (68%)، (61.3%)، (54.7%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي. أما أصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في جمهورية التشيك (20.1%) وجمهورية سلوفاكيا (20.2%) ثم هنغاريا (26.2%) من (GDP) الرسمي للفترة (2003/2002). كما تتشابه بعض البلدان من حيث حجم الاقتصاد الموازي مثل (ألبانيا) (35.3%) (كرواتيا) (35.4%)، جمهورية القرقيز (41.2%) (لاتفيا) (41.3%)، رومانيا (37.4%) (أوزباكستان) (37.2%) من (GDP) الرسمي للفترة (2003/2002). حجم الاقتصاد الموازي متوسط في كل من صربيا ومنتينغرو (39.1%)، بلغاريا (38.3%)، استونيا (41.1%) من (GDP) الرسمي للفترة (2003/2002).

عموما يفسر حجم الاقتصاد الموازي في أوروبا الشرقية والوسطى وبعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بتغير الحوافز المؤدية إلى زيادته، إذ كانت هذه البلدان أكثر تخلفا وتغلب عليها الأنشطة اليومية، لكن بعد

الاتجاه نحو اقتصاد السوق أصبح للضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك التعليمات الحكومية الممارسة في سوق العمل دوراً مهماً في تحديد الاقتصاد الموازي .

## 2.3.2. التقديرات الخاصة بدول جزر جنوب الباسيفيك

التقديرات موضحة في الجدول الموالي ، و ما يمكن ملاحظته أن دول جزر جنوب الباسيفيك تتشابه من حيث حجم الاقتصاد الموازي ، كما نلاحظ زيادة الحجم من فترة لأخرى، إذ ارتفع المتوسط العام لحجم الاقتصاد الموازي من (31.7%) للفترة (2000/1999) إلى و(33.4%) للفترة (2003/2002) أي زيادة مئوية بـ (1.7%) خلال أربع سنوات. إذ خلال الفترة (2003/2002) نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في (37.4%) تليها كيرباتي(35.3%) ثم جزر سليمان (35.3%)، ثم فيجي، أما اصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في جزر المارشال (29.6%) تليها بالوا (30%) من (GDP) الرسمي. تتشابه كل من المالديف(32%) و فانواتو(32.5%)، و سامو(33.5%) مع ماكرونيزيا (33.2%) من (GDP) الرسمي.

الجدول رقم 17 : تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في (10) دول من جزر جنوب الباسيفيك للفترة (2003-1999). [70] ص(13).

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC).			البلدان
متوسط 2003/2002	متوسط 2002/2001	متوسط 2000/1999	
35.1	34.3	33.6	1- فيجي
35.3	35	34.1	2- كيرباتي
32	31.4	30.3	3- المالديف
29.6	29	28.1	4- جزر المارشال
33.2	32.1	31.3	5- ماكرونيزيا (Fed)
30	29.2	28.4	6- بالوا
33.5	32.6	31.4	7- سامو
35.3	34.5	33.4	8- جزر سليمان
37.4	36.3	35.1	9- تونكا
32.5	31.7	30.9	10- فانواتو
33.4	32.6	31.7	المتوسط العام

## 2.3.2.3. التقديرات الخاصة بدول شيوعية سابقة

هذه التقديرات تخص كل من الصين ولاوس وفيتنام كما هو موضح في الجدول الموالي .

الجدول رقم 18: تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في (3) دول شيعية سابقة للفترة (2003-1999) [48] ص(28).

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي ، باستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Friedrich Schneider)			البلدان
متوسط 2003/2002	متوسط 2002/2001	متوسط 2000/1999	
15.6	14.4	13.1	1- الصين
33.4	31.9	30.6	2- لاوس
17.9	16.9	15.6	3- فيتنام
22.3	21.1	19.8	المتوسط العام

يتضح من الجدول أن حجم الاقتصاد الموازي يتجه إلى الارتفاع ، إذ ارتفع المتوسط العام للفترة (2000/1999) من (19.8%) إلى (22.3%) للفترة (2003/2002) أي زيادة مئوية بـ (2.5%) خلال أربع سنوات . إذ خلال الفترة (2003/2002) نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في لاوس (33.4%) ، أما أصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في الصين (15.6%) من (GDP) الرسمي ، ثم تليها فيتنام (17.9%) من (GDP) الرسمي .

عموما حجم الاقتصاد الموازي اقل وطأة في الصين ولاوس وفيتنام مقارنة بدول جزر جنوب الباسيفيك، ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق .

### 2.3.3. تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في دول (OECD)

بالنسبة لدول (OECD) أجريت عليها مجموعة من التقديرات أهمها: تقديرات الفترة (1993-1989)، (1998-1994)، (2003-1999) ، وذلك باستخدام طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) و طريقة الطلب على النقود.

### 2.3.3.1. تقديرات الفترة (1993-1989)

خلال هذه الفترة تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي في (21) بلد من بلدان (OECD) باستخدام طريقة الطلب على العملة وطريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) والتقديرات موضحة في الجدول الموالي .

الجدول رقم (19) : حجم الاقتصاد الموازي في (21) بلد من بلدان (OECD) للفترة (1989-1993) من إعداد الطالب بالاعتماد على : [64] ص(11) / [32] ص(13) .

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي.				البلدان
طريقة الطلب على النقود تقديرات Johnson وآخرون(*)	طريقة الطلب على النقود تقديرات (Friedrich Schneider)		طريقة المدخلات المادية(1) ( استهلاك الكهرباء)	
متوسط 1993/1990	متوسط 1992/1991	متوسط 1990/1989	سنة 1990	
13.1	13	10.1	15.3	1- استراليا
5.8	7.1	5.1	15.5	2- النمسا
15.3	20.8	19.3	19.8	3- بلجيكا
10	13.5	12.8	11.7	4- كندا
9.4	15	10.8	16.9	5- الدنمارك
—	16.1	13.4	13.3	6- فنلندا
10.4	13.8	9	12.3	7- فرنسا
10.5	12.5	11.8	14.6	8- ألمانيا
7.2	11.2	9.6	13.1	9- المملكة المتحدة
27.2	24.9	22.6	21.8	10- اليونان
7.8	14.2	11	20.6	11- ايرلندا
20.4	24	9.6	19.6	12- ايطاليا
8.5	9.5	8.8	13.2	13- اليابان
11.8	12.7	11.9	13.4	14- هولندا
9	9	9.2	—	15- نيوزلندا(2)
5.9	16.7	14.8	9.3	16- النرويج
15.6	17.2	15.9	16.8	17- البرتغال
16.1	17.3	16.1	22.9	18- اسبانيا(3)
10.6	17	15.8	11	19- السويد

6.9	6.9	6.7	10.2	20- سويسرا
13.9	8.2	6.7	10.5	21- الولايات المتحدة الأمريكية
11.3	14.3	13.2	15.1	المتوسط العام

(\*)Johnson, Kaufmann, and Zoida-Lobaton (1998a/b), and Williams and Windebank (1995).

(1) Physical input method Lacko (1996, 1997a, 1997b, 1999).

(2) The Figures are calculated using the MIMIC-method and Currency demand approach. Source Giles (1999b).

(3) The figures have been calculated from Mauleon (1998).

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن حجم الاقتصاد الموازي اقل وطأة في بلدان (OECD) مقارنة بالدول النامية والدول المتحولة مع وجود زيادة طفيفة من فترة لأخرى، كما تختلف تقديرات حجم الاقتصاد الموازي وذلك تبعاً للطريقة المستخدمة والباحث الذي يطبقها وفترة الدراسة، إذ أن التقديرات حسب (Lacko Maria) باستخدام طريقة المدخلات المادية أكبر نوعاً ما مقارنة بالطرق الأخرى، في المقابل لا تختلف كثيراً تقديرات (Friedrich Schneider) عن تقديرات (Johnson Simon) وآخرون.

إذ خلال الفترة (1992/1991) وباستخدام طريقة الطلب على النقود، نجد أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في اليونان (24.9%) من (GDP) الرسمي، تليها إيطاليا (24%) من (GDP) الرسمي، ثم بلجيكا (24%) من (GDP) الرسمي، أما في حدود المتوسط العام كل من (ألمانيا) (12.5%)، هولندا (12.7%)، كندا (13.5%)، فرنسا (13.8%)، أيرلندا (14.2%)، وأصغر نسب للاقتصاد الموازي من (GDP) الرسمي سجلت في كل من (سويسرا) (6.9%)، النمسا (7.1%)، الولايات المتحدة الأمريكية (8.2%)، نيوزيلندا (9%)، اليابان (9.5%) . غير أنه وبالرغم من اختلاف التقديرات والطرق إلا أن الاتجاه العام للاقتصاد الموازي يبقى على حاله في هذه الدول .

### 2.3.3. 2. تقديرات الفترة (1998-1994)

خلال هذه الفترة تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من طرف (Friedrich Schneider) في (17) بلد من بلدان (OECD) باستخدام طريقة الطلب على النقود، والتقديرات موضحة في الجدول الموالي .

الجدول رقم 20 : حجم الاقتصاد الموازي في (17) بلد من بلدان (OECD) للفترة (1998/1994) [72] ص(86).

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي. طريقة الطلب على النقود تقديرات (Friedrich Schneider)					البلدان
سنة 1998	سنة 1997	سنة 1996	سنة 1995	سنة 1994	
29	28.7	28.5	26.6	26	1- اليونان
27.8	27.3	27	26.2	25.8	2- إيطاليا
23.4	23.1	22.9	22.6	22.3	3- اسبانيا
22.6	22.4	21.9	21.6	21.4	4- بلجيكا
20	19.8	19.2	18.9	18.3	5- السويد
19.7	19.4	18.9	18.5	17.9	6- النرويج
18.4	18.1	18.3	18.1	17.6	7- الدنمارك
16.3	16.1	15.9	15.6	15.3	8- ايرلندا
15	14.8	15.1	15	14.6	9- كندا
14.9	14.7	14.9	14.8	14.3	10- فرنسا
14.7	15	14.5	13.9	13.1	11- ألمانيا
13.5	13.5	14	14.1	13.6	12- هولندا
14.1	13.9	14	13.2	13	13- استراليا
13	13	13.1	12.6	12.4	14- المملكة المتحدة
8.9	8.8	8.8	9	9.4	15- الولايات المتحدة الأمريكية
9.1	8.9	8.3	7.3	6.7	16- النمسا
8	8.1	7.5	6.9	6.6	17- سويسرا
17	16.8	16.64	16.2	15.8	المتوسط العام

من خلال الجدول يمكن القول أن حجم الاقتصاد الموازي يتجه إلى الارتفاع من فترة لأخرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت انخفاضا طفيفا، إذ ارتفع المتوسط العام خلال أربع سنوات (1998-1994) من (15.8%) إلى (17%) أي زيادة بـ (1.2%)، إذ نجد أكبر نسبة للاقتصاد الموازي في اليونان (26%)، (26.6%)، (28.5%)، (28.7%)، (29%) من (GDP) الرسمي خلال الفترات 1994، 1995، 1996، 1997، 1998 على التوالي، تليها إيطاليا (27.8%) من (GDP) الرسمي سنة 1998، ثم اسبانيا (23.4%) من (GDP) الرسمي، في حدود المتوسط العام نجد كل من (ألمانيا (14.7%)، كندا (15%)، فرنسا (14.9%)، ايرلندا (16.3%)، أما اصغر النسب سجلت في سويسرا (8%) الولايات المتحدة الأمريكية (8.9%) النمسا (9.1%) خلال سنة 1998.

2. 3. 3. 3. تقديرات الفترة (1999-2003)



تم تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام طريقة الطلب على النقود وطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) في مجموعة من (21) بلد من بلدان (OECD) من طرف (Friedrich Schneider)، التقديرات مقسمة على الفترات (2000/1999)، (2002/2001)، (2003/2002)، كما هو موضح في الجدول الموالي رقم (21).

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن حجم الاقتصاد الموازي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الرسمي) في بلدان (OECD) خلال أربع سنوات (2003-1999) تميز بانخفاض نسبي وهو ما يبينه المتوسط العام، إذ انخفض المتوسط العام من (16.8%) خلال الفترة (2000/1999) إلى (16.3%) خلال الفترة (2003/2002) أي انخفاض بـ (0.5%) وهي زيادة صغيرة مقارنة بالدول النامية ودول التحول الاقتصادي.

إذ سجلت أكبر نسبة للاقتصاد الموازي للفترة (2003/2002) في اليونان، إيطاليا، أسبانيا على التوالي (28.2%)، (25.7%)، (22%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الرسمي. أما أصغر نسبة للاقتصاد الموازي سجلت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (8.4%)، سويسرا (9.4%)، اليابان (10.8%)، النمسا (10.9%) من (GDP) الرسمي. أما في حدود المتوسط العام نجد كل من (السويد) (16.3%)، النرويج (16.4%)، ألمانيا (16.8%) من (GDP) الرسمي خلال الفترة الأخيرة. تتشابه بعض البلدان من حيث الاقتصاد الموازي مثل (الدنمارك) (17.3%)، فنلندا (17.4%)، هولندا (12.6%)، نيوزيلندا (12.3%)، المملكة المتحدة (12.2%)، اليابان (10.8%)، النمسا (10.9%)، كندا (15.2%)، أيرلندا (15.3%)، السويد (18.3%)، ألمانيا (18.4%)، النرويج (18.8%) من (GDP) الرسمي خلال الفترة الأخيرة.

عموما يفسر نقص حجم الاقتصاد الموازي في بلدان (OECD) خلال أربع سنوات (2003-1999) بانخفاض عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والقيود التنظيمية الحكومية وكذلك تحرير أسواق العمالة [70] ص (12).

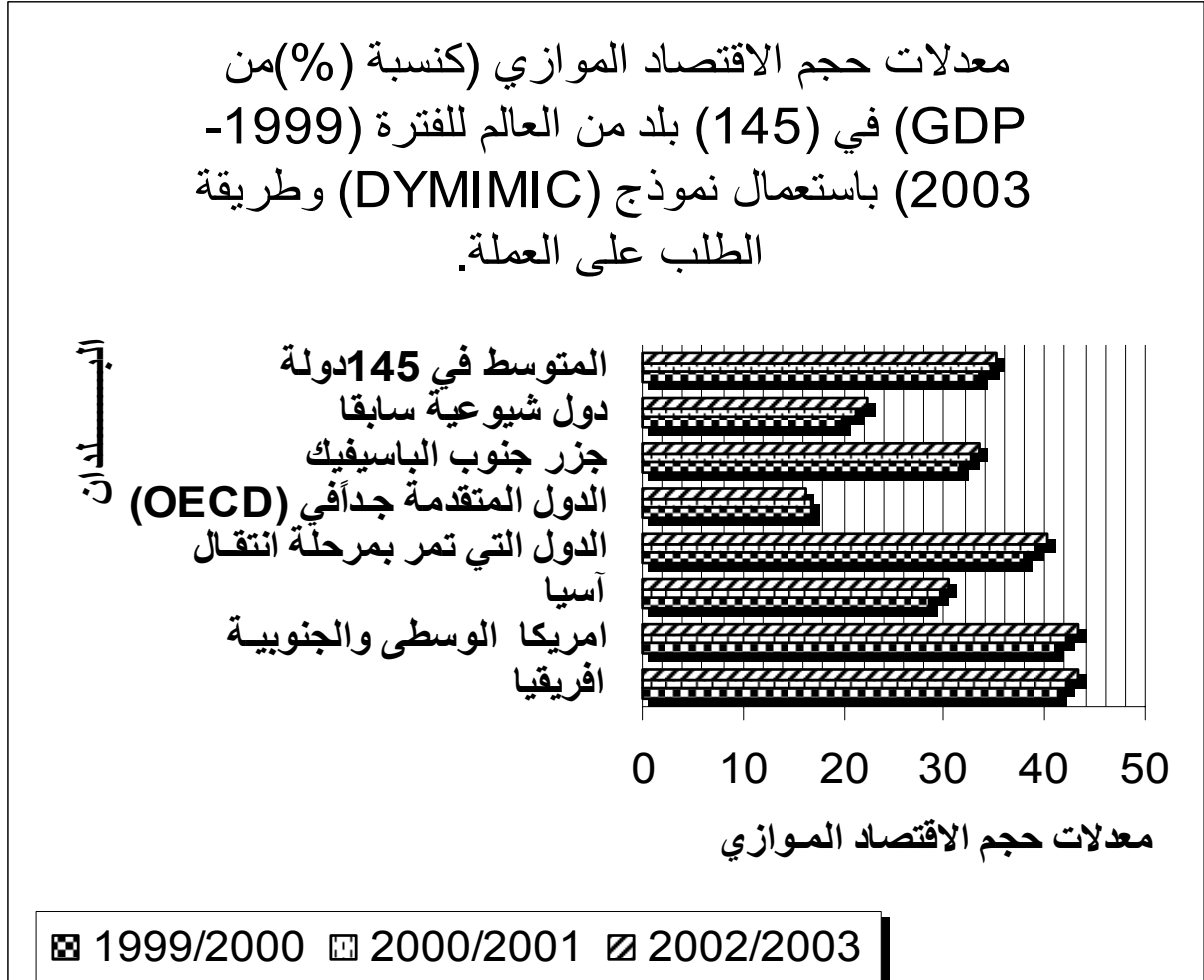
إن تقديرات حجم الاقتصاد الموازي الخاصة بالفترة (2003/1999) للدول النامية ودول التحول الاقتصادي وبلدان (OECD)، شملت (145) بلد باستخدام طريقة الطلب على النقود وطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC)، لخص (Friedrich Schneider) معدلات حجم الاقتصاد الموازي فيها في الشكل البياني رقم (10) الموالي. إذ نلاحظ أن أكبر معدلات الاقتصاد الموازي في دول إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية تليها دول التحول الاقتصادي، وفي حدود المتوسط العام نجد دول جزر جنوب الباسيفيك، تليها آسيا أما أصغر النسب سجلت في دول (OECD) ودول شيوعية سابقة (الصين، لاوس، فيتنام).

الجدول رقم 21 : حجم الاقتصاد الموازي في (17) بلد من بلدان (OECD) للفترة (1999-2003) [48] ص(26).

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC). تقديرات (Friedrich Schneider)			البلدان
متوسط 2003/2002	متوسط 2002/2001	متوسط 2000/1999	
13.5	14.1	14.3	1- استراليا
10.9	10.6	9.8	2- النمسا
21	22	22.2	3- بلجيكا
15.2	15.8	16	4- كندا
17.3	17.9	18	5- الدنمارك
17.4	18	18.1	6- فلندا
14.5	15	15.2	7- فرنسا
16.8	16.3	16	8- ألمانيا
28.2	28.5	28.7	9- اليونان
15.3	15.7	15.9	10- ايرلندا
25.7	27	27.1	11- ايطاليا
10.8	11.1	11.2	12- اليابان
12.6	13	13.1	13- هولندا
12.3	12.6	12.8	14- نيوزلندا
18.4	19	19.1	15- النرويج
21.9	22.5	22.7	16- البرتغال
22	22.5	22.7	17- اسبانيا
18.3	19.1	19.2	18- السويد
9.4	9.4	8.6	19- سويسرا
12.2	12.5	12.7	20- المملكة المتحدة
8.4	8.7	8.7	21- الولايات المتحدة الأمريكية
16.3	16.7	16.8	المتوسط العام

وحسب تقديرات للبنك الدولي (2004) للفترة (1990-2003) فإن أعلى معدلات الاقتصاد الموازي توجد في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا اللاتينية ووسط آسيا بنسب أكثر من (50%) من (GDP) الرسمي . كما ازدادت المشاركة في الاقتصاد الموازي في دول جنوب

آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، في المقابل المشاركة في الاقتصاد الموازي في بعض دول وسط أوربا تشهد تباطؤاً وذلك في أعقاب الإصلاحات ، أما في شرق آسيا استقر حجم الاقتصاد الموازي بعض الشيء في حدود (20%) من (GDP) الرسمي حيث تواجه المؤسسات قيوداً تنظيمية وابعاءاً ضريبية اقل . في المقابل في دول العالم الصناعي فان حجم الاقتصاد الموازي عموماً اقل من (15%) من (GDP) الرسمي [50] ص(01-02).



الشكل رقم 10 : معدلات حجم الاقتصاد الموازي في بلدان (OECD) وبعض الدول النامية ودول التحول الاقتصادي للفترة (2003-1999) . من إعداد الطالب بالاعتماد على : [73] ص(19)

نستنتج من هذا المبحث ، أن هناك عدة محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام الطرق السالفة الذكر ، والتي أعطت نتائج مهمة رغم تباينها من باحث لآخر ومن طريقة لأخرى ، لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن هناك اتجاه عالمي لاستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) بالإضافة إلى طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء ) مقارنة باستخدام الطرق الأخرى .

## خلاصة الفصل 2

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ،انه من الصعب أو من المستحيل تقدير كافة الأنشطة الموازية على طبيعتها الحقيقية كما يمكننا القول انه لا توجد طريقة مثلى معتمدة في عمليات التقدير. لكن في المقابل توجد مجموعة من المناهج تستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الموازي ،منها المباشرة وأخرى غير مباشرة ،وبناء النماذج متعددة الأسباب والمتغيرات . كما أن زيادة (أعباء الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي ، خدمات القطاع العام الفساد، الحظر واللوائح الحكومية) تؤدي إلى زيادة وتوسع الاقتصاد الموازي .

ومن الناحية العملية وباستخدام المناهج السابقة الذكر ،تم استعراض عدة محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في بعض دول العالم من دول متقدمة ونامية وأخرى متحولة ، إذ أعطت نتائج مهمة للغاية حول الاتجاه العام للاقتصاد الموازي في هذه البلدان .

إن تقدير الاقتصاد الموازي يعتبر من الأمور المهمة وذلك لتحليل آثاره على الاقتصاد الرسمي ، واتخاذ الإجراءات السليمة لمحاربهه والسياسات الاقتصادية الصحيحة لتوجيهات الاقتصاد الرسمي .

### الفصل 3

#### الاقتصاد الموازي الآثار وسبل الترويض مع الإشارة إلى حالة الجزائر

للاقتصاد الموازي آثاراً تختلف من بلد لآخر وذلك حسب درجة انتشار الظاهرة والعناصر المكونة لها والبيئة القائمة فيها، والجزائر هي واحدة من بين البلدان التي تتوسع فيها الظاهرة يوماً مـخلفة آثاراً سلبية وأخرى ايجابية، تستدعي بدورها الدراسة والتحليل للحد منها .

وفي هذا الإطار ومن اجل دعم دراستنا لهذا الفصل قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول عرضاً عاماً لتطور للاقتصاد الموازي في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل عام لآثار الاقتصاد الموازي على اقتصاديات العالم والاقتصاد الجزائري خصوصاً، أما المبحث الثالث فخصصناه لآليات دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي بشكل عام .

#### 3.1. واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد الموازي جزءاً هاماً من الاقتصاد ككل، ولقد تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال وفي أعقاب الاقتصاد المخطط، كما عرف صوراً مختلفة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، وللاقتصاد الموازي في الجزائر مصادر ومظاهر تميز الظاهرة عما هو عليه في بلدان أخرى .

#### 3.1.1. نشأة وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر

مرت نشأة الاقتصاد الموازي في الجزائر بمراحل عدة، وذلك تبعاً لتطور الاقتصاد الجزائري، والمراحل مقسمة كما يلي :

#### 3.1.1.1. المرحلة الأولى (1962-1989)

تميزت الجزائر خلال فترة الستينيات بعد الاستقلال، بطابع زراعي بالدرجة الأولى، لكن مع نهاية هذه الفترة وبداية السبعينيات تبنت الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط

المركزي، والاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، و  
تاميم قطاع المحروقات في (1971) والاستفادة من الطفرات النفطية لتلك الفترة (1973) حتى أوائل  
الثمانينيات، الأمر الذي ساعد على توفير مدخرات محلية كافية لإرساء بنیان اقتصادي متين .

إن هذه العوامل أدت إلى انخفاض مستويات البطالة خاصة في المناطق الحضرية، إذ انتقل معدل  
البطالة من (33%) سنة (1966) إلى (14%) سنة (1985). في المقابل ومع اكتشاف ظاهرة الاقتصاد  
الموازي في بداية السبعينيات كما ذكر آنفاً، فإنه في الجزائر خلال هذه الفترة يمكن حصر الأنشطة  
الموازية في الأعمال المنزلية والأنشطة الفلاحية [12] ص(73). إذ خلال فترة الثمانينيات ونتيجة لجمود  
الاقتصاد والسوق نظراً للتسيير الإداري وما يحمله من خصائص [13] ص(113) :

- تدعيم الأسعار .
- احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية .
- ارتفاع القدرة الشرائية.
- إهمال دور القطاع الخاص.
- ازدياد عدد السكان ونقص الادخار.

إن هذه الخصائص للاقتصاد الجزائري أدت إلى نقص في المواد الاستهلاكية وازدياد الطلب  
عليها، في المقابل عجز السوق الوطنية عن تلبية هذا الأخير. غير أن هذا الأمر عولج في تلك الفترة  
ببرنامج محاربة الندرة وتراخيص استيراد السلع الاستهلاكية، مثل السيارات و سلع التجهيز والمواد ذات  
الاستهلاك الواسع (قطع غيار السيارات، الآلات، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية ) . لكن هذا  
الإجراء مع وجود احتكار أدى في الحقيقة إلى ظهور نمط استهلاكي اصطناعي ساهم بدوره في توسع  
دائرة أنشطة الاقتصاد الموازي بظهور سوق سوداء وسوق موازية للسلع والعملات و الممارسات غير  
القانونية (المحسوبية، اختلاس الأموال، الرشوة، الفساد... الخ ). وخلاصة القول، فإن الانخفاض الذي  
عرفه عرض السلع والخدمات (الإنتاج الوطني و الواردات) والفوضى التي شهدتها القطاع العمومي  
للتوزيع، هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور الأنشطة الموازية إما على شكل مضاربات لسلع  
التوزيع أو نشاطات منتجة وذلك بإنشاء وحدات حرفية وشبه صناعية ذات طابع عائلي، سمح بإنشائها  
الميثاق الوطني لسنة (1976). أما فيما يتعلق بالعمل في القطاع غير الرسمي كجزء من الاقتصاد  
الموازي، من المعيار القانوني يتكون من الأشخاص غير المصرح بهم أساساً، الذين لم يبلغوا السن  
القانونية للعمل والأشخاص الذين يعملون في منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية والرعاية  
العائلية، والأشخاص الذين يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد والمعوقين العاملين غير المحميين بتشريع

العمل .غير انه في سنة(1978) تم إصدار القانون الأساسي العام للعامل بغية تنظيم عمل النساء والقصر ،إذ قلص النص السن القانونية للعمل من 18 إلى 16 سنة [12] ص(73).

### 3.1.1.2. المرحلة الثانية (1990-1997)

وتميزت هذه المرحلة ،منذ (1986) ،بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية ،إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في (1989/1991/1994) والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة(1994) .

إذ تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ،وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ما يلي [12] ص(73):

- إعادة تنظيم القطاع العمومي المنتج (الصناعة ،البناء والإشغال العمومية ،الفلاحة)،تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة تقليص الاستثمارات .
- تقلص سوق العمالة وغياب التنظيم في سوق العمل .
- فتح المبادرات أمام الخواص وارتفاع مؤسسات القطاع الخاص .
- إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ (1988) وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة ومتابعة.
- زيادة عدد النساء المشتغلات جزئيا، والعمالات بالمنازل، والتي لا تخضع لأي نوع من معايير التنظيم.
- انتشار عمالة الأطفال في المدن الصغيرة والقرى والمراكز الحضرية الكبرى ،نتيجة لفقر الأسر والتسرب المدرسي .
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والعمال الدائمين أو المسرحين من القطاعات المنظمة العمومية والخاصة اثر تقليص العمال والتقاعد المسبق والذهاب الإرادي.
- الايدولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون ومنع الضريبة الجبائية والجمركية .
- الحالة الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد لهذه الفترة .
- لجوء الشباب العاطلين عن العمل إلى الطرق الملتوية لكسب قوتهم ،خاصة في ظل عجز الدولة لتوفير فرص عمل لهم .

أما المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فقد عرفت تطورا سلبيا[12] ص(74):

- انخفاض محسوس للدخل الفردي، رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء سنتي 1991/1990.
- ارتفاع كبير للتضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار حيث خفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة (22%) نهاية سبتمبر 1991، أما في أفريل 1994 وصلت نسبة التخفيض إلى (40.17%) (إذ ارتفع معدل التضخم من (18%) سنة 1990 ليصل إلى (29.8%) سنة 1995) [74] ص(210-218).
- تزايد معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات (إذ انتقل من (15%) سنة 1986 إلى (25%) سنة 1994، وفي سنة 1995 وصل إلى (28%).
- المديونية الخارجية ارتفعت من (25.7) مليار دولار سنة 1993 إلى (33.6) مليار دولار سنة 1996 و(31.2%) مليار دولار سنة 1997 كما يظهر في الجدول رقم (22) الموالي.
- انتشار واسع للسوق السوداء للصرف الأجنبي، مع وجود فوارق كبيرة نوعا ما، إذ سجل الفرق بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 1991 ب(14.3) ليصل إلى (32.4) سنة 1997. كما يظهر ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم 22 : تطور سعر الصرف دج / \$ بين السوق الرسمية للصرف والسوق السوداء (1991-

الوحدة : دج

(2001) [74] ص(217).

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الرسمية (متوسط مرجح)	17.7	36	54.7	57.6	66.6	75.3	77.3
السوق السوداء (متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14.3	19	30.3	32.4	33.4	24.7	12.7

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، نمو سلبي سنتي 1993 (-2.2%)، 1994 (-0.9%)، تحسن طفيف سنة 1997 (1.1%) .
- انخفاض الدخل الأسري، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الأوضاع الاجتماعية نتيجة عدم الاستقرار الأمني للبلاد.

إن هذه الظروف زادت من تدهور الظروف المعيشية للسكان، مما أدى بدوره إلى نمو الأنشطة الموازية سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة في المجتمع الجزائري. إذ سجلت أكبر كمية من المخدرات ب(5542.619 كلغ) سنة 1992، أما في سنة 1996 تم حجز كمية أقل (391.23 كلغ). لكن النقص في الكميات المحجوزة لا يعني الانخفاض بالضرورة، حيث اعتبرت الجزائر لهذه الفترة منطقة استهلاك وعبور هامة للمخدرات. انتشار واسع لباعة الأرصفة والباعة المتجولون، تهريب قطعان المواشي والماعز والتمور والبنزين عبر الحدود المغربية والتونسية أو الدول المجاورة الجنوبية،



مقايضة بعض السلع، انتشار سرقة وتزوير وثائق السيارات إما داخل البلاد أو مع دول الجوار [12] ص(74).

### 3.1.1.3. المرحلة الثالثة (1998-2007)

إذ يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين :

#### 3.1.1.3.1. مرحلة (1998-2003)

إن أهم ما ميز هذه الفترة ما يلي [12] ص(74-75):

- استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية . بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم صادرات المحروقات .
  - تحسن ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إذ انتقل التغير السنوي من (3.2) سنة 1999 إلى (6.9) سنة 2003. [75] ص(236)
  - انخفاض نسبة البطالة من (29.5%) سنة 2000 إلى (23.7%) سنة 2003 . بسبب برامج تشغيل الشباب بعد سنة 2002 [75] ص(236).
  - تحسن مدا خيل الأسر واستهلاكها وهذا نتيجة لرفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاسات النمو.
  - عرف دخل الأسر ارتفاعا بالقيمة الحقيقية قدره (20%) خلال الفترة (1995-2000) ونسبة (15%) بين (2000-2002) .
  - تحسن نفقات الاستهلاك للفرد في الأسرة قدر بنسبة (4.4%) وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة 2000، و(4.8%) في سنتي 2003/2002.
  - تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية .
- في هذا الإطار، تم تنظيم جزء من أنشطة الاقتصاد الموازي خاصة فيما يتعلق بإنتاج القطاع غير الرسمي والعمل المنزلي . ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال المستقلين، والإجراء المؤقتين، ومساعدو الأسر، والعمال في المنزل، ذلك على حساب الإجراء الدائمين المصرح بهم. وقد تم هذا من خلال سياسة الدولة الجديدة التي تشجع التشغيل الذاتي من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار والتمويل الجزئي للمؤسسات المصغرة وتقديم القروض المصغرة والإشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برامج تشغيل الشباب .

#### 3.1.1.3.2. مرحلة (2004-2007)

هذه المرحلة لا تختلف كثيرا عن المرحلة التي سبقتها، خاصة فيما يتعلق بالجزء غير الرسمي والأنشطة غير المشروعة من الاقتصاد الموازي، إذ أن تجارة المخدرات لم تقتصر على المتاجرة بها عبر الحدود بل تعدى ذلك إلى محاولات غرس بعض الأنواع من النباتات بالاستعانة بخبرات أجنبية سواء تعلق بولايات الجنوب أو الشمال حيث التغطية الأمنية اقل .

### 3.1.2. مصادر الاقتصاد الموازي في الجزائر

#### 3.1.2.1. الفئة غير المتمدرسة والمتسربون من المدارس

وتضم هذه الفئة الأطفال الذين لم يتمدرسوا أبداً و أولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة إرادية والمطرودين بسبب الرسوب في امتحانات من طور إلى آخر والمتعارف على تسميتهم بالمتسربين من المدارس. إذ يمكن تصنيفها كما يلي [12] ص(76-77):

- الفئة غير المدمجة في المنظومة التربوية .

- التسربات المدرسية .

#### 3.1.2.1.1. الفئة غير المدمجة في المنظومة التربوية

بلغ عددها الإجمالي (1.931.110) شاباً سنة 2001 تتراوح أعمارهم ما بين (6 إلى 18 سنة) أي ما يعادل (20.3%) . وتمثل شريحة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين (16 إلى 18 سنة) ما نسبة (71.5%) . إذ هذه الشريحة تزود سوق العمل في الاقتصاد الموازي بجزء هاماً من العمالة خاصة القطاع غير الرسمي .

وتدل هذه المؤشرات على مدى الجهود التي يجب أن تبذلها السلطات العمومية في مجال إتاحة فرص التمدرس ومواصلة الدراسة حتى النهاية، قصد تحسين قدرات المنظومة التربوية على الحفاظ بنسبة أكبر من التلاميذ وبالتالي تسريح أقل عدد من التلاميذ في سن مبكرة مما يخفف من طلب العمل خاصة في الاقتصاد الموازي .

#### 3.1.2.1.2. التسربات المدرسية

تتميز المنظومة التربوية بضعف المردودية الداخلية الذي يتجلى في العدد الهائل من المتسربين الذي تبرزه النسب العالية للرسوب في الامتحانات وإعادة السنة والطرء، وما يثير الانتباه إلى أن هذه

التسربات تميل إلى الارتفاع من سنة لأخرى. إذ بلغ عدد المتسربين من المدرسة المسجلين في سنة 2001 كمطرودين أو متخلين عن الدراسة في مختلف أطوار التعليم (426.630) مقابل (532.000) في سنة 1998.

حيث كان توزيعهم لسنة 2001 كما يلي :

- الطور الأساسي : (302.350) تلميذا منهم (37.6%) تسربوا من السنة التاسعة أساسي بمعدل سن 15 سنة .

- الطور الثانوي : (124.280) تلميذا منهم (16.3%) تسربوا من السنة الثالثة ثانوي وتتراوح أعمارهم بين (18 إلى 20 سنة).

إن المطرودين من المدرسة الذين تعادل سنهم أو يتجاوز 15 سنة، يمثلون معدل بتعداد قدره (238.000) تلميذا أي نسبة (55.8%) من إجمالي المتسربين. مبدئياً توجه هذه الفئة إلى منظومة التكوين المهني. لكن على الرغم من ذلك فهذه الأخيرة لا تستوعب إلا (202.000) تلميذا، وفي حالة تخرجهم فرصهم في العمل الرسمي صعبة نوعاً ما. أما في حالة الأطفال الذين نقل أعمارهم عن 16 سنة المسرحين نهائياً من المدارس دون فرص في التكوين، هنا فرصهم الوحيدة للحصول على عمل تكون في الاقتصاد الموازي. وهو ما يزيد من العمالة في الاقتصاد الموازي وبالتالي زيادة حجمه في الجزائر.

### 3.1.2.2. ضعف النشاطات الرياضية وزيادة خريجو التكوين المهني والتعليم العالي

#### 3.1.2.1. خريجو التكوين المهني والتعليم العالي

هناك ارتفاع في عدد حاملي الشهادات من فترة لأخرى، غير أن إدماجهم في سوق العمل الرسمي أمر صعب للغاية، نظراً لضعف العلاقة بين المنظومة الوطنية للتكوين وحاجات سوق العمل. لهذا الأمر يتجه العديد من حاملي الشهادات إلى الاقتصاد الموازي بالعمل في أنشطة مشروعة أو غير مشروعة. إذ في سنة 1999 أنجز استقصاء على عينة مكونة من (150) بائعاً متجولاً في شوارع قسنطينة، تبين منه أن التجارة غير المركزية (البضائع المستوردة خاصة الألبسة) تمثل النشاط الرئيسي لنسبة (80%) من البائعين بفئات مختلفة من الأعمار [12] ص (79).

#### 3.1.2.2. ضعف النشاطات الرياضية

في سنة 2002 قدر عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (6 إلى 29 سنة) بـ(15.264.766) نسمة يمثلون (52.15%) من السكان، وخلال سنة 2000 تم إحصاء (1.141.739) شابا منخرطين في الجمعية الرياضية أو جمعيات الشباب ما يمثل (7.5%) من عدد الشباب لهذه الشريحة أو (5%) من العدد الإجمالي للسكان. إن المرافق الرياضية تعتبر وسيلة هامة لمحاربة الفراغ والآفات الاجتماعية والعمل في الاقتصاد الموازي لدى العاطلين عن العمل والعاملين في الاقتصاد الرسمي. كما أن النقص في المنشآت والنشاطات الترفيهية وغيرها من النشاطات الثقافية والفنية بالإضافة إلى الظروف المعيشية. يؤدي بدوره إلى التوجه لأنشطة الاقتصاد الموازي خاصة أنشطة القطاع غير الرسمي (الباعة المتجولون، البيع بدون رخص، حراسة السيارات..) أو الأنشطة غير المشروعة (المخدرات وغيرها) [12] ص(80-82).

### 3.1.2.3. البطالة والفقير

### 3.1.2.1.3. البطالة

يعتبر المكتب الدولي للعمل كل شخص على أنه بطال إذا كان [76] ص(201) :

- بدون عمل و لا يزاول أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية (لا يعتبر عاطلا من كان يعمل على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي يسبق الاستقصاء).
- مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما.
- يبحث عن عمل بشكل جدي، شرط الجدية لا يؤخذ بعين الاعتبار في الدول ضعيفة الجهاز الإحصائي.
- وجدوا عملا و سيشغلونه لاحقا.

تعتبر البطالة أهم أسباب فقر السكان ومصدرا حقيقيا للعمالة في الاقتصاد الموازي، ومصدرها فئات أكثرها من الشباب الذين لم يسبق لهم العمل، والعمال المسرحين من العمل الرسمي. والجدول رقم (23) يوضح تطورات لمعدلات البطالة وعدد السكان القادرين عن العمل. إذ نلاحظ زيادة عدد السكان القادرين عن العمل، وانخفاض عدد السكان البطالين حيث كانوا (2516) سنة 1999 لينخفض إلى (2264) سنة 2003، أما معدلات البطالة فقد تحسنت نوعا ما إذ سجلت سنة 1999 نسبة (29.3%) لتتخفف إلى (17.7%) سنة 2004، كما انخفضت بطالة الشباب بحيث سجلت سنة 2000 نسبة (54.1%) وفي سنة 2004 أصبحت (32.5%)، وبالنسبة للشباب البطال في الوسط الحضري

انخفضت معدلات البطالة في هذه الشريحة إذ انخفض المعدل من (57.7%) سنة 2000 إلى (35.4%) سنة 2004، في المقابل ارتفعت الأعمال في المنازل حيث ارتفعت من (1263) سنة 2000 إلى (2070) سنة 2004، والتي يمكن تفسيرها ببرامج دعم الشباب و الأعمال الذاتية من قبل الدولة.

الجدول رقم (23): تطور عدد السكان القادرين على العمل، البطالة، أعمال في المنزل

(1999-2004). من إعداد الطالب بالاعتماد على : [12] ص (83) / [77] ص (19) .

- الوحدة (بالآلاف ما لم يشار إلى غيرها )

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
—	9540	9298	9073	8850	8589	السكان القادرون عن العمل
—	7276	6890	6596	6240	6073	مجموع مناصب العمل
—	2264	2408	2477	2610	2516	عدد السكان البطالين
17.7	23.7	25.9	27.3	29.5	29.3	نسبة البطالة (%)
32.5	45.5	—	47.9	54.1	—	الشباب البطال (%)
35.4	50.9	—	55.3	57.7	—	الشباب البطال في الوسط الحضري (%)
2070	1537	1455	1398	1263	—	أعمال في المنزل

إن معدلات البطالة الموضحة في الجدول رغم انخفاضها الملحوظ إلا أنها محدداً مهما للاقتصاد الموازي في الجزائر كما تزيد هي الأخرى من حدة الفقر .

### 3.1.2.3. الفقر

هناك عدة جوانب للفقر، إذ من الناحية الاقتصادية يمكن أن يعبر الفقر عن الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة. أو عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة [78] ص (02).

أما صندوق النقد الدولي بحسبه الفقر عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. ولفقر حد، وهو يعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك [79] ص (529).

أما بالنسبة للجزائر يمس الفقر فيها البطالين بصفة عامة والعمال الموسمييين وعمال الزراعة الدائمين، وأولئك الذين يعملون في إطار عقود محددة. كما أن السكان الأكثر فقرا هم من الريف (68%) ويزيد معدل أفراد الأسرة عن (8) أفراد، في حين المعدل الوطني لعدد الأفراد لا يتجاوز

(6.6) أفراد غير انه في السنوات الأخيرة ازداد الفقر في الوسط الحضري بسبب البطالة. و الجدول الموالي يمثل نتائج تحقيق خاص باستهلاك الأسر في الجزائر لسنة 2000 من الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم 24: توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب عدد البطالين (2000). [12] ص (87)

عدد البطالين	التأثير على عتبة الفقر الغذائي	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي	التأثير على عتبة الفقر العام	التوزيع حسب عتبة الفقر العام
عدم وجود بطالين	2.87%	50.80%	10.15%	46.04%
بطال واحد	3.50%	28.03%	14.96%	30.7%
بطالان اثنان	3.57%	14.37%	13.22%	3.61%
(3) بطالين فما فوق	2.75%	6.80%	15.23%	9.65%
المجموع	3.10%	100%	12.12%	100%

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- انه عند عتبة الفقر العام، فان انعكاس الفقر يكون أقوى عند الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأشخاص البطالين ((3) بطالين فما فوق).
- انه عند عتبة الفقر الغذائي (المدقع)، فان الأسر التي تضم أكثر من (3) بطالين تمثل اضعف نسبة للفقر، وفضلا عن ذلك فان الفروق في انعكاس الفقر حسب عدد البطالين ضمن الأسر ليست هامة .
- من هذه المعطيات يتبين أن عدد البطالين لا يؤثر بصفة عامة على الفقر الغذائي، وان مداخل الأسر التي تضم أكثر من (3) بطالين تحميها من وطأة الفقر الغذائي. ويمكن تفسير هذه النتائج أن جزء هام من هذه المداخل غير مسجلة، وبالتالي فمعظمها مولد من أنشطة الاقتصاد الموازي. أي أن فوارق استهلاك الأسر ومداخلها الرسمية تعتبر مؤشراً هاماً عن حجم الاقتصاد الموازي . لذلك قد يلعب الاقتصاد الموازي دوراً مهماً في تخفيض حد الفقر والفوارق الاجتماعية لدى بعض الفئات الاجتماعية .

### 3.1.3. مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر

للاقتصاد الموازي مظاهر يمكن تصنيفها في الأنشطة التالية :

- الأنشطة الموازية والمشروعة، وتشمل:

( الأنشطة الخفية، الأنشطة غير الرسمية، الأعمال المنزلية، التهرب الضريبي والاجتماعي، التهرب الجمركي).

- الأنشطة الموازية غير المشروعة، وتشمل خاصة: (المخدرات).

### 3.1.3.1. الأنشطة الموازي والمشروعة

وهي تعبر عن مجموع الأنشطة المشروعة اجتماعيا المولدة لسلع و/أو خدمات، يلجا الأفراد والمؤسسات إلى ممارستها لكن بدون ترخيص رسمي. وفي الجزائر تتخذ الأشكال التالية :

### 3.1.3.1.1. الأنشطة الخفية والأنشطة غير الرسمية والأعمال المنزلية

يمكن حصر هذه الأخيرة فيما يلي [13] ص(124-125) :

- التجار المتجولون ،سواء كانوا بسيارات و/أو راجلين ،والذين يعملون بدون رخص رسمية ، العارضين لمختلف السلع (أواني منزلية ،ملابس ،أفرشة ،اسماك .....الخ).
- تجار الأرصفة،وهم الأشخاص الذين يعملون في أرصفة الشوارع ،وأبواب الأسواق ومحطات النقل، وأمام المحلات المسجلة رسميا .
- البائعون على حواف الطرق السريعة ،الذين يعرضون سلعا مختلفة ،كالسجائر والخبز المصنوع في البيوت المعروضة من قبل الأطفال ،الفواكه والخضر المنتجة في مزارعهم أو التي يتم شراؤها من السوق .
- النقل الخفي للأشخاص في المدن والأرياف، بسيارات مختلفة وفي أماكن معروفة لدى الزبائن ، تزامم سيارات الأجرة والنقل الحضري المرخص لهم والخاضعين للضرائب .
- شحن وتفريغ السلع بدون رخص، في الموانئ،والأسواق،والأماكن المخصصة لبيع مواد البناء.....الخ.
- حراسة مواقف السيارات بدون رخص رسمية ، خدمات أجهزة الكمبيوتر غير المصرح بها .
- حلاقة النساء في البيت أو في بيوت الزبائن ، الخياطة في البيت (ملابس وافرشه مختلفة ) .
- تحضير بعض المواد الغذائية التقليدية كالكسكس الحلويات الموجهة مباشرة للمستهلك أو لمحلات البيع الرسمية الأخرى ، العناية بالأطفال،التي يتولد عنها أجورا غير مصرح بها .
- أنشطة التصوير غير المصرح عن دخولها ،في الأماكن السياحية وحفلات الزفاف المختلفة .
- تكوين الفرق الموسيقية ، وإحياء الحفلات بدون تصريح رسمي عن الدخول .
- الدروس الخصوصية والتدعيمية غير المصرح عن دخولها في بيوت الزبون أو بيت مقدم الخدمة .
- أنشطة الاعتناء بالحدائق الخاصة غير المصرحة الدخول .
- التجارة في العملات الأجنبية في السوق السوداء (مثل عمليات البيع والشراء التي تتم في بور سعيد بالجزائر العاصمة ) .

- التجارة في الذهب بدون ترخيص رسمي في الأرصفة، وأمام المقاهي والبنوك أو حتى أمام محلات بيع الذهب بترخيص رسمية.

- مبادلة السلع المشروعة لهدف التسويق بدون ترخيص سواء كان محليا أو على حدود الدول المجاورة  
3.1.3.1.2. التهرب الضريبي والاجتماعي

3.1.3.1.2. أشكال التهرب الضريبي في الجزائر

إن أشكال التهرب الضريبي الأكثر انتشارا وضرا هي [12] ص(153- 154):

3.1.3.1.2.1. على مستوى النشاطات

- البيع والشراء بدون فاتورة: تعتبر هذه الظاهرة الأكثر انتشارا، وتظهر جليا من خلال عدم شفافية المعاملات التجارية وشبكات التوزيع والاحتفاظ بمبالغ القيمة المضافة وعدم تحصيلها في الخزينة العمومية .
- عوامل تقاوم المنافسة غير المشروعة، حيث تؤدي إلى تقليص هامش الربح، وزيادة الأعباء للتجار الرسميين .
- البيع بفاتورة مخفضة، وكذلك البيع بفواتير مزورة. كذلك الاستيراد بفواتير مخفضة مزورة يصعب على مصالح الجمارك إثبات ذلك في بعض الحالات .
- استعمال سجلات تجارية بأسماء وهمية، أو بأسماء مرضى (مرضى عقليا مثلا) أو أشخاص متوفين.
- إيجار سجلات تجارية والتعامل بها، إذ أن أصحاب هذه السجلات لا يهتمهم إلا الحصول على أموال من هذه العملية والهروب نهائيا للخارج أو تغيير مكان الإقامة .
- ممارسة النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار للاستفادة من إمكانية شراء استثمارات دون الرسم على القيمة المضافة، والإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة ثلاث سنوات، وبعد انتهاء المدة يقوم الأشخاص بشطب سجله التجاري، وإعادة النشاط باسم احد الأقارب، للاستفادة من نفس الامتيازات.
- الحصول على سجلات تجارية في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب باسم الأبناء أو احد الأقارب، للاستفادة من بعض الإعفاءات .
- تضخيم التكاليف في التصريحات وتبريرها بمختلف المستندات المزورة .
- استعمال واستغلال لليد العاملة في الاقتصاد الموازي لاعتبارات ضريبية .



- إيجار مقرات لتمكن من التهرب والهروب نهائيا عند الضرورة. كذلك تغيير مكان الإقامة من ولاية لأخرى والحصول سجل تجاري جديد .
- منح الرشاوى لبعض أعوان وإطارات الجمارك والضرائب والهيئات الاجتماعية، مقابل الحصول على تراخيص أو تخفيض عقوبات أو إتلاف ملفات نهائيا.

إن عملية بحث قامت بها إدارة الضرائب سنتي 2001/2000 على عينة مكونة من (33) موردا عاما وخصوصا (18منتجا و15مستوردا ) وعلى (755) من زبائنهم التي تزيد قيمة مشترياتهم عن (20) مليون دينار، تبين أن المبالغ الخفية عن السلطات الضريبية مقارنة بالمعدل الإجمالي كمعدل سنتين قدرت بنسبة (73%)، إذ تمثل هذه النسبة (44)مليار دينار لا تخضع لأي اقتطاع ضريبي خلال عمليات البيع للمستهلكين وهو ما يزد بذلك من توسع دائرة الاقتصاد الموازي في الجزائر . كما انه رغم الإصلاح الضريبي في الجزائر، ما زالت هناك نقاط ضعف خاصة في ظل عدم التنسيق بين الإدارات وتفاقم العقوبات المالية والإدارية، إذ من أصل 565 شكوى أودعت خلال الفترة 2000/1999 لم يفصل القضاء إلا 285 قضية، أي ما يعادل (50%)، وتفيد المعطيات أن معدل دراسة الشكاوي يقدر بستتين وثلاث أشهر . [12] ص(153- 154)

وحسب وزارة المالية، فإن عدد الشكاوي المقدمة ضد مخالفات التهرب الضريبي بلغ مع نهاية سنة 2004 حوالي (928)شكوى في (48)ولاية، أكبرها سجل في كل من تلمسان بـ(134)حالة وشرق وهران بـ(125) حالة، وهي مخالفات مجمعة حسب طبيعة المخالفة وفروع الأنشطة[80].

### 3.1.3.1.2.1. على مستوى المداخل

في الجزائر توجد سوق مضاربة عقارية غير شفافة، والتي تسمح بتحويل مداخل هامة بمناسبة التنازل عن أملاك عقارية وبتصريحات جزئية منتظمة . ولم يكن الانخفاض المعتبر لحقوق التسجيل وللضريبة على فاض القيمة أي اثر على سلوك التهرب للمكلفين بالضريبة .

وتعد المداخل الايجارية محور تهرب هاما من خلال التخفيض المنظم لمبالغ الإيجار المصرح بها، أما فيما يخص المهن الحرة فان مداخل هذه الفئة من المكلفين بالضريبة تخضع لضريبة ضئيلة بسبب نمط تعريفي ملزم التطبيق .

إن المظاهر الخارجية للثراء (نسق المعيشة، سيارات فخمة، رحلات ترفيهية مبتكرة للخارج ، ممتلكات، حفلات كبيرة ) تخضع لضرائب غير متناسبة مع المداخل الحقيقية، إذ انه منذ سنة1999 تم

إقامة مراقبة على أساس تصريحات ضريبية ومظاهر الثراء الخارجية. وتعلق الأمر بـ (5.16) شخصا نتج عنها تعديل ضريبي قدره (796) مليون دج [12] ص(155).

وبالنسبة للضغط الضريبي فقد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة (1990- 2004) حيث انتقل من (19.34%) سنة 1990 الى (29.80%) سنة 2004 متضمنا قطاع المحروقات الذي يتحمل في بعض الحالات نصف الضغط تقريبا [81] ص(71).

### 3. 1. 3. 1. 2. 2. 1. 3. 1. 3. التهرب الاجتماعي

في الجزائر، ينبغي أن يكون كل عامل منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي، سواء كان أجيرا، أو شبيها بالأجير أو غير أجير يعمل لحسابه الخاص (أرباب عمل أو مستقلون يمارسون نشاطات صناعية، تجارية، حرة، حرفية، فلاحية أو أي نشاط آخر). وبالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي، يعتبر الاقتصاد الموازي خطراً حقيقياً، إذ لا يوجد مشكل على مستوى المهن الصغيرة للشبان الذين هم في انتظار منصب شغل مثل البائعين المتنقلين ولكن خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (يوجد كذلك على مستوى المؤسسات الكبرى)، و المؤسسات التجارية ومؤسسات الخدمات. إن هذه المؤسسات تستفيد من مساعدات وقروض و تسهيلات، وتوظف يد عاملة بصفة قانونية تتقاضي أحيانا مرتبات لائقة دون القيام بالالتزامات الملقاة على عاتقها سواء بالنسبة للعمال أو بالنسبة للمالكين، حيث أن هذه الالتزامات لها انعكاسات فورية ومباشرة على إيرادات الضمان الاجتماعي وتوازناته المالية [12] ص(163).

حسب التحقيقات الخاصة بالأسر التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء لسنوات (2001، 1997، 1992) خلال هذه الفترة معدل التسجيل في الضمان الاجتماعي ازداد من (26.6%) سنة 1992 الى (34.7%) سنة 2001، وقد كانت الزيادة لكافة الفئات باستثناء الممتهنين ومساعدى الأسر التي انخفضت نسبتها من (87%) سنة 1992 إلى (79%) سنة 2001 [82] ص(47).

كما أن تحقيق قام به مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي سنة 2001 تبين انه من بين (7500) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ما نسبة (41%) من عمالها غير مصرح بهم في الضمان الاجتماعي.

وأمام هذه التهربات، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمراقبة خلال السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى (05) ولايات تعلقت بـ (6096) رب عمل. وتتمثل المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق فيما يلي [12] ص(164- 165):

- تم إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الاجتماعي .
- أن حوالي نصف أرباب العمل لا يملكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم مما يؤدي إلى صعوبات في المراقبة وتحصيل الاشتراكات .
- نسبة عالية من تشغيل العمال المؤقتين (ما يقارب 50%) وعدد كبير من العمال لا يقيمون في الولاية التي يمارسون فيها نشاطهم (حوالي الثلث) .
- كذلك ما يقارب ثلثي أرباب العمل يدفعون أجورا دون الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- تعيش اليد العاملة في عدم استقرار كبير، منشغلة فقط بالحصول على عمل، والحفاظ عليه والحصول على دخل ولو كان زهيدا.

كما أن مراقبة قامت بها كل من مفتشية العمل بالتعاون مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة (1997-2002) على عينات مختلفة من مقرات العمل في قطاعات مختلفة (التجارة والخدمات، البناء، الفلاحة)، إذ تفيد، نتائج هذه الدراسة أن نسبة العمال غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي كبيرة نوعا ما، وتنتج إلى الانخفاض بالرغم من زيادة عدد العمال من فترة لأخرى، بحيث انخفضت هذه النسبة من (43.84) سنة 1997 إلى (31.83) سنة 2002، رغم أن عدد العمال تضاعف تقريبا من (12853) سنة 1997 إلى (23320) سنة 2002 . ونفس هذا بانتشار العمل في الاقتصاد الموازي خاصة بالجزء غير الرسمي منه، كما أن فترة نهاية التسعينيات تميزت بعدم الاستقرار الأمني والفوضى في البلاد، وهو ما يساعد على انتشار مثل هذه السلوكيات . وتعتبر بعض فروع النشاط المدروسة مثل (الخدمات، البناء، الفلاحة) مصادر هامة لعرض مناصب العمل واستخدام اليد العاملة غير المصرح بها نتيجة المرونة في علاقات العمل خاصة فيما يتعلق بالمهن الصغيرة (نوادل، وأعوان صيانة) [12] ص(166).

### 3.1.3.1.3. التهرب الجمركي

تقوم مصالح الجمارك الجزائرية بدور اقتصادي هام، منذ تحرير التجارة الخارجية سنة 1991، ويندرج هذا الدور ضمن منظور الإصلاحات الاقتصادية التي تتبنى التبادل الحر. في هذا الإطار تواجه الجمارك الجزائرية مظهرين من التهرب الجمركي هما [12] ص(157-158) :

- المظهر الأول يتعلق بالتهريب الذي تقوم به الشبكات التي تنشط في دائرة الاقتصاد الموازي .
- المظهر الثاني يتعلق بالتهرب من دفع الرسوم الجمركية المستحقة كليا أو جزئيا، بالتصريحات المزورة حول النوع والقيمة ومصدر البضائع.



وعلى صعيد الإجراءات المتخذة من قبل مصالح الجمارك لبلوغ مستوى معتبر من التحصيل قامت بالإجراءات التالية [12] ص(160- 161):

- إعادة تنشيط البيع بالمزاد للسلع المحجوزة والمصادرة في حالات تخلي أصحابها عنها .
- تطهير حافظة قابضي الجمارك التي سمحت بتقليص الديون المستحقة للجمارك لدى الغير.
- تكثيف تحصيل الغرامات والعقوبات بفضل متابعة أحسن لتنفيذ القرارات القضائية الصادرة لصالح الإدارة وكذا إلى المصالح كوسيلة لتسوية النزاعات الجمركية .
- تعزيز عمليات المراقبة اللاحقة في إطار فرق مختلفة (بين الجمارك وإدارة الضرائب ) .

### 3.1.3. الأنشطة الموازية غير المشروعة

من بين أهم هذه الأنشطة نجد المخدرات الدعارة والمتاجرة بالأسلحة ،وهي أنشطة تمارس دون رخص من الدولة وتشمل إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات الممنوعة، إذ قد يكون منعها لاعتبارات صحية كالمخدرات ،أو أخلاقية كممارسة الدعارة ،أو لاعتبارات أمنية كتجارة الأسلحة ،أو لإضرار أخرى كتزوير العملات والماركات والملكية التجارية أو التهريب ..الخ[13] ص(126).

ولعل الراجح في الجزائر من الأنشطة المذكورة نجد الاتجار في المخدرات، حيث تحولت الجزائر في السنوات الأخيرة من منطقة عبور للمخدرات إلى منطقة استهلاك أو حتى إنتاج لهذه المادة.

إن الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني من قبل مصالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني، مصالح الجمارك، المديرية العامة للأمن ) لسنة 2007، تميزت بحجز (16595.436) كلغ من راتنج القنب ،(45.04) كلغ من حشيش القنب، (814) غ من بذور القنب،(20987) نبتة من القنب،(233950) قرصا من المؤثرات العقلية من مختلف الأنواع ، (5960) ميلي لتر من سوائل المؤثرات . أما بالنسبة للأفيون والكوكايين ،فقد تميزت سنة 2007 بحجز (22000.5) غ من الكوكايين ،(53.92) غ من الكراك،(381.79) غ من الهروين، (47.1) غ من حشيش الأفيون ،(193.28) كلغ من بذور الأفيون ،(74817) نبتة من الأفيون [84] ص(21- 22).

وبالنسبة للقضايا المعالجة خلال سنة 2007، تعلق الأمر بـ(6683) قضية من عبر كامل التراب الوطني. منها (1769) قضية متعلقة بالتهريب والاتجار في المخدرات و (1310) قضية متعلقة بتهريب راتنج القنب و(45) قضية متعلقة بالتهريب الدولي لنفس المادة ،(381) قضية تخص الاتجار بالمؤثرات العقلية و(08) قضايا متعلقة بالتهريب الدولي لنفس المادة ،(13) قضية متعلقة بتهريب الكوكايين،(03)

قضايا متعلقة بالتهريب الدولي لنفس المادة، (02) قضيتين بالاتجار في الكراك ، (05) قضايا بتهريب الهروين وقضية متعلقة بالتهريب الدولي لنفس المادة وقضية متعلقة بتهريب الأفيون والاتجار فيه . كما تم تسجيل (24) قضية خاصة بالزراعة ، و(21) قضية لزراعة القنب و(03) قضايا لزراعة الأفيون . محاولات الزراعة هذه وجدت خاصة في ولايتي تيزي وزو وبجاية وذلك نظرا لتضاريس هذه المنطقة وغياب التغطية الأمنية لبعض الأماكن فيها ، على غرار ذلك بعض ولايات الجنوب تزرع بعض هذه النباتات منذ القدم للاستعمال الشخصي . وبالنسبة للأشخاص المتورطين في هذه القضايا، فقد تم توقيف (9874) شخصا ، منهم (2058) مهربا و(6408) مستهلكا لراتنج القنب ، (625) مهربا و(656) مستهلكا للمؤثرات العقلية ، (34) مهربا و(03) مستهلكين للكوكايين ، (02) مهربين للكراك ، (12) مهربا و(12) مستهلكا للهروين و(02) مهربين و(03) مستهلكين للأفيون ، بالإضافة إلى (56) شخصا تورطوا في زراعة القنب و(03) أشخاص في زراعة الأفيون . وبالنسبة للأجانب المتورطين في هذه القضايا ، نجد (102) أجنبية ، منهم (19) شخصا من نيجيريا ، (17) شخصا من النيجر ، (13) شخصا من المغرب ، (19) شخصا من مالي ، (07) أشخاص من فرنسا ، (06) أشخاص من ليبيريا ، (06) أشخاص من تونس ، (04) أشخاص من الصحراء الغربية ، (02) شخصين من سويسرا ، (01) شخصا من ساحل العاج ، (01) شخصا واحداً من غينيا ، (12) شخصا من لم تحدد جنسيتهم . أما بالنسبة للأشخاص المتورطين والمتواجدين على قيد البحث عنهم فيصل عددهم إلى (190) شخصا [84] ص (02-04) . في هذا الإطار تفيد الإحصائيات الخاصة بقضايا المخدرات المعالجة من طرف المجالس القضائية لسنة (2007) في عدة ولايات من الوطن ، والمتعلق بقضايا حيازة واستهلاك المخدرات أو التهريب والمتاجرة بها. كما ورد في التقرير أن عدد القضايا يفوق عدد المتهمين، أي أن العمل في إطار المخدرات يكون في شكل شبكات ، أكبر عدد للقضايا والمتهمين سجل في كل من ولاية الجزائر ووهران، في حين اقل القضايا والمتهمين سجلت في اليزي ، تمنراست ، ادرار ، الاغواط، غرداية الجلفة ، إن هذه القضايا توحى بان ظاهرة المخدرات أصبحت تعرف رواجاً كبيراً في الجزائر .

### 3.1.4. المقاربات الكمية للاقتصاد الموازي في الجزائر

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر ، نظرا لاختلاف المعطيات من مصدر لآخر وهذا في حالة توفرها ، رغم صعوبة التقدير ما ينبغي الإشارة إليه وهو أن الاقتصاد الموازي لعب دورا مهما في استقطاب الأيد العاملة خاصة في القطاع غير الرسمي منه ، خلال حقبة الثمانينيات مع تسريح العمال وإعادة هيكلة المؤسسات ، لذا كانت هنالك عدة محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الموازي بداية من فترة التسعينيات .

### 3.1.4.1. تقديرات مكاتب الدراسات الوطنية

#### 3.1.4.1.1. مكتب إكوتكنيكس (Ecotechnics)(1997)

وتمثلت دراسته في تحديد الحصة المصنفة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الموازي ، انطلاقاً من إجمالي اليد العاملة المنشغلة ، المتكونة من أرباب العمل والإجراء ومساعدى الأسر غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل الذين يزاولون نشاطاً مؤقتاً مأجوراً . وقد استعمل في هذه الدراسة معايير التصنيف التالية :

- التصريح الإداري (السجل التجاري، رخصة البلدية...).
  - التصريح الضريبي (التصريح بوجود النشاط لدى مصالح الضرائب).
  - التصريح لدى الضمان الاجتماعي (أرباب العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).
- وقد أسفر تركيب هذه المعايير بروز درجات مختلفة من التشغيل غير الرسمي :

\* القطاع غير الرسمي الفعلي غير المسجل حسب المعايير الثلاثة السابقة.  
 \* القطاع غير الرسمي المسجل إدارياً، والمصرح به جزئياً لدى مصالح الضرائب و/أو الضمان الاجتماعي. وحسب الدراسة المنجزة تمثلت هذه الفئة ما يقارب (50%) من المشتغلين في القطاع الخاص.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي [85] ص(06):

- القطاع غير الرسمي سنة 1996 شغل حوالي مليون شخص.
- انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1996 من (17.4%) إلى (22.4%) خارج قطاع الفلاحة، في المقابل ارتفاع قدره (2%) بالنسبة للتشغيل الرسمي .
- انتقال حصة التشغيل في القطاع غير الرسمي من (28%) إلى (58%) خلال نفس الفترة، في المقابل انخفضت حصة التشغيل في القطاع الرسمي من (72%) إلى (42%) خلال نفس الفترة.
- يحتل قطاعاً التجارة والخدمات الصدارة في توزيع التشغيل غير الرسمي حسب فرع النشاط الاقتصادي سنة 1996 بنسبة (67%)، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح ما بين

(21%) إلى (31%)، وقطاع الصناعة (تفصيل الملابس والصناعات الغذائية الزراعية... الخ) بنسبة تتراوح بين (8%) إلى (15%).

### 3.1.4.2.1. مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية الخاصة بالتنمية

في دراسة واستنادا إلى تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء لدى الأسر التي أجراها، سنوات 1992، 1997، 2001 و 2004 تم تقدير التشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد الموازي، وذلك بالاستناد إلى معياري الضمان الاجتماعي ومعياري حجم المؤسسات. حيث خصت التحقيقات العائلات والمؤسسات الفردية التي تعتبر من الناحية التصورية فرص هامة للعمال في الاقتصاد الموازي، والمؤسسات ذات الحجم الصغير هي في الغالب خارج النظام الضريبي والضمان الاجتماعي كما أنها تمارس نشاطها دون رخصة.

### 3.1.4.2.1.1. معيار الضمان الاجتماعي

وحسب هذا المعيار فإن نسبة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا قدر ب(16.4) نقطة خلال الفترة 1992 إلى 2004 وذلك بالانتقال من (26.6%) إلى (43%)، حيث ارتفعت هذه النسبة في كافة الفئات باستثناء فئة المتمرنين ومساعدتي الأسر التي سجلت ارتفاعا طفيفا، أما أكبر النسب ارتفاعا سجلت عند الإجراء حيث انتقلت من (11.1%) سنة 1992 إلى (29.8%) سنة 2004، وأرباب العمل والمستقلون حيث انتقلت من (51.09%) سنة 1992 إلى (66.3%) سنة 2004. [11] ص(97)

### 3.1.4.2.2. معيار حجم المؤسسة

تعتبر مؤسسات الإحصاء أن كافة النشاطات التي تمارس على المستوى المصغر تنتمي إلى القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الموازي وذلك حسب التصريح. وبالتالي تسمح هذه الطريقة بإعطاء اتجاه عام حول التشغيل غير الرسمي من خلال معيار حجم المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (25) الموالى نلاحظ أن عدد أرباب العمل المستقلين تضاعف مرتين، إذ انتقل من (666.000) سنة 1992 إلى (1.737.000) سنة 2004، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة التشغيل في حالة عدم وجود أجير دائم، حيث ازداد ب(8.59) نقطة خلال الفترة (1992- 2004)، في المقابل نلاحظ انخفاض نسبة التشغيل حالة اقل و/أو أكثر من (5) إجراء دائمين.



الجدول رقم 25: تطور وتوزيع أرباب العمل المستقلين حسب حجم المؤسسة (1992-2004). [86] ص(98).

الوحدة : (بالآلاف)

2004		2001		1997		1992		حجم المؤسسة
(%)	التعداد	(%)	التعداد	(%)	التعداد	(%)	التعداد	
89.8	1561	76.89	965	91.49	1075	81.21	541	عدم وجود أجير دائم
8.6	149	18.33	230	7.06	83	14.9	99	أقل من (5) أجراء دائمين
1.6	27	4.78	60	1.36	16	3.89	26	خمس أجراء دائمين أو أكثر
100	1737	100	1255	100	1175	100	666	المجموع

كما توجد محاولات أخرى لتقدير حجم التشغيل غير الرسمي كجزء من الظاهرة المدروسة في الجزائر، خلال فترة منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات (1985-1992) [86] ص(103).

### 3.1.4.2. تقديرات مصالح التخطيط و الديوان الوطني للإحصاء وبعض التقديرات الخاصة

#### 3.1.4.1.3. مصالح التخطيط

قامت مصالح التخطيط، ابتداء من التسعينيات، بإدراج الأنشطة الموازية في تقديراتها السنوية للتشغيل دون أن يتم تصنيفه حسب قطاع النشاط، ويتعلق الأمر بتقدير غير مباشر للتشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد الموازي، وذلك انطلاقاً من المعطيات الديمغرافية، والشغل المنظم انطلاقاً من معطيات مقدمة من المصادر الإدارية المختلفة، وكذا نسبة البطالة. حيث تم تقدير نسبة التشغيل غير الرسمي لسنة 1996 بـ(14.33%) باستثناء قطاع الفلاحة، وقد تطور التشغيل غير الرسمي إيجابياً لسنة 2003 مقارنة بسنة 1999 حيث ازداد بنسبة (8.2%)، في حين لم تبلغ نسبة تطور التشغيل الرسمي إلا (3.9%). كما ارتفعت نسبة التشغيل غير الرسمي من (13.8%) سنة 1992 إلى (17.2%) سنة 2003، أما أكبر نسبة فقد سجلت سنة 1997 بـ(15.4%) من إجمالي التشغيل [12] ص(90).

#### 3.1.4.2.2. الديوان الوطني للإحصاء

حيث قدر سنة 1992 التشغيل غير الرسمي بـ(375.000) و(900.000) في مارس 1996. وأخذت هذه التقديرات بعين الاعتبار كل من العاملين في البيوت، ومساعدتي الأسر. كما اعتبر الديوان

الوطني للإحصاء أن المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من (10) عمال -مؤسسات عائلية-لأنها لا تمسك محاسبة شاملة، رغم دورها المهم في التشغيل والقيمة المضافة . وبالنظر إلى حجم هذه المؤسسات، والنمط العائلي لتسييرها، والعلاقات التي تربطها بالنظام المؤسسي للتمويل و الاستثمارات تنشط في معظمها ضمن القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الموازي، وبالتالي تقلت من التسجيل الضريبي والضمان الاجتماعي .

### 3.1.4.2.3. تقديرات فريديريك شنايدر

ما يميز تقديرات (Friedrich Schneider) عن التقديرات السابقة الذكر، هو أن هذا الأخير لم يهتم فقط بالتشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد الموازي بل بجميع مكونات الظاهرة، كذلك من حيث طريقة التقدير إذ اعتمد على بيانات متوسطات طريقة الطلب على النقود وطريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) وهي من بين أهم الطرق المستخدمة في العالم لتقدير حجم الاقتصاد الموازي. التقديرات موضحة في الجدول السابق رقم (11).

الجدول يبين تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة (1999- 2003)، حيث ازداد خلال هذه الفترة بـ(1.8) نقطة وذلك بالانتقال من (34.1%) للفترة (2000/1999) إلى (35.9%) للفترة (2003/2002) من إجمالي الناتج المحلي.

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث، أن الاقتصاد الموازي مر بعدة مراحل في الجزائر، كما أن جزءاً هاماً من العاملة في الجزائر تشتغل في الأنشطة الموازية خاصة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الموازي، إضافة إلى ذلك تعتبر التسربات المدرسية والتهرب الضريبي والاجتماعي، والتعقيدات الإدارية المرتبطة بأداء القطاع العام محددات هاماً للاقتصاد الموازي في الجزائر . كما أن توسع حجم هذه الظاهرة في الجزائر أفرز آثاراً عدة على مستويات مختلفة.

### 3.2. الآثار المرتقبة للاقتصاد الموازي

للاقتصاد الموازي فوائد وتكاليف على الاقتصاد الرسمي [87] ص(04- 09). كما له آثاراً ايجابية وأخرى سلبية، بالنسبة للآثار الايجابية تتمثل في النقاط التالية [42] ص(351- 352):

- للاقتصاد الموازي قيمة مضافة للاقتصاد ككل، تحلل في إطار العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي .

- انخفاض حجم رأس لمال المطلوب لتشغيل عمال جدد ،وهو ما يؤدي إلى استيعاب أعداد كبيرة من العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة التي لا تجد فرص عمل في الاقتصاد الرسمي .
- مصدر رزق هام بالنسبة للطبقات الفقيرة التي ليست لها مصادر دخل في الاقتصاد الرسمي .
- في الاقتصاد الموازي في الجزء غير الرسمي منه يتم تدوير النفايات المختلفة ،وتوفير السلع والأجهزة المستعملة للطبقات الفقيرة .

أما الآثار السلبية ،يمكن تحليلها على ثلاث مستويات،على مستوى العائدات الضريبية، الاقتصاد الكلي ،الاقتصاد الجزئي .

### 3.2.1. الآثار على مستوى العائدات الضريبية

#### 3.2.1.1. الخسارة في العائدات الضريبية

تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي ،حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عنها،مما يشكل إخلالاً بقاعدة العدالة في فرض الضرائب .ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة أعمالهم التي يقومون بها وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية .كما يترتب عن الظاهرة عدم إمكانية تحصيل بعض الأنواع من ضرائب الدخل، و/أو الضرائب غير المباشرة (المبيعات، الضريبة على القيمة المضافة ) .وبالتالي نمو الاقتصاد الموازي يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية تؤثر هي الأخرى على التنمية الاقتصادية [47] ص(155).

كما أن الانخفاض الكبير في حصيللة الضرائب مع زيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث زيادة كبيرة في العجز الموازي .ويزيد من حجم المشاكل المالية في البلد .ويرافق هذا إيرادات للدولة عند اقل مستوى لها ما كان يمكن أن يحدث في غير وجودها،ما يؤدي بدوره إلى الحد من قدرة الدول على توفير السلع والخدمات – ولكن زيادة الضرائب – خصوصا إذا اقترنت بتدهور واضح في نوعية الخدمات العامة والإدارة العامة، أو بقصور الاستثمار في مرافق البنية التحتية العامة، من شأنه خلق حوافز اقوي لدى المؤسسات والعاملين للانتقال إلى الاقتصاد الموازي ،مما يؤدي إلى استدامة هذه الحلقة المفرغة [25] ص(11).

#### 3.2.1.2. محاولات تقدير الخسائر الضريبية

هنالك محاولات لقياس الخسائر الضريبية، وذلك انطلاقاً من مداخل قياسية تعتمد على الاقتصاد الموازي. حيث يتم أولاً تقدير حجم الاقتصاد الموازي بإحدى الطرق السابقة الذكر، ثم يتم تقدير الخسائر في الإيرادات الضريبية بافتراض أن معدل الضريبة المعياري غير الاستثنائي (المعدل الوسيطى للإخضاع) كان سيتم فرضه على هذا الدخل ما لم يكن قد تم إبلاغ الإدارة الضريبية عنه .

إذ حاول كل من (Peacock and Shaw) دراسة الخسارة في الدخل الضريبي وذلك باستخدام نموذج إنفاق الدخل البسيطة في حالة اقتصاد مغلق، انطلاقاً من التوازن في الاقتصاد المغلق [47] ص(158-159) :

$$Y = C + A \dots\dots\dots (1)$$

حيث : (Y) يمثل الدخل الوطني (القومي) .

(C) الاستهلاك المخطط .

(A) الإنفاق المخطط (الإنفاق والاستثمار الحكومي) .

$$C = bY^d \dots\dots\dots (2)$$

بافتراض أن:

حيث (Y<sup>d</sup>) يمثل الدخل القابل للتصرف فيه ويمكن إظهاره بالمعادلة :

$$Y^d = [1 - t(1 - e)]Y \dots\dots\dots (3)$$

(e) تعبر عن نسبة الدخل الذي يتهرب فيه الشخص من الضريبة. أما نتيجة الدخل التوازني هي :

$$Y = \frac{A}{1 - b[1 - t(1 - e)]} \dots\dots\dots (4)$$

وفي غياب التهرب (e=0) فإن الغلة الضريبية هي :

$$T_1 = tY = \frac{tA}{1 - b(1 - t)} \dots\dots\dots (5)$$

لكن  $e > 0$  / إذن :

$$T_2 = t(1 - e)Y = \frac{t(1 - e)A}{1 - b(1 - t(1 - e))} \dots\dots\dots (6)$$

والخسارة في الدخل الضريبي نتيجة التهرب تعطى بواسطة :

$$T_2 - T_1 = \frac{tAe(1 - b)}{[1 - b(1 - t)][1 - b(1 - t(1 - e))]}$$

فإذا كان (b=1) فإن (T<sub>2</sub> - T<sub>1</sub> = 0) ولن يؤدي التهرب إلى أي خسارة في الإيرادات الضريبية .

إذ يمكن تحليل الآثار الكلية للتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي ككل على العائد الضريبي، من الناحية الاقتصادية الكلية لقطاعات الإنتاج (المنتج الرسمي والموازي) والآثار على إيرادات عوامل الإنتاج (المعروض منها) للاقتصاد ككل. في هذا الإطار جرب كل من (Feige and Mc Gee) استخدام هذا المدخل لكن نتائجه الهامة تكاد تكون محدودة، ففي البداية افترض الباحثان ضمناً أن دوال الإنتاج في كل قطاع من القطاعات واحدة. وثانياً تبينوا أحد أشكال دوال المنفعة المقيدة أو المحدودة والتي تفترض مرونة سعرية قدرها صفر (مرونة الطلب على الأسعار مساوية للصفر) بين منتجات الاقتصاد الرسمي والموازي، كما افترضوا أن إمداد وتمويل العوامل أو المعروض منها في الاقتصاد الموازي لا يتأثر بالعوامل الرادعة.

كما أن حسابات وتقديرات الخسارة في العائدات الضريبية الناشئة عن التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي ككل، مسألة صعبة ونسبية ويحتاج الأمر هنا إلى نماذج أكثر تطوراً تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات التي ترتبط بالنظام الضريبي وبنظام الاقتصادي ككل [47] ص (160-161).

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري، إذا أسقطنا جانب الخسائر الضريبية الناتجة عن الاقتصاد الموازي. فإن مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر كما سبق ذكرها، توحى بأن خزينة الدولة تفقد جانباً معتبراً من الإيرادات الضريبية رغم تحقق الواقعة المنشأة للضريبة، حتى في ظل قلة البيانات والتقديرات التجريبية حول هذه الخسائر.

إذ تشير في هذا الإطار حسب وزارة المالية تسجيل ما لا يقل عن (928) شكوى مقدمة ضد مخالفات التهرب الضريبي عبر ولايات الوطن مع نهاية سنة 2004، وهو رقم يعبر عن الحالات المكشوفة فقط ناهيك عن الحالات التي لم تكشف بعد [80].

### 3. 2. 2. الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي

على مستوى الاقتصاد الكلي، هناك تكامل لعدة دراسات تجريبية لآثار الاقتصاد الموازي، ففي النمسا نجد دراسات كل من [Schneider, Hofreither] و [Neck (1989)] و [Neck]، وفي [Hofreither] و [Schneider] (1989) وبعدهم [Quirk (1996)] و [Giles (1999a)]. [51] ص (27).

وفي هذا الإطار يمكن تحليل هذه الآثار في بعض النقاط الهامة مثل (انحراف المعلومات، البطالة،

النمو الاقتصادي، تشوه الأسعار، السياسة النقدية).

### 3.2.1. انحراف المعلومات

إن احد نتائج الاقتصاد الموازي، التأثير على مؤشرات النشاط الاقتصادي، إذ انه عندما يمتنع بعض الأفراد عن الإفصاح عن ممارسة بعض الأنشطة و/أو اكتساب دخل ما، فإن أوجه النشاط الاقتصادي هذه لا يتم تسجيلها في الإحصاءات الرسمية. وإذا ازدادت الأنشطة الممارسة في الاقتصاد الموازي فإن الكثير من المؤشرات الاقتصادية لا تعطي دلالة حقيقية على الاداء الاقتصادي. فعلى سبيل المثال قد تشير إحصائيات إجمالي الناتج الوطني والبطالة إلى أن الوضع الاقتصادي في حالة انكماش. في الوقت الذي يكون فيه المستوى الحقيقي لإجمالي الناتج الوطني مرتفعاً، والبطالة في أدنى مستوى لها. والمشكلة الحقيقية التي يسببها هذا الوضع تمكن في انه نتيجة لهذه المعلومات والبيانات غير الصحيحة، فإن الحكومة تقرر من جانبها استخدام سياسات التوسع النقدي والمالي للعمل على الوصول إلى مراحل التشغيل. في حين يعمل الاقتصاد بكامل طاقته أو قريباً منها وهنا تظهر آثار السياسات غير الملائمة في صورة ارتفاع للأسعار. لهذا الأمر عندما يزداد حجم الاقتصاد الموازي، تنخفض معه درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتكون معها توقعات وتحليلات الاقتصاديين خاطئة لصانعي السياسات. وبالتالي تكون هنالك نتائج على عكس المتوقع، لذا فالمعلومات عن الأسعار و التضخم ومعدلات النمو قد تكون مشوهة إذا كانت مساهمة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد ككل كبيرة .

ويعتقد (Feige) بان السبب الرئيسي لانحياز نظريات الاقتصاد الكلي في فترة السبعينيات يعود إلى الاقتصاد الموازي الذي شوه بدوره نظم المعلومات بدرجة أصبح معها التضخم والكساد في السبعينيات يعتبران صورة مضللة وخادعة. كما يرى انه إذا كان الاقتصاد الموازي ينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي، فإن الإحصاءات الرسمية عن الدخل قد لا تبالغ في معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الكلي، كما أن الإحصائيات عن البطالة من المؤكد أنها تبالغ في الموقف الحقيقي، وان الإحصائيات عن التضخم من المحتمل أن تكون في حد ذاتها تقديرات حقيقية مبالغ فيها [47] ص(163- 164).

وتحديد مدى أي انحراف في بيانات معدل نمو إجمالي الناتج الوطني يمكن تصويره باستخدام النموذج الذي وضعه (Cassel) سنة 1984 والذي يحدد إجمالي الناتج الوطني الإجمالي الفعلي (Y) بأنه [47] ص(166- 168):

$$Y = Y^O + Y^P \dots\dots\dots (1)$$

حيث:  $(Y^O)$  يمثل المنتج الحقيقي في الاقتصاد الرسمي (إجمالي الناتج الوطني المقاس).

$(Y^P)$  يمثل المنتج الحقيقي الذي تم إنتاجه في الاقتصاد الموازي .

وبالتمييز والمفاضلة فيما يتعلق بعنصر الزمن ، وقسمة كلا طرفي المعادلة (1) على  $(Y)$  يمكن

الحصول على المعادلة التالية :

$$\left(\frac{1}{Y}\right)\left(\frac{dY}{dt}\right) = \left(\frac{1}{Y}\right)\left(\frac{dY^O}{dt}\right) + \left(\frac{1}{Y}\right)\left(\frac{dY^P}{dt}\right) \dots\dots\dots (2)$$

$$b = \frac{Y^P}{Y^O} \quad : \text{بفرض أن}$$

أي معدل الاقتصاد الموازي إلى إجمالي الناتج الوطني المقاس .

$$(g - g^O) = \left[\frac{b}{(b+1)}\right](g^P - g^O) \dots\dots\dots (3)$$

حيث :  $(g)$  يمثل معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الوطني.

$(g^O)$  يمثل معدل النمو الرسمي لإجمالي الناتج الوطني المقاس.

$(g^P)$  يمثل معدل النمو الحقيقي المقدر في الاقتصاد الموازي .

أما المعادلة (3) من اليسار  $(g - g^O)$  مؤشر على الخطأ في مقياس النمو الحقيقي لإجمالي الناتج

الوطني الناشئ عن وجود الاقتصاد الموازي وهذا الانحراف يتوقف على شيئين :

- حجم الاقتصاد الموازي بالنسبة للاقتصاد الرسمي والمشار إليه بـ  $(b)$ .

- التباين في معدلات النمو بين الاقتصاد الموازي و للاقتصاد الرسمي المشار إليه بـ  $(g - g^O)$ .

وكلما كبر كل من  $(b)$  و  $(g^P - g^O)$  كلما زادت البيانات أو المعلومات غير الصحيحة والتي يتم

الكشف عنها بالنظر إلى  $(g^O)$  على انفراد. وهناك حالتان واضحتان اللتان يحدث فيهما انحراف في

البيانات أو المعلومات :

- الحالة الأولى:  $(b = 0)$  بمعنى انه لا يوجد اقتصاد موازي .

- الحالة الثانية:  $(g^P - g^O) = 0$  اي كلا من الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الرسمي ينمو بنفس المعدل

تقريبا.

في ضوء ما سبق يبدو من المحتمل أن درجة انحراف البيانات أو المعلومات ينعكس على مقياس معدل النمو بسبب وجود الاقتصاد الموازي . وهذا الانحراف من الممكن أن يلعب دورا كبيرا في تشويه سياسيات الاقتصاد الكلي .

وفي اغلب الدول لا تنتقي الحكومات سياستها الاقتصادية بالدرجة المطلوبة حتى يلعب الانحراف في المعلومات دوراً هاماً في اختيار السياسة الاقتصادية ،على سبيل المثال فإنه من الشائع عمليا في كثير من الدول منها ألمانيا وانجلترا .تحدد المدى المستهدف لنمو المعروض من النقود وغالبا ما يكون هذا المدى كبيرا (6الى 10% أو 4الى 8% سنوياً). ويرى (Cassel) أن هذا يشير إلى الغموض في القياس الكمي، بالمقارنة بأخطاء التشخيص ذات الصلة بالاقتصاد الموازي .ويمكن إجراء تحليل مشابه للتشوه الذي يحدث في مستويات الأسعار ،ومعدلات التضخم .ومع ذلك فإن الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها تتشابه بدرجة كبيرة [47] ص(167- 168).

وفي جميع الأحوال يتوقف مدى الانحراف على حجم الاقتصاد الموازي بالنسبة للاقتصاد الرسمي، ومدى بطء انخفاض الأسعار أو ارتفاعها في الاقتصاد الموازي عنه في مكان آخر .لكن يمكن التأكيد على أن معدلات التضخم لا تقدم بيانات منحرفة إلى صانعي السياسة ولذلك لا يمكن أن نتوقع تأثيرا لها على صناعة السياسة الاقتصادية .

وحسب (Friedrich Schneider) يمكن أن يؤدي تغيير حجم الاقتصاد الموازي إلى التغيرات التالية [25] ص(10):

- المؤشرات النقدية : تتم بعض معاملات الاقتصاد الموازي في شكل مقايضة، والجزء الأكبر من المعاملات يتم نقدا ،وبالتالي فإن زيادة الأنشطة في الاقتصاد الموازي من المرجح أن تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود .إن هذه المعاملات التي تتم خارج الدائرة الرسمية تؤدي في نهاية المطاف إلى تشويه بيانات المؤشرات النقدية .
- معدلات المشاركة في سوق العمل وساعات العمل : قد تنخفض معدلات المشاركة في الاقتصاد الرسمي نظرا لتزايد أعداد العاملين في الاقتصاد الموازي .إذ قد تقل ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي مع تزايد ساعات العمل في الاقتصاد الموازي . كما أن تنقلات العمالة بين الاقتصاد الموازي والرسمي من شأنه أن يشوه البيانات حول قوة العمل في الاقتصاد ككل وتشويه معدلات البطالة .



- إحصاءات الناتج : كلما ازداد نمو الاقتصاد الموازي ،نزحت مدخلات الإنتاج لا سيما العمالة أو جزء منها على الأقل إلى خارج الاقتصاد الرسمي ،وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف معدل نمو الاقتصاد الرسمي.

### 3.2.2.2. النمو الاقتصادي

لا تخلص الدراسات النظرية والتجريبية إلى تفسير قاطع لكيفية تأثر النمو الاقتصادي بزيادة حجم الاقتصاد الموازي .وطبقا لبعض الدراسات ،يؤدي الاقتصاد الموازي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي. وترى هذه الدراسات بأن انكماش الاقتصاد الموازي سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، مما يزيد من الإنفاق العام ،وخصوصا على البنية التحتية والخدمات التي تعزز و توسع الإنتاج بشكل عام،مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي الكلي ، وقد اعتمد بعض الباحثين أمثال [Loayza (1996)] على دليلا لهذا الاتجاه ،وذلك بتطوير نموذج نمو ذاتي النشوء في إطار الاقتصاد الكلي يعتمد على تقنية إنتاجه على استقرار الخدمات الحكومية الممولة من الضرائب .وننتاج هذا النموذج خلصت إلى أن الاقتصاديات التي يكون بها [88] ص(31):

- عبء الضريبة القانوني اكبر من عبء الضريبة المثالي.

- تنفيذ القانون يكون ضعيفا جداً .

في هذه الاقتصاديات يكون اثر زيادة الاقتصاد الموازي سلبيا على النمو الاقتصادي ،وقد تم تجريب هذا النموذج على بعض دول أمريكا اللاتينية ،إذ تبين انه لما يزيد الاقتصاد الموازي بنقطة واحدة فان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الرسمي ينقص بـ(1.22)نقطة كنسبة مئوية [64] ص(23).

لكن انتقد هذا النموذج من قبل [Asea (1996)] كونه يعتمد في جوهره على الخدمات الحكومية الممولة من الضرائب. في المقابل هناك من يرى أن الاقتصاد الموازي يتفوق في كفاءته وقدرته على المنافسة ،ويعمل على خلق الأسواق وتصبح معه المؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ضرورية للتراكم[Asea (1996)]. وبالتالي فان أي زيادة في الاقتصاد الموازي سوف تؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي ،كما اشار ايضا إلى طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي تتسم بالغموض .وفي هذا الإطار أظهرت دراسات تجريبية أن مالا يقل عن ثلثي الدخل المكتسب في الاقتصاد الموازي يتم إنفاقه وبسرعة في الاقتصاد الرسمي .ففي كل من ألمانيا والنمسا تبين أن ثلثي القيمة المضافة التي تتحقق في الاقتصاد الموازي ما كان لها أن تتحقق لولا وجوده ، كما بين أيضا كل

من [Adam and Ginsburgh (1985)] في دراسة على بلجيكا، أن هناك علاقة بين الاقتصاد الموازي والرسمي. مستنتجين بان السياسة الضريبية تلعب دوراً محفزاً ايجابياً لكل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي. وفي المملكة المتحدة أوضح [Bhattacharyya (1999-1993)] أن الإيرادات التي حققها الاقتصاد الموازي خلال الفترة (1960-1984) ساعدت على تحقيق زيادة كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي، وخصوصاً على السلع المعمرة والخدمات. كما أكد كل من [Tanzi (1999)] و [Giles (1999)] على وجود تفاعل قريب بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي [64] ص (23-24).

لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن الاقتصاد الموازي يتسبب في عدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معدلات النمو الاقتصادي. فعندما يوجد الاقتصاد الموازي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو الرسمي. فإذا كان الاقتصاد الرسمي والموازي يحققان معدل نمو بصورة متوازية، فإن مقدار التحيز في المؤشرات الرسمية عن النمو الفعلي يصبح صفرًا. أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو في الاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، والعكس صحيح. وهكذا يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في تشوه المؤشرات الاقتصادية الرسمية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالي فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وبالتالي طرق قياس الناتج التي لا تأخذ الاقتصاد الموازي في عين الاعتبار تكون غير دقيقة [47] ص (172).

ولقياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي فإن ذلك يتطلب دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد الموازي والذي ينتج عن التغيير في أداء الاقتصاد الرسمي ربما يؤدي، من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية، أو زيادة مصادر الدخل التي يحققونها، وذلك من أجل المحافظة على مستويات المعيشة الخاصة بهم. وتزداد حدة هذه الضغوط، إذا كانت ظروف الكساد مصحوبة بزيادة في معدلات الضرائب في الدخل الشخصية، من أجل تمويل برامج الإنفاق الحكومي المتزايد، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الدخل الشخصي المتاح للإنفاق والمتحقق بصفة أساسية من الاقتصاد الرسمي. وتؤدي مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الموازي، لا سيما إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة حيث يزداد عرض العمل القابل للتوظيف إما لبعض الوقت أو لكاملة. وتزداد الضغوط نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الموازي إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات في صورة معاشات أو إعانات بطالة أو غيرها. حيث سيفضل هؤلاء العمال في هذه الحالة الحصول على أجور أقل في ظل الاقتصاد الموازي،

إما بسبب شدة الحاجة نحو تدعيم دخلهم من المعاشات والإعانات، أو لأنهم بعد حصولهم على أجورهم من الاقتصاد الموازي سيتمكنون من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذي كانوا يحصلون عليه من قبل، من خلال العمل لساعات أقل في الاقتصاد الموازي. ويؤدي مثل هذا الركود في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة المقدر التنافسية للموردين في الاقتصاد الموازي، وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد الموازي. لهذا يؤدي تباطؤ معدلات النمو وزيادة درجة الكساد والبطالة في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي، من خلال آثار العرض هذه، فارتفاع معدلات التضخم ربما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي، من خلال الزيادة في طلب المستهلكين نحو السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الموازي. ذلك أن ارتفاع معدلات التضخم ربما يؤدي إلى إعادة تقييم الأفراد لقوتهم الشرائية، سواء كانت الدخول الحقيقية تتناقص أم لا، وهو ما قد يدفعهم نحو السعي إلى تخفيض نفقة السلع والخدمات التي يشترونها، حتى وإن كان ذلك على حساب درجة الجودة، أو خدمات ضمان الجودة، والتي عادة ما لا تتوفر في المنتجات التي تتم في الاقتصاد الموازي. والخلاصة هي أن كافة النواحي السلبية لأداء الاقتصاد الرسمي مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة البطالة والتضخم وارتفاع معدلات الضرائب على الدخل، تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي، وتؤكد بالتالي العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الرسمي وحجم الاقتصاد الموازي [47] ص(173-174).

ومع ذلك فهناك بعض العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلى توقع أن العلاقة بين نمو كل من الاقتصاد الموازي والرسمي هي من طبيعة طردية. وتتمثل هذه العوامل أساسا في الآثار التي يحدثها ارتفاع مستويات الدخول الحقيقية في الاقتصاد الرسمي على نمو الطلب على سلع وخدمات الاقتصاد الموازي. ذلك أن دالة الطلب في الاقتصاد الموازي، مثلها مثل دالة الطلب في الاقتصاد الرسمي، تتأثر بالقدرة الشرائية للمستهلكين.

ولما كان الانكماش في النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا على الدخول وهو ما يؤدي - بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها - إلى انخفاض طلب المستهلكين على سلع وخدمات الاقتصاد الموازي وكذلك الاقتصاد الرسمي. أكثر من ذلك، فإذا كانت سلع وخدمات الاقتصاد الموازي ذات مرونة داخلية مرتفعة وهو ما يتوافر بالنسبة لأنواع بعض السلع والخدمات التي تقدم من خلال هذا الاقتصاد، مثل ذلك بعض أنواع السلع والخدمات غير القانونية مثل المخدرات والقمار والدعارة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستوى نمو الاقتصاد الموازي مع نمو وازدهار الاقتصاد الرسمي. كما أن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي، لأنها تضع الأفراد

في شرائح أعلى للضرائب بسبب زيادة الدخل، وهو ما قد يدفع بالأفراد إلى التحول نحو الاقتصاد الموازي، حيث يمكنهم التهرب من الضرائب ولو جزئياً [47] ص(175- 176).

### 3.2.2.3. البطالة وتشوه الأسعار

#### 3.2.2.3.1. تشوه الأسعار

يؤدي الاقتصاد الموازي إلى تشوه الأسعار المحلية، حيث تميل الأسعار في الاقتصاد الموازي إلى التزايد، بمعدلات أقل من الاقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، أو عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعومة من الحكومة بشكل كبير وتقدم للمواطنين في الاقتصاد الموازي بأسعار منخفضة. وهكذا فإنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الموازي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بالنظر إلى أعبائه الإدارية والضريبة والإجرائية. وفي مثل هذه الحالات يترتب على وجود الاقتصاد الموازي معدل التضخم مغالي فيه، أي ارتفاعاً عن المعدل الحقيقي السائد في الاقتصاد. ويحدث العكس في حالة وجود سوق سوداء في الاقتصاد الموازي، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، حيث تكون معظم السلع مدعومة أو تخضع للتسعير الجبري، أو أن تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال على ذلك القمح والدقيق والاسمنت والحديد والأخشاب... الخ. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز كبير في بيانات التضخم، حيث تكون الأرقام القياسية للأسعار المحلية منخفضة كثيراً عن الأرقام القياسية الحقيقية، لأن السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لنفقات المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي كحقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات [47] ص(173- 174).

إن تشوهات الأسعار تظهر بوضوح في الاقتصاد الجزائري، وذلك من الأسواق الموازية والسوداء للسلع والخدمات مقارنة بالأسعار الموجودة في الاقتصاد الرسمي.

### 3.2.2.3. البطالة

يتسبب الاقتصاد الموازي في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها. مما قد تضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد الموازي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف واقع الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة

ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا تبدو أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي . إن معدل البطالة الرسمي يبالغ في المدى الحقيقي للبطالة إذا ما تم تسجيل الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد الموازي على أنهم عاطلين . و أن هذا التقدير المبالغ فيه هو مرة أخرى مسألة تخمينية . فاعلم تقديرات حجم الاقتصاد الموازي يشار إليها إما كنسبة من إجمالي الناتج الوطني أو بقيم نقدية وتحويل هذه الإحصائيات إلى عدد من الوظائف يتطلب معلومات عن معدلات العمل إلى معدلات الإنتاج. ولكي نقدر تأثير ذلك على المستوى الحقيقي للبطالة من الضروري أن يعرف عدد هؤلاء الذين تم تقديرهم على أنهم يعملون في الاقتصاد الموازي بأنه تم تسجيلهم بالفعل على أنهم عاطلين . كما قد يصادف أن يقوم بعض الأفراد بوظيفتين واحدة رسمية وأخرى ثانوية في الاقتصاد الموازي [47] ص(168-169).

كما انه في إطار البطالة، فان التحويلات الاجتماعية (إعانات البطالة) قد تخلق حافزا سلبيًا قويا يثني المنتفعين بها عن الاشتغال في الاقتصاد الرسمي . إذ تؤدي هذه التحويلات إلى زيادة دخلهم الكلي بدرجة ملحوظة ولا تحول دون اشتغالهم بالأنشطة الموازية . وبالتالي التأثير على هيكل العمالة في الاقتصاد الرسمي [12] ص(10).

في المقابل في حالة الاقتصاد الجزائري فيما يخص معدلات البطالة، فإنه سابقا لم تكن تتضمن الإحصائيات الخاصة بالبطالة بعض أوجه العمالة في الاقتصاد الموازي، غير أن الإحصاء الذي أجري في نهاية 2007 تضمن بعض عمالة الأنشطة الموازية، في حين تبقى أنشطة بعيدة عن أجهزة الإحصاء.

### 3.2.2.4. السياسة النقدية

يترتب على وجود الاقتصاد الموازي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي . غير أن هذا الطلب على النقود لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، لان الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة موازية قوية للغاية . وعلى ذلك يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل . ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد الموازي . كما يؤثر الاقتصاد الموازي على السياسة النقدية من خلال حركات الأساس النقدي، أي احتياطات البنوك من النقود والأرصدة السائلة، والتي يفترض أنها تخضع لسيطرة وتحكم البنك المركزي . وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الموازي تعتبر مرتفعة، فان سياسة البنك المركزي لا يكون لها

تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي المتجه إلى الاقتصاد الموازي. لذلك فان سياسة البنك المركزي لا بد وان يتم تحليلها في ضوء أثارها على احتياطات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة فقط، بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة في نطاق الاقتصاد الموازي. وفي حالة توجيه السياسة النقدية بما يتناسب مع حقيقة الدخل الوطني فإنه يكون من الصعب على البنك المركزي القيام بهذه المهمة في حالة وجود اقتصاد موازي كبير. ولتوضيح ذلك، نجد انه في حالة ارتفاع معدل نمو النشاط الاقتصادي الموازي عن معدل نمو النشاط الاقتصادي الرسمي، فان السياسة النقدية تتحدد فقط على أساس الاقتصاد الرسمي دون اعتبار للاقتصاد الموازي، وهو ما يجعل التوسع النقدي ضئيلاً جداً بالنظر إلى احتياجات الاقتصاد القومي كله [47] ص(173- 174).

في هذا الإطار طور [Houston (1987)] نموذج كلي نظري حاول فيه تحليل الارتباط بين الاقتصاد الموازي والسياسة النقدية والضريبية، واستنتج انه لا بد من اخذ الاقتصاد الموازي في الحسبان أثناء وضع السياسات الضريبية والنقدية، ومن جهة أخرى بين أن الاقتصاد الموازي يمكن أن يؤدي إلى مغالاة الآثار التضخمية [64] ص(23).

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين النمو من خلال الزيادة في الاستثمار، ولكن بوجود الاقتصاد الموازي يكون هنا مشكل حول كم من معروض نقدي لتحسين إجمالي الناتج المحلي. على سبيل المثال (إذا كانت 30%) تذهب إلى الأنشطة الموازية، وتزيد الحكومة عرض نقدي بـ (5%) تذهب منها (1.5%) إلى الأنشطة الموازية، بحيث تبقى نسبة الاقتصاد الموازي إلى إجمالي الناتج المحلي ثابتة في هذه الحالة لا تكون هناك صعوبات في اتخاذ القرارات، أما الحالة التي تكون فيها هذه النسبة غير ثابتة تكمن هنا الصعوبة حول الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية) [88] ص(29).

والنتيجة هي أن وجود الاقتصاد الموازي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية والبطالة والتضخم، والاحتياطي النقدي وغيره، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة من الناحية الاقتصادية باعتبارها غير مناسبة للواقع العملي وان كانت متفقة مع الحسابات الرسمية .

### 3. 2. 3. الآثار على مستوى الاقتصاد الجزئي

يمكن تحليل الآثار على المستوى الجزئي من خلال توزيع الدخل و تخصيص الموارد.

### 3. 2. 3. 1. توزيع الدخل

إن نمو الاقتصاد الموازي يترتب عليه إحداث زيادة كبيرة في الدخل غير المشروعة التي يتحصل عليها العاملون في هذا الاقتصاد. وهو ما يعني حصول بعض الفئات على دخل كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأنشطة التي يقومون بها، ومن ثم فإن هذه الفئات تزداد ثراءً نتيجة عدم مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخل المشروعة على زيادة مماثلة و مواكبة للزيادة في الدخل المحققة في الاقتصاد الموازي، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع. كما أن فرص التهرب بالأموال المحققة من الضريبة لا يتم توزيعها بالتساوي في المجتمع، فهناك من يملك المقدرة على التهرب وآخرين لا يملكون تلك المقدرة. وهنا تظهر مساوئ التوزيع ويظهر خطر التهرب فيما لو شعر الأمناء بالظلم من جراء تهرب الآخرين ويبدؤون هم أيضا في التهرب، وبالتالي تآكل القاعدة الضريبية مما يجبر الدولة على تحمل نفقات إضافية كي تطبق الضرائب بقوة القانون، وهو ما قد يزيد من حجم الاقتصاد الموازي [47] ص(179- 180).

هكذا يحدث الاقتصاد الموازي تأثيرا سلبيا على الكفاءة الاقتصادية في توزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، ذلك أن عدم خضوع الدخل المحققة في الاقتصاد الموازي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، بحيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الموازي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من دفع الضرائب، ويستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التضارب بين معدل العائد الناتج من الاقتصاد الموازي، ومعدل العائد الناتج من الاقتصاد الرسمي، وينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

ولمزيد من الإيضاح نفترض انه إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل، بما في ذلك معدل العائد الناتج من الاقتصاد الموازي، فسوف تزداد الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة. وبما أن الضرائب يتم تحصيلها من الاقتصاد الرسمي فقط، وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد الموازي، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي. وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الرسمي على النحو الذي يمكن الاقتصاد الموازي من جذب قدر اكبر من الموارد. وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد الممولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الموازي، طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون ضريبة) أعلى في الاقتصاد الموازي عن الاقتصاد الرسمي، وبالتالي فإن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد القومي في ظل وجود الاقتصاد الموازي سوف يكون اقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة مختلفة عن هذا الوضع. فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد الموازي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج [47] ص(183).

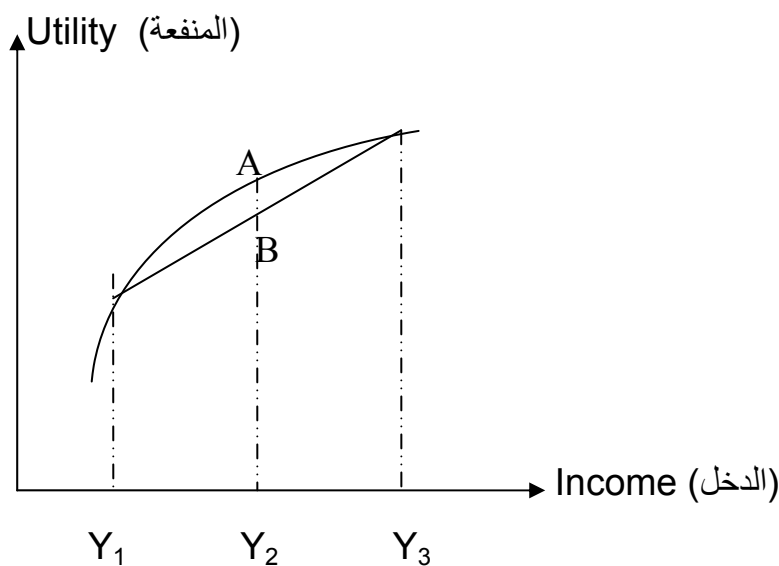
إن الاقتصاد الموازي في الجزائر ينتج عليه كذلك عدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمع الجزائري، وخاصة إذا ارتبط الأمر بظواهر أخرى كالتهرب الضريبي والفساد، وتتجسد إختلالات توزيع الدخل في الجزائر من خلال مظاهر الثراء كامتلاك السيارات أو المباني الفخمة سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها .

### 2.3.2.3. تخصيص الموارد

إن وجود جزء من الأنشطة خاضع للضرائب، وجزء آخر غير خاضع لها من شأنه أن يؤدي إلى استخدام غير كفاء للموارد ويحدث تشوهات في الاقتصاد. وهذا بممارسة الأفراد لأشكال من العمل يصعب فرض ضرائب عليها (كالتجارة الالكترونية مثلاً) رغم أنهم لا يتسمون فيها إلا بالمهارة .

إن مثل هذه الحالة تؤدي إلى تدفق الموارد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي، كنتيجة للاهتمام بصافي العائد الضريبي وعوامل أخرى. لذا قد تنتقل الموارد من الاستخدام الأمثل والكفاء إلى الأقل كفاءة، ويرجع ذلك إلى التخصيص غير الكفاء للموارد داخل المجتمع ويفرض هذا الوضع تكلفة يمكن قياسها من حيث المبدأ .

في هذا الإطار يرى (yitzhaki) أن التهرب من ضريبة الدخل يؤدي إلى خسارة في المنفعة تفوق الخسارة التي يمكن تحملها إذا كانت هناك ضريبة تدفع جملة واحدة . ويسميتها بالعبء الزائد للتهرب الضريبي. ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل البياني الموالي .



الشكل رقم 11: تقاطعات العبء الزائد للتهرب الضريبي . [47] ص(186)



حيث: ( $Y_1$ ) يعبر عن الدخل الذي يتلقاه الفرد إذا حاول التهرب من ضريبة الدخل ولكن قبض عليه. ومع ذلك فإنه إذا نجح الفرد في تحقيق الدخل ( $Y_3$ ) كان دخله المتوقع يظهر عند ( $Y_2$ ) وان المنفعة الناتجة من هذا التوقع غير المؤكد موضحة في المعادلة التالية [47] ص (184 - 186):

$$B(Y_2) = PU(Y_1) + (1-P)U(Y_3) \dots \dots \dots (1)$$

حيث (P): احتمال القبض على الشخص. (U): المنفعة.

ومع ذلك فإنه إذا ضمنت الحكومة سداد الضريبة أو مقدار ما يعاد قيمتها مع وجود عقوبات متوقعة على الدخل المتهرب، كان من الممكن للفرد أن يحقق دخل بعد خصم الضريبة عليه ( $Y_2$ )، منفعة هذا الدخل هي بالطبع ( $A(Y_2)$ ). والعبء الزائد أو الخسارة الثقيلة من التهرب من ضريبة الدخل هي بالتالي (AB) - بافتراض أن الأفراد يكرهون المخاطرة - بالرغم من ذلك تحتاج مشكلة التكاليف الناتجة من التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي ككل إلى دراسات تطبيقية أكثر دقة .

وعموماً في الحالة لما يكون للضرائب دور كبير في تحديد الاقتصاد الموازي، فإن الموارد (خاصة رأس المال والعمل) سوف تتحرك من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي. ويستمر هذا التحرك إلى أن يصبح معدل العائد بعد استقطاع الضرائب في الاقتصاد الرسمي مطابقاً لمعدل العائد في الاقتصاد الموازي، إذ يرافق هذه الحركة سوء تخصيص للموارد. والأمر نفسه ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري فيما يخص تخصيص الموارد، إذ الكثير من هذه الأخيرة تحول إلى الاقتصاد الموازي وذلك تجنباً لدفع الضرائب أو القوانين التنظيمية الروتينية .

عموماً نستنتج من هذا المبحث أن للاقتصاد الموازي آثاراً سلبية وأخرى إيجابية على الاقتصاد الرسمي، ففي الوقت الذي يوفر فيه الاقتصاد الموازي القوت للكثير من الأسر متدنية الدخل، وتوفير السلع والخدمات بأسعار تنافسية مقارنة بالاقتصاد الرسمي. فإن له آثاراً على مستوى الاقتصاد الجزئي تتعلق بسوء تخصيص الموارد و توزيع الدخل، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فيؤثر على (انحراف مؤشرات النشاط الاقتصادي، البطالة، النمو الاقتصادي، تشوه الأسعار، وإجراءات السياسة النقدية)، أما على مستوى العائدات الضريبية، فهو يحرم الخزينة من جزء هام من الإيرادات الضريبية. إن هذه الآثار تنعكس في الأخير على أداء الدولة لوظائفها المختلفة والسياسة الاقتصادية للبلاد ككل .

أما من الوجهة الخاصة لآثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزائري، فرغم انه يوفر مناصب عمل للكثير من الأشخاص باختلاف أعمارهم ومستويات تكوينهم. فإنه يقلل من الإيرادات الضريبية

ويساهم في تآكل الأوعية الضريبية كما يعمل على تشويه المعلومات حول النشاط الاقتصادي والأحوال الاجتماعية فيما يخص التضخم والبطالة واحصاءات إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي ومعدلات الفقر، واتجاهات السياسة النقدية والمالية.

### 3.3. آليات دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

تسعي غالبية المجتمعات إلى ضبط الأنشطة الموازية بمختلف الوسائل المتاحة، حيث تعد هذه الأنشطة حقيقة في مختلف أنحاء العالم، وتتراوح تلك الوسائل من العقاب، والملاحقة القضائية، إلى حملات التوعية والتعليم. لكن القرارات الفاعلة لا يمكن اتخاذها إلا في حالة معرفة الدولة بصورة أوسع لمدى انتشار وخصائص الاقتصاد الموازي بها ومن الأشخاص المرتبطين بالأنشطة المكونة له ومدى تكرار هذه الأنشطة، أي خصوصية الاقتصاد الموازي بها.

كذلك ينبغي أن نميز بين نوعين من الأنشطة الموازية، الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، بالنسبة للأولى يتم إدماجها تدريجياً في الاقتصاد الرسمي وذلك بإجراءات يتم التطرق إليها لاحقاً، أما الأنشطة غير المشروعة والمرتبطة بعضها بالفساد مثل (تجارة الممنوعات، الاتجار بالأسلحة بدون رخص، تهريب الأموال، الدعارة... الخ) فهنا ينبغي مكافحة مثل هذه الأنشطة محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال الاتفاقيات الدولية والإجراءات القانونية، وفي هذا الإطار هناك تحديات تتعلق ببعض البلدان التي اقتصادياتها تعتمد بشكل كبير على زراعة نباتات صنع المخدرات و/أو بها مراكز مهمة لتهريب الأموال.

من جهة أخرى ما ينبغي الإشارة إليه في علاج ظاهرة الاقتصاد الموازي، «وهو مراعاة بعدين منفصلين ومهمين للدولة، يتعلق البعد الأول بنطاق عمل الدولة ويخص هنا مدى تقنينها للعلاقات من خلال وضع القواعد والإجراءات وسعيها لامتلاك المؤسسات والتدخل في الآليات المنظمة للسوق- والذي ينبغي أن يكون محدد-، أما البعد الثاني فيتعلق بقدرة الدولة على وضع قوانين خاصة بها وإن تقوم بذلك بطريقة نظيفة وشفافة دون أن يشوبها الفساد، وينطبق هذا البعد على أي نشاط تقوم به الدولة، والأمثل أن يكون محدود النطاق وينحصر على المجالات الرئيسية التي لن يختلف المواطنون على قيام الدولة بها (توفير السلع العامة وحفظ القانون والنظام وفرض سيادة القانون والأمن)» [89] ص(46). كما أن عدم قدرة الدولة على القيام بأبسط المهام المخولة لها وتدخّلها غير الكفء في النشاط الاقتصادي، من شأنه أن يخلق فجوة هامة لنمو الأنشطة الموازية. لهذا الأمر في إستراتيجية دمج أنشطة الاقتصاد الموازي ينبغي أن نميز بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبالنسبة للدول المتقدمة قد لا تكون مهتمة إلى حد كبير بتقليص حجم الاقتصاد الموازي ويعود ذلك إلى الأسباب الثلاثة التالية [73] ص(19):

- قد تكون الخسائر الضريبية معتدلة ،حيث يتم إنفاق ثلثي عوائد الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي مباشرة .
- إن الأجر المكتسب في الاقتصاد الموازي يعمل على رفع المستوى المعيشي لثلث السكان العاملين على اقل تقدير .
- قد لا يمتلك الأفراد العاملون في الاقتصاد الموازي الوقت الكافي للقيام بنشاطات أخرى كالخروج في مظاهرات أو أي شكل آخر من أشكال الاحتجاج المدني .

أما بالنسبة للدول النامية ،على حكومات هذه البلدان أن تقوم كأول إجراء بتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي ،ثم اتخاذ الإجراءات الملائمة لجعل العمل في الاقتصاد الرسمي أكثر جاذبية مقارنة بالاقتصاد الموازي .وهكذا بالفعل نجحت دول منظمة (OECD) في تقليص حجم الاقتصاد الموازي كما اشرنا في التقديرات السابقة.وفي إطار هذه الإجراءات تعرضنا لنقاط هامة يمكن أن تعتمد كإستراتيجية لدمج وتقليص حجم الاقتصاد الموازي وهي :

- تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية.
- النظام الضريبي الإستراتيجية الأكثر تطوراً .
- تفعيل دور الحكم الراشد ومحاربة الفساد .

### 3.3.1. تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية

ويتم ذلك من خلال: تشجيع المشاركة في السياسات وإعداد القوانين ، سن وتنفيذ قوانين حرية المعلومات،تبسيط اللوائح والقواعد القانونية، إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية، توافق القوانين واللوائح مع القدرة المؤسسية ،توافق القوانين واللوائح مع قدرة المبادرين على الالتزام ،إصلاح قوانين العمل،تبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها.

### 3.3.1.1. تشجيع المشاركة في السياسات وإعداد القوانين

ويتجسد هذا على ارض الواقع من خلال المشاركة الشعبية في صنع القوانين واللوائح التنظيمية،وهو ما يعكس توافق هذه الأخيرة مع قدرة المؤسسات والمبادرين على الالتزام بها ،وأيضا التقليل من هذه اللوائح من حيث العدد ،وتبسيطها من ناحية التعقيد والتطبيق على الواقع .

### 3.3.1.1.1. المشاركة الشعبية في إعداد القوانين

تشير النتائج التي تم التوصل إليها مؤخرا إلى أن الدول ذات الحكومات الديمقراطية (والتي توجد فيها أنظمة للضبط والموازنة) تقل فيها الحواجز أمام دخول المؤسسات الجديدة. وبالتالي يمكن تخفيض تكلفة العمليات التجارية في الاقتصاد الرسمي بتقوية درجة المشاركة العامة في صنع السياسات، وإعداد القوانين وتنفيذ الإجراءات المقترحة في إعلان صنعاء وفي معهد الحرية والديمقراطية في بيرو ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق منها [90] ص (42-43):

- وضع إجراءات شفافة وشاملة لصنع القرار، ومشاركة جميع قطاعات المجتمع بما فيها موظفي الدولة وعموم الجمهور، ونقابات العمال، ومجموعات الأعمال، والعاملين بالأنشطة الموازية، و الأحزاب السياسية في تصميم الإصلاحات وتنفيذها.
- تنفيذ إجراءات قانونية تضمن وصول الجمهور إلى الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان .
- عقد جلسات اجتماع عامة حول القوانين واللوائح المقترحة، مع ذكر كافة التفاصيل والأهداف والتكلفة المترتبة على هذه القوانين والاستمتاع إلى ردود أفعال الحاضرين من الجمهور، ودعوة عموم الجمهور لإرساء ملاحظاتهم، ومن المهم بصفة خاصة الاستماع إلى النقاط المثيرة لقلق العاملين في الأنشطة الموازية .
- تعيين محققين مستقلين في الشكاوي، يمثلون مصالح المواطنين على المستويات الوطنية، والمحلية أمام المشرعين ومسؤولي الحكومة .
- تمكين المواطنين من وضع مشروعات القوانين، واستطلاع رأي الناس حول تعديل القوانين والسياسات الموجودة .

### 3.3.1.2. توافق القوانين واللوائح مع قدرة المؤسسات والمبادرين على الالتزام

عند إصلاح أو سن قوانين وقواعد تنظيمية، يجب ألا تغيب عن الأذهان مدى قدرة المبادرين على الالتزام بها، وخاصة إذا كانت التغييرات تتضمن تكلفة مرتفعة. وإذا كان المبادرون يفتقرون إلى الموارد، فإنهم لن يتمكنوا من الالتزام بالقواعد الجديدة مهما كانت جيدة التصميم وفي هذه الحالات من المحتمل أن يؤدي منحهم فترة انتقالية يتكيفون خلالها مع القواعد الجديدة إلى الالتزام وبالتالي زيادة الرسمية مع المدى الطويل [90] ص (42).

### 3.3.1.1. تبسيط اللوائح والقواعد القانونية

يجب توضيح اللوائح والقوانين، حتى تكون الحقوق والقواعد واضحة ومحددة. وتكون الإجراءات صريحة التنفيذ، من أجل الحد من التأويلات المختلفة عند تنفيذ تلك اللوائح والقوانين. ولذلك يجب إلغاء القوانين، واللوائح المزدوجة، والزائدة عن الحاجة و المتضاربة، مع تبسيط وتنظيم الخطوات اللازمة للالتزام بالقانون. والجدير بالذكر أن هناك علاقة بين تغيير اللوائح والقوانين وبين تغيير سلوك المبادرين. وبالرغم من أن تغيير سلوك المبادرين يتم عادة ببطء، إلا أن اللوائح والقوانين تتغير بسرعة. لكن إذا كانت هذه الأخيرة مطبقة بصفة مستمرة ومفيدة لعموم الجمهور، فإنها ستبدأ مع مرور الوقت في تشكيل ممارسات جديدة مرتبطة بالأعمال. وبمعنى آخر، يجب البدء في وضع إستراتيجية قصيرة المدى قابلة للتطبيق لتحسين مناخ الأعمال، مع ضمان وضع القواعد القانونية والتنظيمية وتنفيذها بشكل منظم. وبعد ذلك ستتكيف قواعد السلوك الثقافية والنماذج الإدراكية بالتدرج وتقوي هذه الأطر الجديدة [90] ص(43).

وفي هذا الإطار يمكن إتباع الإجراءات الموائية لجذب وإدماج الأنشطة الموازية وحماية الأنشطة الرسمية من التحول إلى الاقتصاد الموازي وذلك فيما يتعلق بالقوانين واللوائح، وتتمثل في النقاط التالية:

- تخفيض مخزون الأنظمة والإجراءات وانسيابها. يجب على كل دولة أن تجري جرداً منتظماً لقواعدها وأنظمتها من أجل إزالة كل ما ليس له مبرر منها. ويجب أن تقوم هيئة مستقلة من المهنيين بتنفيذ هذه المراجعة (بمشاركة من القطاع الخاص)، كما يجب أن تقوم بمراجعة أية مقترحات تنظيمية جديدة. وقد بينت دراسات لمعهد "مكاني" إن معالجة القضايا التنظيمية لسوق المنتجات (الدخول إلى السوق، وعوائق التجارة، ومعايير المنتجات وأنظمة التسعير) ستعود بالمنافع العظمى. فهذه القضايا سهلة نسبياً أيضاً في التعامل معها، على الأقل من وجهة نظر فنية [91] ص(05).
- أن الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير اللوائح التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة تساعد على تقليل مغريات الفساد، وتشجع المؤسسات على الانتقال من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، كما ينبغي على الحكومات التأكيد على حكم القانون وعلى الإنفاذ الدقيق لمجموعة من اللوائح التنظيمية تمثل الحد الأدنى الضروري، بدلاً من زيادة عدد اللوائح التنظيمية [25] ص(14).
- إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية وعدالة. وهنا لا بد أن تأتي القوانين لتسمح وتسير وتنظم، بدلاً من أن تمنع وتعوق أو تقمع، وذلك عن طريق [08] ص(02):

○ أن يصبح ثمن العمل داخل إطار الاقتصاد الرسمي قريباً من كلفة العمل خارجه، وأن يشعر أصحاب الأعمال أن هناك مزايا إضافية يحصلون عليها إذا قاموا بالانخراط في الاقتصاد الرسمي.

- أن تنشأ علاقة جديدة قوامها الثقة بين الدولة والمواطنين .
- أن يشعر المواطنون أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد احتياجاتهم بحيث لا يضطرون للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا على النظم الموازية .
- تطبيق القوانين واللوائح بشفافية على الجميع ، وليس بصورة انتقائية أو انتقامية .

### 3.3.1.2. التمويل وخفض التكاليف

إن تكاليف بداية ومزاولة مشروع ما تعتبر محددًا هامًا للمشاركة في الاقتصاد الموازي ، إذ يمكن حصر هذه التكاليف فيما يلي [92] ص (06-07):

- تكلفة بيع وشراء السلع والخدمات .
- تكلفة الحصول على التمويل .
- تكلفة ضمان وتنفيذ حقوق الملكية .
- تكلفة الحصول على معلومات بشأن الأعمال والفرص الشريكة .
- تكلفة تكوين المؤسسات وتنظيمها .
- تكلفة الإفلاس بالنسبة للدائنين .
- تكلفة الدخول في عقود وتنفيذها .
- تكلفة تشغيل وفصل العمال .
- تكلفة نقل واستيراد وتصدير السلع .
- تكلفة الالتزام باللوائح والتمثيل الحكومي .

إن انخفاض هذه التكاليف في الاقتصاد الرسمي ، المرافق لتبسيط الإجراءات ، وتبني برامج جديدة للتأمينات الاجتماعية ، مع زيادة حجم التمويل . يلعب دورا مهما في جذب العمالة والمؤسسات التي تنشط في إطار الاقتصاد الموازي . وفي هذا الإطار فقد خطت الهند تجربة ناجحة مع صناع البرمجيات حيث قدمت الحكومة إعفاء كامل من التأمينات الاجتماعية ومن الضرائب لمدة خمس سنوات وربط هذا الإعفاء بتشغيل عدد معين من العمالة . تبسيط الإجراءات وخفض التكاليف من الأمور التي لا خلاف عليها ، بإنشاء ما يعرف ببرنامج الشباك الواحد حيث يتم إنهاء كافة الإجراءات والحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية من مكان واحد . ولكن هذا وحده لا يكفي فالحكومة يمكنها تشجيع القطاع الخاص بطرق عديدة مثل أن تطرح برامج جديدة للتأمينات الاجتماعية تخفف العبء عن صاحب المشروع ، وتشجعه على العمل بشكل رسمي ، كذلك يمكن لجانب التمويل أن يلعب دورا هاما ، فحتى الآن

وبالرغم من تبني الكثير من الجهات للمشروعات الصغيرة – والتي تمثل نسبة كبيرة جدا للأنشطة الموازية – لا يزال حجم التمويل الموجه لها ضعيف جدا ،ولا يغطي سوى (10%) فقط من احتياجاتها التمويلية ،ولا شك أن زيادة فرص التمويل وتوجيه المزيد من برامج الإقراض لهذه المشروعات سيشجعها على الخروج من الاقتصاد الموازي للحصول على التمويل والتوسع . لكن خفض التكاليف و تبسيط الإجراءات ،ودور التمويل في جذب المشروعات للعمل في الاقتصاد الرسمي .يجب أن يتم في إطار من الواقعية ،كما لا يجب أن يؤثر على شكل وأسلوب عمل هذه المشروعات متناهية الصغر التي تعمل من المنازل يمكنها أن تظل في منازلها ،والباعة المتجولون يمكن أن يستمروا في عملهم ولكن لا بد من تنظيمهم بإعطائهم رخص أو تصريح عمل ،وتكون الضريبة المطلوبة منهم هي الرسوم الخاصة بتجديد الرخصة سنويا ،على أن تكون قليلة ،كذلك فإن الكثير من هذه الفئة لا يعرفون القراءة والكتابة ولا يمكنهم الإمساك بدفاتر ومتابعتها مع مفتشي الضرائب ،وبالتالي لا يكفي خفض الضرائب بل يجب أن يصحب ذلك اقل قدر من التدخل جانب مفتشي الضرائب،ويمكن أن تحدد لهذه الفئة ضريبة مقطوعة، بمبلغ محدد سنويا لتفادي تكاليف المحاسبين وإعطائهم الإحساس بالاطمئنان في التعامل الرسمي مما يشجعهم على الدخول فيه [93] ص(35-36).

### 3.3.1.3. إصلاح أنظمة حقوق الملكية وقوانين العمل

#### 3.3.1.3.1. إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية

يجب إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية حتى تصبح الأصول قاطرة للنمو والإنتاجية .حقوق الملكية هي الوسيلة القانونية التي من خلالها تتحول الأصول إلى رأس مال منتج . وباختصار ،يجب تصميم قوانين ولوائح حقوق الملكية بطريقة تسمح بوصف وتسجيل صفات الأصول المفيدة اقتصاديا واجتماعيا ،بطريقة منطقية وقياسية وبتكلفة معقولة . لذا يجب أن تكون أنظمة حقوق الملكية قادرة على تقديم المعلومات الكافية حول الأصول حتى يتسنى بيعها أو شراؤها أو تأجيرها بسهولة واستخدامها لأغراض منتجة . في المقابل ينبغي أن تكون هذه المعلومات بأقل تكلفة ، وذلك بتبسيط حقوق الملكية ووضع معايير بسيطة ومستقيمة تحدد ملكية الأصول بوضوح [90] ص(43-44).

كما أن زيادة المخزون المتوافر من الأراضي الرسمية .يسقط العديد من محاولات إصلاح الأراضي في شرك البرامج الصغيرة لمكية الأراضي . ومن الطرق الفضلى للبدء في العمل توفير الأرض الحكومية لغايات التنمية الخاصة (حكومات الدول النامية تمتلك الكثير من الأراضي غير المستعملة)، وخصوصة المرافق/الخدمات العامة (أو على الأقل السماح لقيام المؤسسات بين القطاعين

العام والخاص بتنفيذ المشاريع الجديدة). لهذه الإستراتيجية المنفعة المزدوجة من توليد الأموال المطلوبة لتطوير البنى التحتية، وتخفيض سعر الأراضي الرسمية في الوقت ذاته. كما أن تخفيف كل من صرامة القوانين المعنية بالمستأجرين والقيود على التنظيم، وبناء (صياغة) مدونات القوانين تعتبر كلها من الطرق السريعة نسبياً والسهلة لزيادة مدى توافر الأراضي الرسمية. وأخيراً يجب زيادة نسب ضرائب ملكية الأراضي (مع تخفيف وتبسيط القوانين)، وذلك بهدف تثبيط المضاربيين من الاحتفاظ بالأراضي الشاغرة، وتزويد الحكومات المحلية بالوسائل المالية والحوافز لتطوير المزيد من الأراضي للاستثمارات التجارية والسكنية [91] ص(06).

### 3.3.1.3. إصلاح قوانين العمل

إصلاح قوانين العمل باستبعاد النصوص التي تقادمت، والسماح بعقود عمل أكثر مرونة مثل عقود العمل بعض الوقت، أو العمل لمدة قصيرة، أو وضع ترتيبات معينة في العقد وزيادة فترة الاختيار بالنسبة للموظفين الجدد، كذلك لا بد من السماح لأصحاب العمل والمستخدمين بالتفاوض على الرواتب بصفة مستقلة عن الحكومة، وتطوير نظام التقاعد. وعلاوة على ذلك يجب توفير حماية شديدة للمنظمين إلى نقابات. وبمعنى آخر يجب أن يكون للأفراد الاختيار في الانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية النقابات على أساس رأيه فيما ستحققه العضوية من فوائد. وكثيراً ما يضيع هذا الحق بسبب نصوص أو قيود تقيد حق العاملين في التنظيم النقابي. وفي كلتا الحالتين يضيع حق المواطن في حرية الاختيار (بين الانضمام أو عدم الانضمام) وهي الحرية التي تعتبر من المكونات الأساسية للديمقراطية [90] ص(46).

كما ينبغي للحكومات أن تزيد من اهتمامها بإباحة بعض أنشطة الاقتصاد الموازي، من خلال تحرير سوق العمل على سبيل المثال [25] ص(14).

### 3.3.1.3. تبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها

تسهيل الحصول على تراخيص لمزاولة العمل أو المهنة تعد من الخطوات الضرورية، ويمكن تحقيقها بتخفيض التكلفة الاسمية للحصول على الترخيص أو التصريح، وضمان جعل الحصول على الترخيص أو التصريح بسيطة وواضحة ومعروفة جيداً عن طريق النشر، وسهولة الحصول بالنسبة للمبادر صاحب الإمكانيات المتواضعة. ويجب أن تنص القوانين على أنه عند استكمال الشروط



اللازمة يتم إصدار التراخيص أو التصاريح المطلوبة على الفور وبصفة تلقائية وتسجيلها في السجل المركزي للأعمال [90] ص(46).

### 3.3.1.3.4. تحسين قوانين الرهن والتمويل

تخفيض تكلفة الائتمان بسن قوانين تسمح برهن الأصول المنقولة كتأمين، وتوريق دون حق حبس الممتلكات. ووضع نظام مركزي حديث للمعلومات يبين لمن ترهن الأصول ومدة الرهن، كما يجب التأكد من أن قوانين الإفلاس تحمي حقوق الدائنين، وأن الدين لا يفضل على حقوق الملكية. و تحسين فرص الحصول على القروض. حيث أن توافر إمكانية الحصول على التمويل من الحوافز الرئيسية للمؤسسات لكي تصبح رسمية، فإنه يجب على الحكومات أن تجعل الإقراض للمؤسسات الصغيرة أكثر جاذبية للبنوك - على سبيل المثال - عن طريق تقوية حقوق الدائنين، مما يمكن من توفير الإقراض المضمون (باستخدام كل من الأراضي والموجودات الثابتة كليهما كضمانات )، مع رفع سقف (حدود) سعر الفائدة. كما أن الأدلة الجديدة، المقدمة من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، توحى بأنه يجب على الحكومات أيضا أن تقوم بخصوصية بعض البنوك، وأن تخفض متطلبات الترخيص المفروضة على المؤسسات المالية لتسهيل دخولها في الأسواق (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وشبكة القطاع المالي التابعة للبنك الدولي 2004). وتبين تلك الأدلة أن البنوك الخاصة، وهي تعمل تحت الضغوط التنافسية، من المرجح أن تستنبت ابتكارات جديدة لخدمة الأعمال الصغيرة بطريقة مربحة [91] ص(07).

### 3.3.2. النظام الضريبي الإستراتيجي الأكثر تطوراً

من بين الجوانب المهمة لعولمة الأنشطة الموازية ودمجها في الدائرة الرسمية، إصلاح الأنظمة الضريبية وجعلها تتماشى والظروف الراهنة، و مكافحة التهرب الضريبي لتقليص الأنشطة المتهربة من الضرائب وبالتالي الحد من الأنشطة الموازية .

### 3.3.2.1. إصلاح الأنظمة الضريبية

يجب إصلاح الأنظمة الضريبية بتخفيض المعدلات الضريبية بصفة عامة، واستهداف ضرائب المؤسسات وضرائب الدخل، بدلا من ضرائب التجارة الدولية (مثل الجمارك)، ومراجعة قوانين الضرائب وجعلها بسيطة ومستقيمة بإزالة الإجراءات المعقدة التي تتكون من خطوات متعددة لتقديم الإقرار الضريبي، وتقوية التنفيذ المستمر لقوانين الضرائب، بزيادة القدرات الإدارية والحد من سلطة

الموظف للعمل حسبما يراه مناسباً. ومن شأن هذه الإجراءات أن تزيد حصيلة الدولة بتوسيع قاعدة الممولين على المدى الطويل. ويمكن توجيه هذه الحصيلة لتقديم خدمات عامة أكثر جودة .

في هذا الإطار ندرج بعض النقاط الهامة لإصلاح النظام الضريبي وهي [94] ص(06-07):

- توسيع الوعاء الضريبي، وجعله أكثر مرونة للتغيرات الاقتصادية.
  - تيسير النظام الضريبي(إذ كلما ازداد النظام تعقيداً كلما ازدادت صعوبة إدارته وازدادت فرص التهرب الضريبي).
  - تحديد معدلات معتدلة على أن تكون الاستثناءات في ادني الحدود.
  - تحديد المعدلات الضريبية والهيكل المالي لتحسين فرص التنبؤ بالقرارات الاقتصادية .
  - تحقيق التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،حتى تزداد صعوبة التهرب من الضرائب وتقل قرارات الاستثمار والإنتاج والتوظيف .
  - جعل تحصيل الجمارك أكثر شفافية .
  - فرض ضرائب على بعض الصفقات المالية .
  - التقليل من تكاليف تحصيل الضرائب قدر الإمكان ،والتخفيض من النفقات الجبائية خاصة في الدول النامية وفي ظل مناخ استثماري ضعيف . و التخلص من الضرائب المزعجة قليلة الإيراد .
  - تخفيض الضرائب وتعريفات الاستيراد وتبسيطها .تعلن الحكومات في العادة انخفاض الضرائب كمبرر لفرض ضرائب جديدة .ولكن في الحقيقة أن تخفيض الضرائب وتعريفات الاستيراد وتبسيطها . غالباً ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن طريق زيادة تشجيع نشاطات الأعمال[91] ص(05).
- إن النظام الضريبي الذي يتميز بضرائب مرتفعة ومعقدة وتعسفية ،ويغلب عليه طابع الجمود .من شأنه أن يؤثر على نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،إذ يستحيل عليها أن تلتزم بكافة القوانين واللوائح الضريبية ،ويصبح الاقتصاد الموازي الملاذ الأخير حيث امتيازات أفضل[95] ص(06) . وما يمكن الإشارة إليه أن نتائج الدراسات تؤكد بعض الانعكاسات المهمة بالنسبة لصانعي السياسات خاصة من الناحية الضريبية وهي [25] ص(14):

- إن إجراء تخفيضات حتى وإن كانت كبيرة في المعدلات الضريبية لن يؤدي إلى انكماش الاقتصاد الموازي وإن كان يمكن أن يؤدي إلى تثبيته ،والتخفيض من مدفوعات الضمان الاجتماعي .

- إن المعدلات الضريبية الحدية تؤثر في قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل في الاقتصاد الموازي أكثر من تأثير المعدلات الضريبية المتوسطة، ومن غير المرجح أن تؤدي الاستعاضة عن الضرائب المباشرة إلى تحسين مستوى الامتثال الضريبي .
- إن إجراء عمليات تدقيق للحسابات الضريبية وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي قد يؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد الموازي .

### 3.3.2.2. مكافحة التهرب الضريبي

- إن زيادة التهرب الضريبي، يؤدي إلى زيادة حجم الأنشطة الموازية، كما يعمل على زيادة تحول الأنشطة الرسمية إلى دائرة الاقتصاد الموازي نتيجة الشعور بعدم العدالة، لذا فمكافحته من الضروريات لزيادة تعبئة الإيرادات، بحيث تكون مكافحته ليس على المستوى الوطني فقط بل الدولي، وفي هذا الإطار هناك بعض النقاط المهمة لتخفيض حجم التهرب الضريبي وهي [05] ص(175- 176):
- نشر الوعي الضريبي باستعمال عدة طرق كالصحافة، إصدار دليل المكلف، إقامة مكاتب للإرشاد الضريبي، تنظيم ملتقيات حول النظام الضريبي ومستجداته، مع ضرورة إدراج التكوين والثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية .
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة .
- توسيع اعتماد إدارة الضرائب على معلومات الآخرين، والتي تفيد في الكشف عن حالات التهرب الضريبي.
- وضع نظم رقابة ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع تقرير عقوبات شديدة على المكلفين الذين تثبت عليهم عمليات التهرب الضريبي.
- تحسين الموارد البشرية والتقنية لإدارة الضرائب، وفي هذا المجال ينبغي ضرورة تعميم الإعلام الآلي في جميع الإدارات الضريبية .
- تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن ثم احترامه .
- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل و بإبعادهم عن إغراءات الممولين .
- رفع مستوى تأهيل موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص في الضرائب .
- إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد الإدارة الضريبية بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين .

- اللجوء إلى التعاون الدولي في إطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف، ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب الضريبي .

في إطار مكافحة التهرب الضريبي عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بداية من الإصلاح الضريبي لسنة 1992، كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التهرب الضريبي خاصة في ظل تطور التجارة الالكترونية [96].

### 3.3.3. تفعيل دور الحكم الراشد ومحاربة الفساد

إن تحسين مستوى الحكم الراشد في القطاع العام عن طريق تخفيض نطاق التدخل الحكومي في الاقتصاد. ويجب أن تساعد هذه الإصلاحات جميعها في إضعاف اثر الحكم الضعيف، وأن تركز قدرات الإنفاذ الشحيحة على المخالفين الأساسيين . ولكن تحسين الحكم الراشد يعتبر أيضا أمرا بالغ الأهمية. فزيادة مستوى الشفافية والمساءلة من شأنه أن يشجع المؤسسات على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي (فالنهوض بالحلول التي تقدمها الحكومة الالكترونية، يعد من الطرق التي تساعد في تحقيق هذا الغرض) كذلك، فإن تحسين الدوائر الحكومية، مثل أجهزة الشرطة والقضاء، من شأنه أن يوفر حوافز قوية للقيام بذلك . [91] ص(08)

### 3.3.3.1. الحكم الراشد

#### 3.3.3.1.1. مفهوم الحكم الراشد

هناك عدة مفاهيم للحكم الراشد، يمكن عرض بعضها حسب الهيئات التالية [97] ص(12):

#### 3.3.3.1.1.1. البنك الدولي

يعرف الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من اجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل :

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم .
- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية .
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

#### 3.3.3.1.1.2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وحسبه الحكم الراشد يعبر عن ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ،ويشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل اختلافاتهم .

وبشكل أوسع يعبر الحكم الراشد عن الحكم الذي يشمل التقاليد و المؤسسات و الإجراءات التي تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة بصفة يومية . و يحتاج إلى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة في صنع السياسات . وتخشى الحكومات في الغالب أن يؤدي ذلك إلى جعل عملية صنع القرار بسيطة ، لكن كلما كانت هذه العملية أكثر شمولاً لجميع الأطراف ، كلما كانت القوانين و اللوائح و الإجراءات الصادرة عنها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين . كما يحتاج أيضا إلى مؤسسات قابلة للمحاسبة و المساءلة حتى لا تسيء استخدام السلطة . و تميل القواعد الدستورية التي تنظم كيفية توزيع السلطة و مراجعتها و موازنتها ، والتي تسمى في الغالب الآليات الأفقية للمساءلة ، إلى أن تكون مؤثرة في الحيلولة دون إساءة استخدام السلطة الكبرى و في تعزيز الاستقرار . ومع ذلك هناك حاجة إلى آليات إضافية للحد من سوء استخدام السلطة المرتبطة بالأعمال الروتينية أو اليومية أو المكتبية . وهنا يأتي الدور الذي يلعبه الحكم الراشد ، و ينتج عن غياب الحكم الراشد عدة مشاكل من فساد و انتهاكات و غيرها والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية [97] ص(15- 21):

- سياسات لا تستجيب لمطالب الشعب و الى عدم إتاحة الفرص المتساوية .
- تضائل الشرعية و انخفاض التأييد للديمقراطية و الإصلاحات الرئيسية .
- خلق أطرا قانونية و تنظيمية غير مستقرة .
- تضارب و رداءة السلع و الخدمات المقدمة من الدولة .
- إهدار و سوء تخصيص الموارد المحلية و الأجنبية .
- تشجيع الفساد و إعاقة النمو الطبيعي .
- تخفيض الدخل و زيادة الأمية و معدلات الوفاة لدى الأطفال .
- إثارة الأزمات الاقتصادية و السياسية .
- تعريض الأمن الوطني و الإقليمي و الدولي للخطر .

### 3.3.2. إستراتيجية تفعيل دور الحكم الراشد

يعتبر الوصول إلى الحكم الراشد من التحديات المستمرة التي تتطلب الكثير من مبادرات القطاعين العام والخاص ومن منظمات المجتمع المدني. ولمواجهة هذا التحدي يمكن الاعتماد على الوسائل التالية [97] ص(21-36):

### 3.3.3.1. زيادة مستوى الشفافية

وذلك عن طريق توفير المعلومات، حيث أن المعلومات تغذي الشفافية والمحاسبة وبالتالي تؤدي إلى الحكومة الجيدة في جميع المجالات. والشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها. وهناك ثلاث مكونات للمعلومات:

- إمكانية الحصول على المعلومات، وان تكون متاحة للجميع.
  - أن تكون المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع.
  - إمكانية الاعتماد على المعلومات، أي لا بد أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة.
- ولزيادة مستوى الشفافية ينبغي إصدار وإنفاذ قوانين حرية المعلومات التي تسمح للجمهور بالحصول على وثائق اللجان والقوانين واللوائح الحكومية. سواء مسودات القوانين أو القوانين السارية بالفعل، والمعلومات المتعلقة بالميزانية، وسجلات تصويت أعضاء الهيئات التشريعية حتى يتمكن المواطنين ووسائل الإعلام من تقييم سجلات الموظفين العموميين ومساءلتهم ومحاسبتهم.

### 3.3.3.2. تأسيس وحماية حرية الإعلام

وذلك عن طريق إصدار قوانين تضمن حرية وسائل الإعلام، وتسمح بالملكية الخاصة لها بتوحيد شروط منح التراخيص بحيث تصبح في متناول اليد من الناحية الزمنية والمالية، وتشجيع التغطية المحايدة للأخبار في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة، توفير فرص التدريب لمهنة الصحافة لتمكين الصحفيين من كشف الغش والفساد. وتعزيز مسؤوليتهم في إعداد تقارير حول القضايا الاجتماعية والسياسية الأساسية بما فيها القضايا المتعلقة بالمرأة والأقلية العرقية والدينية والمجموعات المهمشة.

### 3.3.3.3. زيادة المشاركة العامة في صنع القرار

إن المشاركة العامة في صنع القرار تزيد من الشفافية، عن طريق المعلومات التي تساعد المواطنين على تحديد ما ينبغي تغييره أو تحسينه. في هذا الإطار ومع مطلع التسعينيات وضع معهد

الحرية والديمقراطية في بيرو إستراتيجية لجعل عملية صنع القرار عملية ديمقراطية إذ تضمنت المكونات التالية [97] ص(23-25):

- يتم نشر مسودات جميع القوانين واللوائح، باستثناء ما يتعلق منها بالأمن العام والشؤون الخارجية، قبل أن تصدر كقوانين، ويشمل النشر شرحا وتحليلا لأهداف وفوائد القانون والتكلفة المرافقة له، والجهة التي أعدته .
- وبعد ذلك تعطى للمواطنين ووسائل الإعلام مدة شهر لتقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم إلى الممثل الحكومي أو الجهة المعنية. مع توفير الفرص للمواطنين لمناقشة مسودات القوانين واللوائح في جلسات عامة، عن طريق المنتديات العامة في أماكن معينة أو عن طريق المناقشات الالكترونية عبر شبكة الانترنت .
- يجب إعطاء المواطنين حق الاعتراض بسرعة على القوانين أو اللوائح التعسفية أو التي لا تلبى احتياجاتهم من خلال إجراءات محددة بوضوح. وللمواطنين أن يتوقعوا صدور القرار لصالحهم إذا أخفقت الحكومة في الرد خلال الإطار الزمني المحدد .
- يجب إعطاء المواطنين حقا إجراء استفتاءات على القوانين واللوائح المقترحة أو على ما يستجد منها. ويجب أن تكون شروط الاستفتاء بسيطة ونزيهة وشفافة وسهلة التنفيذ بحيث يتمكن المواطنون من ممارسة هذا الخيار بطريقة معقولة .
- يجب إعطاء المواطنين حق المشاركة في جلسات الاستماع العامة وفي اللجان الاستشارية الحكومية عند وضع القوانين واللوائح .

### 3.3.3. الحد من هيمنة المسؤول العمومي

إن الأنظمة الإدارية والقانونية التي تعطي المسؤول الحكومي سلطة فردية واسعة النطاق تهيئ الأرض لنمو الفساد والرشوة والحكم الرديء. وفي مثل هذه الظروف يمكن لموظفي الحكومة استخدام سلطتهم في الحصول على الرشوة والصفقات الخفية. وفي هذا الإطار وضع (دانيل كوفمان) – خبير البنك الدولي (1994-1999) – قائمة توضح أهم المجالات التي تتضمن مجالات السلطة التي ينبغي أن تركز عليها جهود الإصلاح وهي [97] ص(24-25):

- تنفيذ الرقابة على الأسعار.
- منع مؤسسات جديدة الدخول ومستثمرين جدد من دخول الأسواق وإعطاء القوة للاحتكارات

- منح الدعم والقروض الحسنة والإعفاءات الضريبية والمعاشات الكبيرة والسماح بالتهرب الضريبي .
- فرض الرقابة على النقد الأجنبي وما ينتج عنه من وجود تعدد في أسعار الصرف، والمغالاة في قيمة فواتير الواردات وهروب رأس المال .
- تخصيص العقارات وأماكن تخزين الحبوب والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية .
- الانتقائية في تنفيذ اللوائح المرغوبة اجتماعيا كذلك التي تطبق في مجالات الصحة العامة والبيئة.
- الاحتفاظ بحسابات غامضة أو سرية تتعلق بالميزانية . أو تسهيل تسريب أموال من الميزانية إلى الحسابات الخاصة .

لذا يجب أن تكون القوانين واللوائح محددة بوضوح دون أية ثغرات ، كما يجب إلغاء القوانين المتضاربة والمعقدة .

### 3.3.3.5. تقليل الأعباء القانونية

هناك قوانين ولوائح لا تتوافق مع مصالح الأفراد بشكل عام لأنها تتضمن قيودا وشروطا قانونية وإدارية تجعلهم يتحملون تكاليف باهظة الثمن وتستهلك الكثير من وقتهم. وتخلق معها أرضا خصبة للفساد والرشوة وتتوسع معها الأنشطة الموازية. كما أثبتت دراسة للبنك الدولي (أداء الأعمال سنة 2004) على وجود علاقة وثيقة بين عدد اللوائح والفساد. وتشير هذه الدراسة إلى أن دول (OECD) الأقل فسادا هي الدول التي تحتوي عددا أقل من إجراءات التأسيس عما هو موجود في الدول النامية. وفي هذا الإطار يمكن تقليل الأعباء القانونية عن طريق [97] ص(28):

- القضاء على الشروط المسبقة التي تؤدي إلى حدوث اختناقات قانونية .
- تطبيق اللامركزية في عملية صنع القرارات .
- تشجيع مشاركة مستخدمي النظام في الرقابة على تنفيذ جميع القرارات .

### 3.3.3.6. إصلاح الهيئات الحكومية

الهيئات الحكومية التي تتسم بالبيروقراطية والتعقيد ونقص الرقابة الداخلية والمراجعة ، ويستغل الموظفين الحكوميين سلطتهم في تقديم معاملة تفضيلية وقبول الرشاوى وتأخير تقديم



الخدمات أو عدم تقديمها على الإطلاق لبعض الناس. تزيد من حجم الفساد كما تجبر الناس على التحايل على القوانين وتزيد هي الأخرى من الأنشطة الموازية. في هذا الإطار فان تبسيط وتسهيل إجراءات التشغيل الداخلية في الوكالات الحكومية من شأنه أن يحسن من أداء الهيئات الحكومية وذلك بإتباع النقاط التالية [97] ص(28-29):

- وضع وتنفيذ موثيق للشرف والسلوك .
- المراجعة المستقلة والمنتظمة للميزانيات .
- المراجعة المنتظمة لأصول الموظفين العموميين ومصالحهم المالية .
- وضع قواعد واضحة وشفافة بشأن تضارب المصالح في القطاع العام .
- توفير الفرص المنتظمة للموظفين للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم .
- ضم مواطنين ومنظمات أهلية إلى هيئات المراقبة الحكومية .
- تنفيذ إجراءات لتحسين الهيئات ذات الأداء السيئ بطريقة شاملة وفورية .

### 3.3.3.7. تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية

وذلك عن طريق :

- إيجاد موظفين مدنيين عن طريق التعاقد ،ذووا مؤهلات جيدة ومدربين على احدث التقنيات التكنولوجية ،وجعل الترقية على أساس الأداء وليس الاقدمية أو استغلال النفوذ.
- توفير الموارد المالية الكافية لتطبيق القوانين تطبيقا جيدا .
- تجربة أساليب جديدة لتخفيض التكاليف وتحسين فعالية تنفيذ القوانين واللوائح وتشجيع كفاءة السوق.

### 3.3.3.8. تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية

- إذ تلعب السلطة القضائية دورا هاما في الحكومة بمراقبة السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسات . وتتم المراقبة بمساعدة كبار الموظفين الحكوميين . عن طريق تشكيل لجان المراقبة التشريعية في اكبر عدد من المجالات خاصة المتعلقة بالميزانية، وتزويدهم بالموارد البشرية والفنية والمالية الكافية.

### 3.3.3.9. إصلاح السلطة القضائية

إصلاح القضاء وتقوية السلطة القضائية حتى تتمكن من تنفيذ القوانين بكفاءة وبصفة مستمرة ونزيهة وفي اقرب وقت ممكن . وذلك عن طريق إقامة نظام للمحققين في الشكاوي المقالة ضد الدولة ،وتوفير آليات بديلة لفصل المنازعات وبسرعة .حتى لا تكون هناك عرقلة للأنشطة الاقتصادية ،وتزيد من تفعيل دورا لقانون .

### 3.3.3.10. محاربة الفساد

ويتم ذلك من خلال [97] ص(31-32):

- تحديد ودمج القوانين واللوائح القانونية .
  - تبني وتنفيذ قانون المشتريات الحكومية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية .
  - توضيح القوانين المتعلقة بتضارب المصالح .
  - تبني وتنفيذ اتفاقية منظمة (OECD) بشأن مكافحة الرشوة .
  - إنشاء لجان مستقلة ضد الفساد .
  - إقامة أنظمة جيدة لحوكمة المؤسسات .
- بالإضافة إلى محاربة بعض الأنشطة غير المشروعة والمرتبطة بالفساد كتجارة الممنوعات، المتاجرة بالأسلحة والدعارة ،وشبكات الهجرة السرية.

### 3.3.3.11. تشجيع قيام نظام لا مركزي لوظائف الحكومة

إن قيام نظام لا مركزي لوظائف الحكومة ،من شأنه أن يحسن في وظائف الدولة ،وذلك بمشاركة الشعب في السياسات المحلية .لكن بشرط أن تكون الحكومات المحلية قابلة للمساءلة والمحاسبة و إلا اتسعت دائرة الفساد اكبر . ويمكن تشجيع اللامركزية من خلال [97] ص(32-33):

- تحديد مسؤوليات الحكومة المحلية تحديدا واضحا .
- تخويل الحكومات المحلية قوة وسلطات كافية للاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة ومستقلة عن الحكومة المركزية .
- تزويد الحكومات المحلية بالموارد المالية والبشرية والفنية الكافية .
- وضع وتنفيذ أنظمة محاسبية جيدة على أساس شفافية الميزانية .
- تأسيس وسائل إعلام مستقلة وقادرة على عمل التحقيقات على المستوى المحلي .

- تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني التي تراقب نشاط الحكومة .

### 3.3.3. تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات داخل مؤسسات القطاع العام

#### والخاص

إن مصطلح "حوكمة المؤسسات" هو مرادف محدد لمصطلح "Corporate

Governance" بالانجليزية، وهذا بعد العديد من المشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين و القانونيين. تعبر حوكمة المؤسسات عن إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، و باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة [98] ص(02- 03).

في سنة 1999 وضعت منظمة (OECD) خمس مبادئ لحوكمة المؤسسات وتتضمن ما يلي

[99] ص(05):

(الحفاظ على حقوق حملة الأسهم ، المعاملة العادلة لحملة الأسهم، دور أصحاب المصالح، الحرص على الإفصاح والشفافية، تأكيد مسؤولية مجلس الإدارة).

تعمل الحوكمة على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسات وتدعيم تنافسيتها بالأسواق ، بما يمكنها من جذب مصادر التمويل المحلية أو الأجنبية للتوسع والنمو، كما تحسن من أداءها والذي يمكن أن يؤثر على الوظائف والدخول والمدخرات والمعاشات ومستويات المعيشة ، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد بالمجتمع ، ما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة ،مستقطبة بذلك عددا من الأيدي العاملة في الاقتصاد الموازي .من خلال الحوافز المقدمة للعمال مقارنة بالعمل في الأنشطة الموازية .كما تتداخل قواعد حوكمة المؤسسات عددا من الأنظمة القانونية والتي تعد صمام الأمان الرئيسي لضمان الحوكمة الجيدة وتشمل هذه القوانين (قوانين المؤسسات ،أسوق المال،البنوك، والإيداع والحفظ المركزي ،المحاسبة والمراجعة ،المنافسة ومنع الاحتكار،قوانين العمل،الضرائب،الخصوصية، البيئة،الشفافية والإفصاح والمحاسبة ....الخ).وبالتالي فالمؤسسات التي تلتزم بمبادئ الحوكمة تستبعد من أن تمارس بعض الأنشطة الموازية كما تحمي المؤسسات الرسمية من احتمال التحول إلى الاقتصاد الموازي [98] ص(05- 07).

### 3.3.3.2.13. الحوكمة وتعزيز القطاع الخاص

إن الحوكمة اللازمة لتعزيز نمو القطاع الخاص تشمل وجود إستراتيجية حكومية تؤكد استقرار ومصادقية السياسة، لكن تنفيذ هذه السياسة ربما يفرض على الحكومة ثلاثة تحديات [92] ص(11-12):

- التحدي الأول : هو تحقيق استقرار أكبر في السياسات والتزام صادق بعدم الرجوع في سياسات الإصلاح وان مدى التدخل الحكومي في الأسواق لن يتسع فجأة، وانه لن تحدث هنالك تغيرات مفاجئة في القوانين واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية. لذا فالتزام الحكومة هنا غير أكيد .
- التحدي الثاني : هو أن تنتج الحكومات سلعا وخدمات عامة بدلا من السلع الخاصة. فمن أولويات تحسين الحوكمة في الدول النامية تحديد أهم العوامل التي لها تأثير على تنمية القطاع الخاص والسلع العامة مثل حقوق الملكية والأنظمة القانونية والتشريعات المؤثرة على مناخ الاستثمار.
- التحدي الثالث : هو تحسين القدرات الحكومية الفنية و الادراية. وذلك لتنفيذ الأطر المنظمة لعمليات التسجيل والتراخيص والتمويل، والقدرة القضائية لحسم الخلافات وبسرعة .

إن تحسين حوكمة المؤسسات له دور كبير في تعزيز القطاع الخاص في الاقتصاد الرسمي، ومع توسع هذا الأخير من شأنه أن يقلص من تدخل الدولة في بعض الأنشطة. ما يؤدي بدوره إلى تحسين الكفاءة في القطاعين العام والخاص خاصة إذا كان هناك تعاون بينهما، ينعكس هذا الأمر في الأخير على الأنشطة الموازية، بجذب الأيدي العاملة وإدماجها في الاقتصاد الرسمي. ما يقلص من حجم الاقتصاد الموازي .

والحكم الراشد حسب البنك الدولي يستند إلى ركيزتان أساسيتان هما : المساواة والتضمينية [100] ص(07).

والتضمينية تعتمد على المعاملة والمشاركة بالمساواة وتعني أن كل من هو معني بإدارة الحكم ويريد المشاركة (رجال نساء، أثرياء فقراء، سكان الريف أو المدن) قادر على فعل ذلك بصورة متساوية، عبر الإدلاء بصوته والمساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية. كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة، وبدون تهميش أو تمييز في تأمين الخدمات العامة .

أما المساواة تعتمد على الشفافية والتنافسية، وهي مبنية على حق الشعب بمحاسبة الدولة ووضعها تحت طائلة المسؤولية من حيث كيفية استعمالها لسلطتها ولموارد الشعب. وتحتاج إلى الشفافية أو

التوصل إلى المعلومات الخاصة بسير أمور الدولة لتسهيل محاسبتها، كما تحتاج إلى التنافسية وتعني هنا القدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة على أساس حسن أو سوء أدائها وفي إطار تفعيل دور الحكم الراشد فقد اقترح البنك الدولي برنامجاً لتحسين إدارة الحكم وذلك من خلال خمس جبهات وهي [101] ص(34):

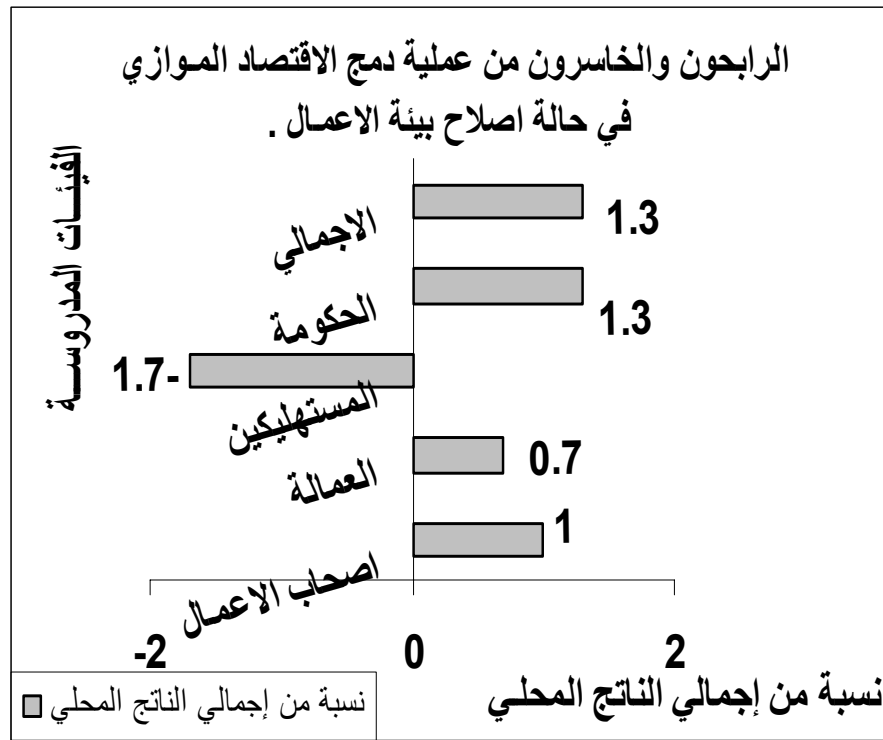
- إجراءات لتحسين التضمينية .
- إجراءات على المستوى الوطني لتعزيز المساءلة الخارجية .
- إجراءات على المستوى المحلي تعزز المساءلة الخارجية .
- فصل وتوازن بين السلطات بغية تقوية المساءلة الداخلية .
- إصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة الداخلية.

إن زيادة دور الحكم الراشد، من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرارات والتصويت على القوانين واللوائح المنظمة، من شأنه أن يقلص الفجوة بين الشعب والدولة وزيادة الثقة بينهما. وهو ما ينعكس في الأخير على تحويل جزء هام من الأنشطة الموازية إلى الاقتصاد الرسمي .

### 3.3.3. أهمية إصلاح بيئة الأعمال في دمج الأنشطة الموازية

إن الحكم الراشد يلعب دوراً مهماً في خلق بيئة استثمارية فعالة، والتي بدورها تعمل على جذب الكثير من الأنشطة الممارسة في دائرة الاقتصاد الموازي. وهو ما بينته دراسة ميدانية-- حول الراجون والخاسرون من دمج الاقتصاد الموازي-- قام بها كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مهد الحرية والديمقراطية موسعة في مصر لمدة عامين (2004 ILD/ECES). بفضل البيانات التي تم جمعها أمكن تقدير المكاسب المحتملة من تقنين أوضاع الاقتصاد الموازي في مصر، وتتحدد هذه المكاسب، وذلك في ثلاث حالات، إصلاح مناخ الأعمال، عدم إصلاح مناخ الأعمال، الاستمرار في الاقتصاد الموازي. ونتائج هذه الدراسة مبينة في الشكل البياني الملحق رقم (05). لمؤسسة متوسطة الحجم تعمل في الحالات الثلاثة السابقة. إذ تبين أن الربح الصافي لهذه المؤسسة يكون أعلى في حالة إصلاح مناخ الأعمال والعمل في إطار الاقتصاد الرسمي، في حين حالة العمل في إطار الاقتصاد الموازي يستقر الربح الصافي لهذه المؤسسة ويكون أقل بالنصف عما هو في حالة الإصلاح. في المقابل نجد حالة عدم إصلاح مناخ الأعمال أن الربح الصافي يكون أقل بثلاث مرات عما هو في الحالة الأولى ويستقر في حدوده مع الوقت [102] ص(10-11).

كما بينت الدراسة انه في حالة اتخاذ إصلاحات دمج الاقتصاد الموازي ،فان ذلك من شأنه أن يزيد إجمالي الناتج المحلي بمعدل (1.3%) سنويا يتم توزيعها كالتالي ،يحصل أصحاب المشروعات على (0.7%) وذلك بفعل تحسن مناخ الإنتاجية وتوسع النشاط. وتؤول (1.3%) إلى الخزنة العامة، نظرا لزيادة أرباح المؤسسات وبالتالي توسع القاعدة الضريبية، بينما يعد المستهلكين الفئة الوحيدة التي ستتحمل بعض التكاليف (بنحو 1.7%) من إجمالي الناتج المحلي) نظرا لدفع القيمة المضافة، إلا أنهم سوف يحصلون في المقابل على منتجات أكثر جودة كنتيجة لخضوع المؤسسات لآليات المراقبة والإشراف في إطار الاقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى الفوائد في صورة زيادة معدل النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. أما العاملون فهم الفئة الوحيدة المستفيدة من تطبيق مشروع الإدماج في كل الحالات سواء تم اتخاذ الإصلاحات اللازمة أو بدونها ،وان اختلفت درجة الاستفادة [102] ص(12-13). كما هو موضح في الشكل البياني الموالي.



الشكل رقم 12: الرابحون والخاسرون من عملية دمج الاقتصاد الموازي . من إعداد الطالب بالاعتماد على : [102] ص(12-13).

نستنتج من هذا البحث أن عولمة أنشطة الاقتصاد الموازي ضرورة لا بديل لها ، ويتم ذلك من خلال الدمج التدريجي للأنشطة الموازية المشروعة اجتماعياً ومحاربة الأنشطة الموازية غير المشروعة. لكن ينبغي أولاً معرفة خصوصية الظاهرة في البلد محل الدراسة و بصورة أدق قبل اتخاذ

أي إجراءات للحد منها، وفي هذا الإطار فإن تفعيل دور الحكم الراشد ومكافحة الفساد ، وإصلاح الأنظمة الضريبية وجعلها أكثر مرونة وبساطة و تقليل وتبسيط القوانين واللوائح الحكومية ، وعقد اتفاقيات دولية وإقليمية فيما يخص تجارة المخدرات وتهريب السلاح والأموال والتهرب الضريبي. من شأنه أن يحد من توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي في البلدان . كذلك ما ينبغي الإشارة إليه أن الجزائر تعد من بين البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد الموازي جزءاً هاماً ينبغي الاستفادة من القيمة المضافة المولدة من بعض الأنشطة ، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة ، إذ اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات ، وعقدت عدداً من الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بغسل الأموال والفساد والرشوة ومكافحة التهرب الضريبي . لكن ميدانياً وعلى مستوى التقليل من حدة الظاهرة تبقى نتائج هذه الإجراءات محتشمة، نظراً لقلّة البيانات و التقديرات الخاصة بالظاهرة وهي من بين التحديات التي تواجه الكثير من البلدان .

### خلاصة الفصل 3

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، أن الاقتصاد الموازي تطور وتوسع في الجزائر عبر مراحل وذلك حسب تغيرات في الاقتصاد الجزائري، ويلعب دوراً مهماً في حياة الكثير من الأفراد والأسر. كما أن التسربات المدرسية والتهرب الضريبي والاجتماعي، والتعقيدات الإدارية المرتبطة بأداء القطاع العام تعتبر محدداً هاماً للاقتصاد الموازي في الجزائر. وتوسع حجم هذه الظاهرة في الجزائر أفرز آثاراً على مستويات مختلفة تتراوح بين السلبية والإيجابية.

إن محاربة أنشطة الاقتصاد الموازي لا بد وأن يتعامل معها حسب طبيعة الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة، ويتم ذلك من خلال الدمج التدريجي للأنشطة الموازية المشروعة اجتماعياً ومحاربة الأنشطة الموازية غير المشروعة. وفي هذا الإطار فإن تفعيل دور الحكم الراشد ومحاربة الفساد، وإصلاح الأنظمة الضريبية وجعلها أكثر مرونة وبساطة وتقليل وتبسيط القوانين واللوائح الحكومية، وعقد اتفاقيات دولية وإقليمية فيما يخص تجارة المخدرات وتهريب السلاح والأموال والتهرب الضريبي. من شأنه أن يحد من توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي في البلدان.

أما بالنسبة للجزائر فيمثل بها الاقتصاد الموازي جزءاً هاماً ينبغي إيجاد السبل الملائمة لدمج بعض الأنشطة المشروعة منه، ومحاربة الأنشطة غير المشروعة والتخفيف من آثاره على الاقتصاد الرسمي، وفي هذا الإطار فإن الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للحد من الظاهرة لا تزال محتشمة وتحتاج أولاً إلى دراسة تحليلية معمقة حول الظاهرة، ثم تحديد الإجراءات المناسبة للحد من انتشار الأنشطة الموازية في الجزائر.



## خاتمة

من خلال دراستنا لهذا البحث، توصلنا إلى أن الاقتصاد الموازي ظاهرة عالمية قديمة تطورت مع تطور المجتمعات، موجودة أينما وجد الإنسان والضرورية وكثرة اللوائح التنظيمية، تختلف حدة الظاهرة من بلد لآخر وداخل البلد الواحد من مدينة لأخرى، وهي أكثر حدة في الدول النامية الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة، تتحكم في الظاهرة مجموعة من الأسباب كما لها آثار على الاقتصاد الرسمي، وعلاج الظاهرة يعتمد أساسا على خصوصيتها في كل بلد، وفي إطار دور الدولة المختلف في الاقتصاد والمجتمع .

وتعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي يمثل فيها الاقتصاد الموازي جزءا هاما من الاقتصاد ككل، كما تشير تقديرات بعض الباحثين والهيئات الدولية رغم قلتها، إذ تطورت مكوناته ومظاهره ومصادره وكذلك آثاره على الاقتصاد الجزائري .

## اختبار الفرضيات

\* صحيح أن الاقتصاد الموازي يشمل أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة تفلت من السجلات الرسمية لإجمالي الناتج المحلي والدخل الوطني، أو يصعب قياسها، كما لا تدفع المستحقات الضريبية.

\* إن السبب الرئيسي لتوسع دائرة الأنشطة الموازية لا يعود فقط إلى زيادة العبء الضريبي، وإنما توجد أسباب أخرى وهي (زيادة العبء اشتراكات الضمان الاجتماعي، كثافة القوانين واللوائح التنظيمية الحكومية، التدخلات في سوق العمل، الحظر، خدمات القطاع العام والفساد).

\* صحيح تلعب طريقة المسح بالعينة والتدقيقات الضريبية دورا مهما في قياس جزء هام من الأنشطة الموازية كما تفيد بعض الدراسات التجريبية، لكن في المقابل تم تطوير مناهج أخرى غير مباشرة ونماذج لقياس حجم الاقتصاد الموازي وهي :

- المناهج غير المباشرة وتضم (إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوى العاملة، طريقة المعاملات، الطلب على النقود، المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) .

- بناء النماذج السببية(منهج المتغير الكامن) .

\* صحيح للاقتصاد الموازي مظاهر عدة في الاقتصاد الجزائري تتراوح ما بين (الأنشطة الخفية، الأنشطة غير الرسمية، الأعمال المنزلية، التهرب الضريبي والاجتماعي، التهرب الجمركي، تجارة المخدرات،

الأسواق السوداء والموازية)، إذ تطورت هذه الأخيرة مع تحولات في الاقتصاد الجزائري بداية من الاقتصاد المخطط إلى التوجه نحو اقتصاد السوق. كما لها مصادر و آثار جانبية زادت من تفاقم حدة الظاهرة على الاقتصاد الجزائري .

\* الاقتصاد الموازي لا يؤثر فقط في الخسائر الضريبية وإنما له آثار أخرى على انحراف المعلومات حول النشاط الاقتصادي، البطالة وتشوه الأسعار، السياسة النقدية، توزيع الدخل و تخصيص الموارد. كما له آثار ايجابية أيضا على الاقتصاد الرسمي .

\* إن إصلاح الأنظمة الضريبية وحده غير كاف لدمج وترويض الأنشطة الموازية في الاقتصاد الرسمي، لذا فالإصلاح الضريبي المصحوب بتقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية، و تفعيل دور الحكم الراشد ومحاربة الفساد. يمكن أن يحد من توسع دائرة الاقتصاد الموازي .

## نتائج البحث

من خلال دراستنا لهذا الموضوع خلصنا إلى النتائج التالية:

\* رغم الاكتشاف الحديث للاقتصاد الموازي، إلا انه ظاهرة قديمة مرتبطة بكل اقتصاديات العالم النامية والمتقدمة، سبقت نشوء الدولة والاقتصاد الرسمي نفسه، ويعبر عن مجموعة من الأنشطة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ينتج عنها سلعا أو خدمات (موجهة للسوق، أو للاستعمال النهائي الخاص أو لفئات معينة بمقابل أو بدون مقابل). غير مسجلة كليا أو جزئيا في السجلات الرسمية، كما لا تدفع المستحقات الضريبية .

\* يتكون الاقتصاد الموازي حسب آخر الدراسات من (الإنتاج الخفي، الإنتاج غير المشروع، إنتاج القطاع غير الرسمي، الإنتاج العائلي للاستعمال الخاص).

\* للاقتصاد الموازي مجموعة من الأسباب تتمثل في زيادة العبء الضريبي واشتراكات الضمان الاجتماعي، كثافة القوانين واللوائح التنظيمية الحكومية، التدخلات في سوق العمل، الحظر، سوء أداء خدمات القطاع العام وانتشار الفساد.

\* من الصعب أو من المستحيل تقدير حجم الاقتصاد الموازي في شكله الحقيقي نظرا للطابع السري لأنشطته وارتباطه بظواهر أخرى كالتهرب الضريبي والفساد. لكن في العقود الأخيرة تم تطور وإيجاد مناهج ونماذج من قبل بعض الباحثين، إذ تفيد الدراسات التجريبية نتائجها المهمة حول الاتجاهات العامة للاقتصاد الموازي في اقتصاديات العالم، وتقسم هذه المناهج إلى مناهج مباشرة وأخرى غير مباشرة، وبناء النماذج متعددة الأسباب والمؤشرات. وما ينبغي أن نشير إليه انه في الفترة الأخيرة أن هناك اتجاه

عالمي لاستخدام طريقة الطلب على النقود و طريقة منهج المتغير الكامن (DY MIMIC) بالاضافة إلى طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء ) مقارنة باستخدام الطرق الأخرى .

\* للاقتصاد الموازي آثارا سلبية وأخرى ايجابية على الاقتصاد الرسمي تختلف من بلد لآخر .

\* تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال في أعقاب الاقتصاد المخطط ، وحتى الاتجاه نحو اقتصاد السوق ، لكن ما يجدر الإشارة إليه انه في الفترة الأخيرة أصبحت الظاهرة تتوسع شيئا فشيئا وتأخذ أشكالا ومظاهرا عدة ،نتيجة مصادر مختلفة ،مخلفة معها آثارا على الاقتصاد الرسمي كالخسائر الضريبية والمنافسة غير المشروعة ، وانحراف المعلومات حول النشاط الاقتصادي وبالتالي التأثير على قرارات السياسة الاقتصادية .

\* إن معالجة الاقتصاد الموازي تعتمد أساسا على محاربة بعض الأنشطة غير المشروعة وطنيا أو دوليا، أما فيما يخص الأنشطة المشروعة فهناك اتجاه عالمي حول تبني استراتيجيات لدمج أنشطة الاقتصاد الموازي ، وذلك بإصلاح الأنظمة الضريبية وتقليل وتبسيط القوانين واللوائح التنظيمية ،محاربة الفساد وتفعيل دور الحكم الراشد .

### آفاق البحث

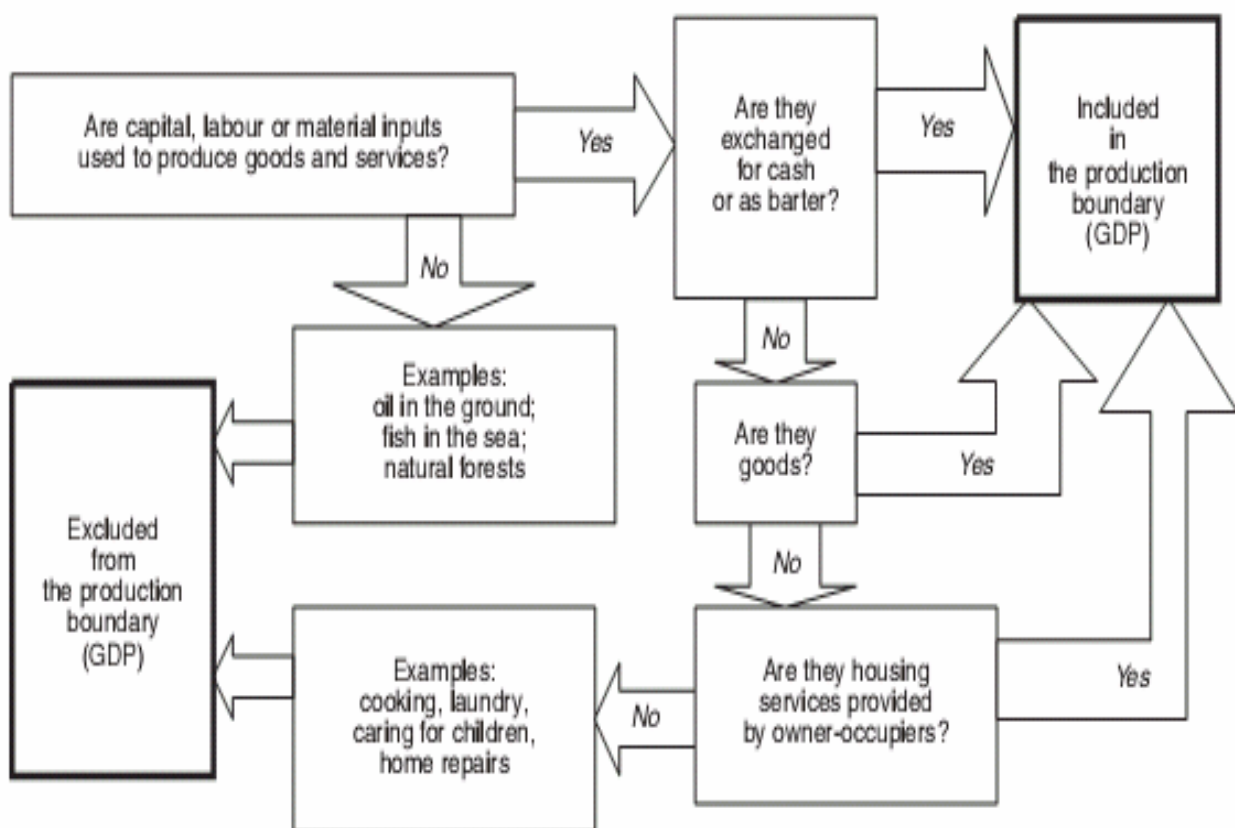
بعد دراستنا لهذا الموضوع و استخلاص بعض النتائج منه وجدنا أن هذا الموضوع له مجال واسع للدراسات المستقبلية نذكر منها على سبيل المثال:

- إشكالية التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي مع الإشارة إلى حالة الجزائر .
- التأمين وإعادة التأمين الصحي على العمالة في القطاع غير الرسمي (دراسة بعض الدول النامية).
- سلوك الأطفال في ظل عمالة القطاع غير الرسمي (دراسة سوسولوجية لحالة الجزائر).
- الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية).
- الفساد الاقتصادي والاقتصاد الموازي وأثرهما على الاقتصاد الجزائري .
- الاستراتيجيات العالمية لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي .
- التجارة الالكترونية والاقتصاد الموازي .
- الاقتصاد الموازي وتحديات بناء الدول(دراسة حالة بعض الدول النامية).

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (1)

حد الإنتاج (Production boundary) من (GDP). [07] ص (02).



**الملحق رقم (2)**

المصطلحات المستعملة للدلالة على الاقتصاد الموازي [20] ص (233).

---

Unofficial economy	Secondary economy	Illegal economy
Unrecorded economy	Parallel economy	Illegitimate economy
Unmeasured economy	Dual economy	Irregular economy
Unobserved economy	Informal economy	Untaxed sector
Non-observed economy	Counter economy	Marginal economy
Unreported economy	Alternative economy	Patchwork economy
Hidden economy	Autonomous sector	Economia periferica
Concealed economy	Economia occulta	Auswichwirtschaft
Unexposed sector	Schattenwirtschaft	Cash economy
Invisible sector	Twilight zone	In kind circuit
Economia sommersa	Moonlight economy	Non-market economy
Subterranean economy	Black economy	Subsistence economy
Underground economy	Gray sector	Service economy
Other economy	Clandistine economy	Household economy
Second economy	Secret economy	Communal economy

---

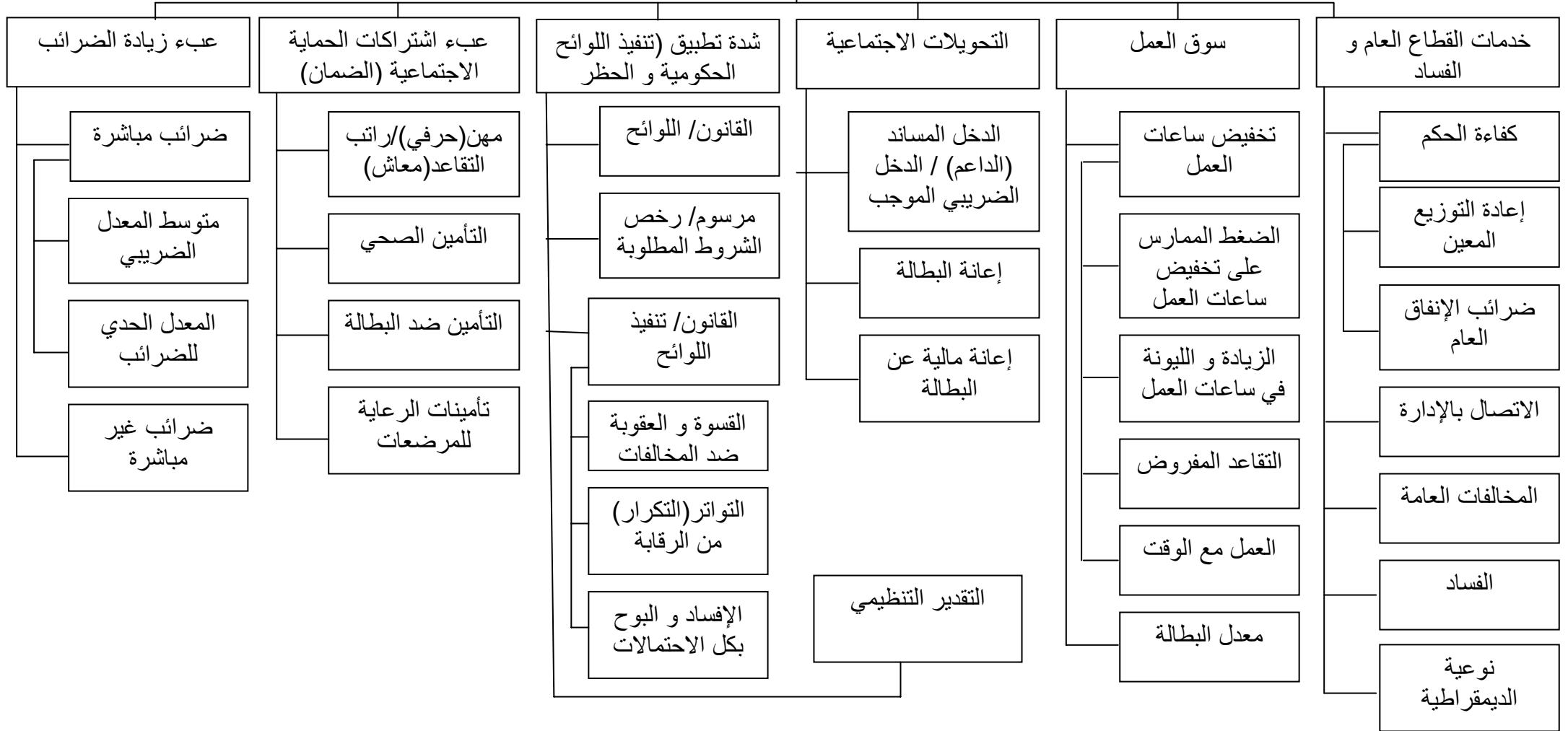
### الملحق رقم (3)

توزيع الأنشطة والأعمال حسب الوحدات المنتجة الموازية والرسمية . [29] ص (11)

Production units	Activities			Jobs	
	Legal		Illegal	Formal	Informal
	Not underground	Underground			
Formal sector enterprises					
Informal sector enterprises					
Households					

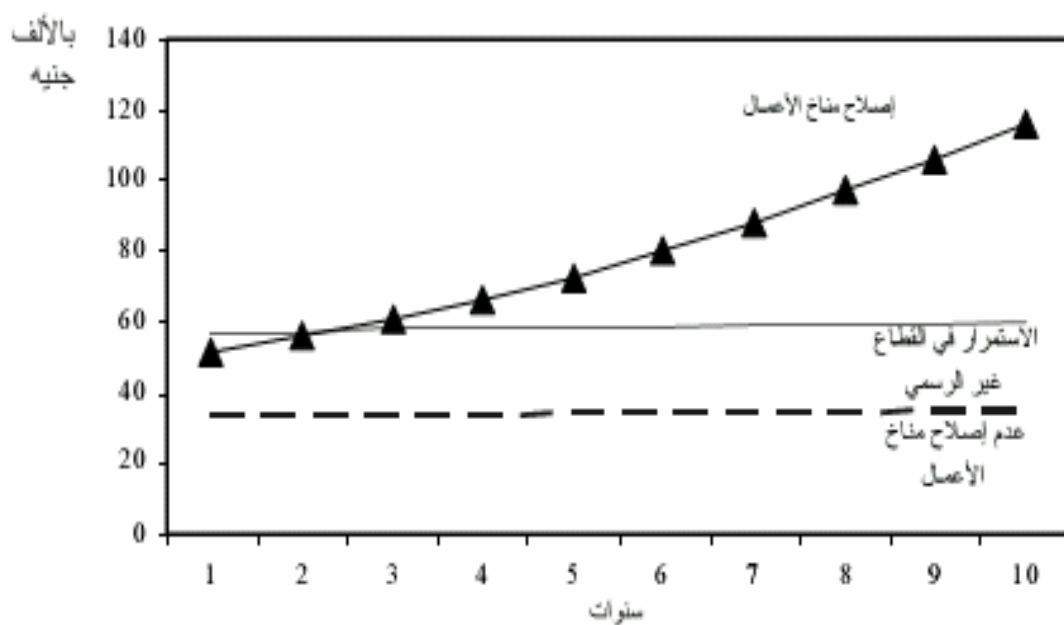
الملحق رقم (4): الأنشطة الحكومية و العوامل المؤثرة في الاقتصاد الموازي [63] ص(05)

الأنشطة الحكومية و العوامل المؤثرة في الاقتصاد الموازي



### الملحق رقم (5)

الربح الصافي لمؤسسة متوسطة الحجم في ظل ثلاث سيناريوهات مختلفة [102] ص(12-13).





## قائمة المراجع

1. كيث هارت، "الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم"، مجلة حوار الموثل، " نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي"، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران 2007 .
2. عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)" ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الخامسة، 2005،.
3. احمد هني ،"دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثالثة ، 2003،.
4. بن عصمان محفوظ ،" مدخل في الاقتصاد الحديث" ،دار العلوم ،الجزائر ،2003.
5. مراد ناصر ،"فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ،دار هومه ،الجزائر،2003.
6. قادة أقاسم ، عبد المجيد قدي ،"المحاسبة الوطنية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2002.
7. Derek Blades , David Roberts , " Measuring the non-observed economy (STATISTICS BRIEF)", No. (5) , OECD, France, November 2002 . /See : [www.oecd.org/dataoecd/2389461.pdf](http://www.oecd.org/dataoecd/2389461.pdf) / 15/04/2008.
8. وائل نواره، "الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الرابع عشر، 2005/10/01، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2005.
9. Bénédicte fontenau, marth nyssene ,abdou salam fall , "Le secteur informel : Creuset de Pratiques D'économie solidaire ? ,(1999)", Dossier documentaire : "le secteur informel" ,conseil national économique et social, Direction des publications, Alger, juin 2002.

10. Nacer eddine.hammouda,"Le secteur informel : definitions, approches et methodes d'estimation",Dossier documentaire : "le secteur informel",conseil national économique et social,Direction des publications,Alger,juin2002.

11. Musette Saïd ,hammouda Nacer eddine,Belhouari djamila ,Ziane Said ," Le secteur informel en milieu urbain en algérie" , Dossier documentaire : "le secteur informel", conseil national économique et social,Direction des publications , Alger ,juin2002 .

12. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول،"القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق"،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون،الجزائر،جوان 2004.

13. براغ محمد،"الاقتصاد غير الرسمي،مظاهره وأسبابه«حالة الجزائر»"،مذكرة ماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية فرع المالية والنقود،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2002/2001.

14. Constantin Theory,Al-mounged," Dictionary,English-Arabic,librairie" orientate Publishers, Beirut,Lebanon,Second edition,1997.

15. إسماعيل قيرة،إبراهيم توهامي،عبد الحليم دليمي،"العولمة والاقتصاد غير الرسمي"،مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة،دار الهدى للطباعة والنشر،الجزائر،2004.

16. Philippe Adair,"L'économie informelle-(Figures et Discours)" , édition Anthropos,France,septembre 1985.

17. عاطف وليم اندراوس:"الاقتصاد الظلي ، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة" ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر،2005 .

18. عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، "الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)"، المركز الجامعي - الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20 نوفمبر 2007.
19. سهلية منصوران، "الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
20. BRUGT KAZEMIER, " L'Economie souterraine : aperçu des méthodes et des estimations" ,Revue Belge de sécurité Sociale, 3<sup>eme</sup>, trimestre, 2003, servi public fédéral sécurité social ,Bruxelles, Belgique, 2003.
21. عرابية الحاج، قاشي خالد، "الاقتصاد الخفي، الأسباب، الآثار وطرق العلاج". مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي - الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20 نوفمبر 2007.
22. محمد إبراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مكتبة النهضة، مصر، 1996.
23. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.
24. ARNOLD HEERTJE, PHILIPPE BARTHELEMY, "L'économie souterraine ",Economica, Paris, 1984.
25. فريدريك شنايدر، دومنيك انستي " (الاختباء وراء الظلال - نمو الاقتصاد الظلي) "، قضايا اقتصادية رقم (30)، صندوق النقد الدولي، واشنطن. (الوم أ)، 2002.
26. بودلال علي، شعيب بغداد " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و العوامل التي تساعد على توسع رقعته" ، الملتقى الوطني الأول حول ،الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، إعداد كمال رزيق ،مسدور فارس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 22/21 ماي 2002.

27. غوتي بخشي، طيبي بومدين، "الاقتصاد غير الرسمي كحل للازمة (التجربة الجزائرية)"، مداخلة في ملتقى وطني حول الاقتصاد غيرا لرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي – الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 20/21 نوفمبر 2007.

28. (ILO) INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, " WOMEN AND MEN IN THE INFORMALECONOMY: A statistical picture", International Labour Organization , GENEVA,2002. // See :

[www.ilo.org/public/english/employment/infeco/download/menwomen.pdf](http://www.ilo.org/public/english/employment/infeco/download/menwomen.pdf)  
/20/04/2008.

29. Ralf Hussmanns, " Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment", Working Paper No. 53, International Labour Office, Geneva, December 2004./ See :

[www.ilo.org/public/english/support/lib/resource/subject/informal.htm](http://www.ilo.org/public/english/support/lib/resource/subject/informal.htm)  
/17/11/2007.

30. (OECD, ILO, IMF, CIS), " Measuring the Non-Observed Economy – A Handbook, STATISTICS", Publications, OECD, France, 2002.

31. GABRIEL P. FAGAN , " MEASURING THE SIZE OF IRELAND'S BLACK ECONOMY" , Journal of the Statistical and Social Inquiry Society of Ireland ,Vol. XXVII, Part I , Committee of Governors of EC Central Banks, Basel and Central Bank of Ireland ,Dublin , Ireland, 7 October 1993. //See:

<http://www.tara.tcd.ie/handle/2262/2179> - 14k/jssisiVolXXVII1\_30.pdf  
//14/11/2007.

32. Friedrich Schneider, "The Size and Development of the Shadow Economies of 22 Transition and 21 OECD Countries" , Discussion Paper No. 514 , Institut for the Study of Labor, Germany , June 2002.

//See: <ftp://repec.iza.org/RePEc/Discussionpaper/dp514.pdf> .

//23/02/2008

33. Giovanni Savio , "1993 SNA Updating - Issue 33 Illegal Activities" , Statistics Coordination Unit, UN-ESCWA Workshop on National Accounts , Cairo, Egypt, 19-21 December 2006 /See: [www.escwa.un.org/divisions/scu/events/19dec06/33%20Illegal%20Activities.ppt](http://www.escwa.un.org/divisions/scu/events/19dec06/33%20Illegal%20Activities.ppt) -/15/04/2008

34. خالد حمد محمد أحمادي، "جريمة غسل الأموال في عصر العولمة"، مصر، 2006.

35. عامر الكبيسي، "الفساد والعولمة تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

36. عبد الله عزت بركات، "ظاهرة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية علي المستوى العالمي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع (04)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة شلف، الجزائر، جوان 2006.

37. بيترج كويرك، "غسيل الأموال: يثير التشويش في الاقتصاد الكلي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد

( 34 )، العدد (04)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الوم أ)، مارس 1997.

38. جلال وفاء محمدين، "مكافحة غسل الأموال"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

39. Esther K. Ishengoma and Robert Kappel, "Economic Growth and Poverty :Does Formalisation of Informal Enterprises Matter?" , Working Papers , N° 20 , ( GIGA )German Institute of Global and Area Studies ,

Germany , April 2006. //See: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/1456.pdf> //26/11/2007.

40. ILO, " Decent Work and the Informal Economy", Report VI, International Labour Conference, 90th Session, (Geneva 2002). //See: [http://Resolution concerning decent work and the informal economy, ILO, 90, 2002 pdf](http://Resolution%20concerning%20decent%20work%20and%20the%20informal%20economy,%20ILO,%2090,%202002.pdf) //19/11/2007.

41. Ahmed Henni, " Essai Sur L'Economie Parallèle Cas De L'algerie" ,ENAG Editions ,Alger, 1991.

42. ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية " دار المريخ للنشر، القاهرة مصر، 2006.

43. Xavier Greffe ,Edith Archambault , "Les économies Non Officielles " ,Edition La Decouvrte ,Paris ,1984.

44. مصطفى رشدي شيحة، عادل احمد حشيش، "مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة" ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1998 .

45. جمال محمد ذنبيات ،"المالية العامة والتشريع المالي ،الدار العلمية الدولية" ،عنان، الأردن ،2003.

46. OECD, Ministry of Economy of Albania, " The Informal Economy in Albania ( ANALYSIS AND POLICY RECOMMENDATIONS)" , Report prepared by the OECD - Investment Compact for the Ministry of Economy of Albania , Published with the support of the Central European Initiative (CEI) , December 2004, London, (UK).

47. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي،"التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر، 2006.

48. Friedrich Schneider(a)," Shadow Economies of 145 Countries all over the World: What do we really know?" , Working Paper, 05/09/2006 , Revised Version ,August 2006, Paper to be presented in "Hidden in plain sight: Micro-economic measurements of the informal economy: Challenges and opportunities", London, UK, 4-5 September, 2006.

//See:

[http://www.brookings.edu/metro/umi/events/20060904\\_schneider.pdf](http://www.brookings.edu/metro/umi/events/20060904_schneider.pdf)  
//23/02/2008

49. فيتوتانزي، هاول زي، "البلدان النامية والسياسة الضريبية"، قضايا اقتصادية رقم (27)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الوم أ)، مارس 2001.

50. Vincent Palmade ,Andrea Anayiotos ,"PUBLIC POLICY FOR THE Private sector -Rising Informality- ", NOTE NUMBER 298, THE WORLD BANK GROUP , PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT VICE PRESIDENCY , World Bank , Washington. DC,(USA), AUGUST 2005.

51. Friedrich Schneider, Dominik Enste ,"SHADOW ECONOMIES AROUND THE WORLD : SIZE . CAUSES . AND CONSEQUENCES ",IMF WORKING PAPER ,WP/00/26,international monetary fund, February, Washington, DC,(USA), 2000.

52. مدحت محمد القرشي، "اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

53. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.

54. المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"،الدار الجامعية، مصر، 1999.

55. فريديريكو نيتو، أناندا ويليويتا، يوجين ها، "الاقتصاد الحضري غير الرسمي- المنهجيات الجديدة للسياسة"-، مجلة حوار المونث، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران 2007.

56. منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد 2006"، الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، برلين، ألمانيا، 2006.

57. روبرت كليتجارد، "التعاون الدولي لمكافحة الفساد"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998.

58. باولو مورو، "الفساد: الأسباب، والنتائج وبرنامج لأبحاث أخرى"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998.

59. ريتشارد شنايدر، "مكافحة الجريمة - قضية تتجاوز مسؤولية عناصر الشرطة" - مجلة حوار المونث، العدد (02)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، سبتمبر /أيلول 2007.

60. الكسندر شكولينكوف، "مكافحة الفساد في الدول النامية الوسائل وكيفية تفعيلها"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (19)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، (الو م أ)، 2007.

61. KRISTINA FLODMAN BECKER, "The Informal Economy", SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY,( SIDA) , Sweden, MARCH 2004. //SEE:

<http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/Sida.pdf> /20/04/2008 .

62. Davor Mikulic, " ASSESSMENT OF THE UNOFFICIAL ECONOMY IN THE REPUBLIC OF CROATIA IN 1998 USING THE SYSTEM OF NATIONAL ACCOUNTS" , CROATIAN ECONOMIC SURVEY( 2000 – 2002) , Institute of Economics, Zagreb , Croatia, 2002. //SEE:



<http://www.eizg.hr/AdminLite/FCKeditor/UserFiles/File/CES-5-3.pdf>  
//27/02/2008

63- Friedrich Schneider , Dominik Enste , " INCREASING SHADOW ECONOMIES ALL OVER THE WORLD -FICTION OR REALITY? A Survey of the Global Evidence of their Size and of their Impact ,from 1970 to 1995" ,Discussion Paper No. 26 , Institute for the Study of Labor (IZA), Germany , December 1998. //See:

<http://opus.zbw-kiel.de/volltexte/2006/4645/pdf/dp26.pdf> //23/02/2008.

64.Friedrich Schneider," ILLEGAL ACTIVITIES, BUT STILL VALUE ADDED ONES (?):SIZE, CAUSES, AND MEASUREMENT OF THE SHADOW ECONOMIES ALL OVER THE WORLD" , Working Paper , First Version ,16 March 2000 , paper written for the "Third International Symposium on the Economic and Social Costs of Substance Abuse" Banff, Alberta(Canada) ,( 31 May – 3 June) 2000. //See:

<http://www.econ.jku.at/papers/2000/wp0010.pdf> // 27/11/2007

65. Friedrich Schneider," SIZE AND MEASUREMENT OF THE INFORMAL ECONOMY IN 110 COUNTRIES AROUND THE WORLD", paper was presented at an Workshop of Australian National Tax Centre ( ANU), Canberra, Australia, 17 July 2002. //See:

[http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/Informal\\_Economy.pdf](http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/Informal_Economy.pdf)  
//27/02/2008.

66. Friedrich Schneider(b)," Shadow Economies of 145 Countries all over the World: What do we really know?" , Revised Version , Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz, Austria, May 2006 .//See:

[www.econ.jku.at/Schneider/ShadEconomyWorld145\\_2006.pdf](http://www.econ.jku.at/Schneider/ShadEconomyWorld145_2006.pdf).

//05/03/2008

67. Edgar L. Feige , " DEFINING AND ESTIMATING UNDERGROUND AND INFORMAL ECONOMIES: THE NEW INSTITUTIONAL ECONOMICS APPROACH" ,World Development, Vol 18, No 7, world bank, Washington. DC. (USA) 1990. //See:

<http://econwpa.wustl.edu/eps/dev/papers/0312/0312003.pdf> .

//23/02/2008.

68. Miriela G.L. Carolina and Lennie Pau , "The shadow economy in the Netherlands Antilles" , Working Paper, Central Bank of the Netherlands Antilles (BNA) , Netherlands , January 2007. /SEE :

[http://www.centralbank.an/tables/misc/Shadow\\_economy\\_in\\_the\\_Netherlands\\_Antilles.pdf](http://www.centralbank.an/tables/misc/Shadow_economy_in_the_Netherlands_Antilles.pdf) /27/02/2008

69. Friedrich Schneider , "les économies souterraines dans le monde importance causes et conséquences" . ,Revue Belge de sécurité Sociale,3<sup>eme</sup>, trimestre, 2003, servi public fédéral sécurité social ,Bruxelles,Belgique,2003 .

70. Friedrich Schneider(c), "The Size of Shadow Economies in 145 from Countries 1999 to 2003", Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz, Austria, December 2004. //See:

[http://www.economics.unilinz.ac.at/schneider/ShadEconomyWorld145\\_la\\_dha2.pdf](http://www.economics.unilinz.ac.at/schneider/ShadEconomyWorld145_la_dha2.pdf) //14/11/2007

71. سالي روفر ، "نظرة على التوظيف غير الرسمي في أمريكا اللاتينية" ، مجلة حوار المونل، العدد

(01) ،برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران

.2007

72. Friedrich Schneider , "Dimensions of the Shadow Economy (GRAPHIC DETAIL)", The Independent Review, vol.V, n.1, University of Linz, Austria, summer 2000. //See:

[http://www.independent.org/pdf/tir/tir\\_05\\_1\\_schneider.pdf](http://www.independent.org/pdf/tir/tir_05_1_schneider.pdf) /14/11/2007.

73- فريديريك شنايدر، "قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي"، مجلة حوار المونث، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو /حزيران 2007.

74. بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

75. صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي" الإسكان والدورة الاقتصادية "، صندوق النقد الدولي، واشنطن (الوم أ)، الطبعة العربية، افريل 2008.

76. بوصافي كمال، "حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية(دراسة تحليلية للفترة 1990 – 2002)", أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

77. International Monetary Fund, " Algeria: Statistical Appendix ", IMF Country Report No. 06/102, International Monetary Fund , Washington, D.C,(USA), March 2006.

78. سماح إدريس، " تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر"، ورقة مقدمة إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر " 25-29 / 06 / 2005، القاهرة، مصر، 2005.

79. الجوزي جميلة، "العولمة و الفقر في الدول العربية"، ورقة مقدمة للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 01-03 جويلية 2007.

80. Ministère des Finances,( DGI) , Sous Direction du Contentieux Fiscal,Alger, 2006.

81. فلاح محمد، "السياسة الجبائية- الأهداف و الأدوات -(بالرجوع إلى حالة الجزائر)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، (2006/2005).

82. Conseil National Economique et Social , "Le Secteur Informel Illusions et Réalités" , Document Annexe , Conseil National Economique et Social, Alger ,2004.

83. زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006/2005).

84. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، "الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح مكافحة سنة 2007"، وزارة العدل، الجزائر، 2007.

85. Ihaddaen Tofik, "Définitions et Caractéristiques du Secteur Informel en Algérie", Séminaire de Formation des Cadres de L'Inspection de travail , Sur : (Inspection de travail et Secteur Informel) Alger du : 20 Au 22 Mai 2001, Ministère du Travail et la Protection Sociale, Inspection Générale du Travail ,Alger, 2001.

86. Hammouda Nacer Eddine, Musette Mohamed Saïd , Jacques Charmes , "Reflets de L'économie Sociale –Informalisation des économies Maghrébines" , Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006.

87. Simeon Djankov, Ira Lieberman, Joyita Mukherjee, and Tatiana Nenova , "Going Informal: Benefits and Costs", World Bank, Washington, D.C,(USA), 2002.

88. Ali Kemal," A Fresh Assessment of the Underground Economy and Tax Evasion in Pakistan: Causes, Consequences, and Linkages with the Formal Economy" , Working Papers No (13),

( PIDE) Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad,  
Pakistan,2007. /See :

www.pide.org.pk/pdf/Working%20Paper/Working%20Paper%20No.%20  
13.pdf //27/11/2007

89. فرانسيس فوكوياما ،"بناء الدولة بين الشرعية وتجارب الآخرين" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد(13)، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية ،واشنطن،(الوم أ) ،2005.
90. كاثرين كوتشا هلبلينج ،" حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة" ،مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية ،واشنطن ،(الوم أ)،2005.
91. فينسنت بالميديد ،أندريا أنابوتس ،"حجم العمل بطريقة غير رسمية أخذ في الارتفاع "العمل على عكس اتجاه المسار" ، المذكرة رقم 298 ، مجموعة البنك الدولي نيابة الرئاسة المعنية بتنمية القطاع الخاص ، البنك الدولي ، واشنطن (الوم أ) ، أب /أغسطس 2005 .
92. بول هولدن،"الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية القطاع الخاص" ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،غرفة التجارة الأمريكية ،واشنطن،(الوم أ) ،2004.
93. انجي توكل ،" بعد سنوات من المطاردة ....الخبراء يطلبون حلول غير تقليدية لاقتصاد الظل" .مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد (14) ،مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية ،واشنطن ،(الوم أ)،2005.
94. اندرو رينشاردو ،"استمرارية الديمقراطية في الدول النامية الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية" ،مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد(08)،مركز المشروعات الدولية،غرفة التجارة الأمريكية،(الوم أ)،2004.
95. ايلينا سوهير ،زولاتكو كوفاتش ،"الحواجز الإدارية في مواجهة روح المبادرة على العمل الخاص في آسيا الوسطى" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد(10)، مركز المشروعات الدولية ، غرفة التجارة الأمريكية ،(الوم أ)،2005.
96. وزارة المالية ،المدرية العامة للضرائب،نيابة مديرية الاتفاقيات الجبائية الدولية ،الجزائر،2007.

97. جون سوليسفان ،"الحكم الديمقراطي المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي "،مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ،واشنطن(الوم أ)،2004.
98. نرمين ابو العطا ، حوكمة الشركات ...سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ،مجلة الإصلاح الاقتصادي،العدد(08)، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية،واشنطن(الوم أ)،2003.
99. مركز المشروعات الدولية الخاصة،"مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد(04)، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية ،واشنطن(الوم أ) ،2001.
100. البنك الدولي ،"تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"تحسين التضمينية والمساءلة ")،البنك الدولي ،واشنطن (الوم أ)،2003.
101. البنك الدولي، العمل ،"النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إطلاق القدرة على الازدهار)"،البنك الدولي ،واشنطن (الوم أ)،2003.
102. احمد جلال ،"الرابحون والخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر،،مجلة الإصلاح الاقتصادي " ،العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية،واشنطن(الوم أ)،2005.